



المملكة المغربية
وزارة الداخلية

الجريدة الرسمية للجماعات الترابية



المملكة المغربية
وزارة الداخلية

الجريدة الرسمية
للجماعات الترابية

طبقاً لمقتضيات القوانين التنظيمية المتعلقة

بالجماعات الترابية، ولاسيما المادة 251 من القانون التنظيمي

رقم 111.14 المتعلق بالجهات والمادة 221 من القانون التنظيمي

رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم والمادة 277 من القانون

التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، و الخاصة بنشر قرارات و أعمال

مجالس الجماعات الترابية بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

الفهرس

قرارات التفويض

التفويض في المهام والإمضاء

- قرار لرئيس مجلس جماعة طنجة 2022/1343 بتاريخ 21 شتنبر 2022 يقضي بتفويض الاختصاص المتعلق بمنح رخص اصلاح المباني القائمة.....17
- قرار لرئيس مجلس جماعة طنجة 2022/1344 بتاريخ 21 شتنبر 2022 يقضي بتفويض الاختصاص المتعلق بمنح رخص اصلاح المباني القائمة.....18
- قرار لرئيس مجلس جماعة طنجة 2022/1345 بتاريخ 21 شتنبر 2022 يقضي بتفويض الاختصاص المتعلق بمنح رخص اصلاح المباني18
- قرار لرئيس مجلس جماعة طنجة 2022/1346 بتاريخ 21 شتنبر 2022 يقضي بتفويض الاختصاص المتعلق بمنح رخص اصلاح المباني القائمة.....19
- قرار لرئيس مجلس جماعة طنجة 2023/59 بتاريخ 20 يناير 2023 يقضي بتفويض الإمضاء في مجال التسيير الإداري.....19
- قرار لرئيس مجلس جماعة سيدي اليميني 85 بتاريخ 19 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض الإمضاء في مجال التدبير الإداري20
- قرار لرئيس مجلس جماعة سيدي اليميني 86 بتاريخ 19 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض الإمضاء في مجال التدبير الإداري20
- الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/21 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.....20
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/22 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.....21
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/23 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها21
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/24 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.....21
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/25 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.....22
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/26 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.....22
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/27 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.....23
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/28 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.....23

جهة طنجة – تطوان - الحسيمة

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجهات ورؤسائها

بإحداث اللجنة الجهوية للتكوين المستمر

- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان – الحسيمة عدد 156 بتاريخ 28 أكتوبر 2022 يتعلق بإحداث اللجنة الجهوية للتكوين المستمر لفائدة أعضاء الجماعات الترابية بالجهة.....10
- التعيين في المهام
- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان – الحسيمة عدد 155 بتاريخ 28 أكتوبر 2022 يتعلق بعضوية السيدة سميرة بوكرين باللجنة الجهوية للتكوين المستمر11
- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان – الحسيمة عدد 14 بتاريخ 14 يناير 2022 يقضي بإلحاق وتعيين المدير العام للمصالح11
- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان – الحسيمة عدد 15 بتاريخ 14 يناير 2022 يقضي بإلحاق وتعيين مدير شؤون رئاسة المجلس12
- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان – الحسيمة عدد 16 بتاريخ 14 يناير 2022 يقضي بإلحاق وتعيين مدير الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع12
- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان – الحسيمة عدد 118 بتاريخ 18 مايو 2022 يقضي بإلحاق وتعيين مدير الشؤون الإدارية و المالية و الوسائل العامة13
- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان – الحسيمة عدد 119 بتاريخ 18 مايو 2022 يقضي بتعيين مدير التنمية الجهوية14

قرارات التفويض

التفويض في المهام والإمضاء

- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة عدد 294 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام14
- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان – الحسيمة عدد 295 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام15
- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان – الحسيمة عدد 296 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام15
- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان – الحسيمة عدد 297 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام15
- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان – الحسيمة عدد 298 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام16
- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان – الحسيمة عدد 299 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام16
- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان – الحسيمة عدد 300 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام17
- قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان – الحسيمة عدد 301 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام17

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

قرار إلغاء لرئيس جماعة تازرين رقم 23 / 2022 بتاريخ 02 نونبر 2022.....	33
قرار لرئيس مجلس جماعة كلدمان رقم 26 بتاريخ 23 نونبر 2022 المتعلق بتفويض مهام تصحيح الإمضاء.....	33
مهام ضابط الحالة المدنية	
قرار لرئيسة المجلس الجماعي لبني فراسن رقم 06 بتاريخ 14 نونبر 2022 يتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية بالمكتب الأصلي جماعة بني فراسن.....	33
قرار لرئيس المجلس الجماعي لبني فراسن رقم: 08 بتاريخ 14 نونبر 2022 المتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية بالمكتب الأصلي جماعة بني فراسن.....	34
قرار لرئيسة المجلس الجماعي لبني فراسن رقم: 10 بتاريخ 14 دجنبر 2022 المتعلق بإلغاء التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية بالمكتب الأصلي لجماعة بني فراسن.....	34
قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 23 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية.....	34
قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 24 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية.....	35
قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 25 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية.....	35
قرار لرئيس مجلس جماعة بوحلو عدد 84/2022 بتاريخ 13 شتنبر 2022 يقضي بإلغاء قرار تفويض مهام ضابط الحالة المدنية.....	35
قرار لرئيس مجلس جماعة بوحلو عدد 85/2022 بتاريخ 13 شتنبر 2022 يقضي بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية.....	35
قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 30 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية.....	36
قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 31 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية.....	36
قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 32 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية.....	37
قرار لرئيس مجلس جماعة تازة رقم 72 بتاريخ 14 نونبر 2022 بشأن إلغاء قراري تفويض ممارسة مهام ضابط الحالة المدنية بالتفويض وتصحيح الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها.....	37
مهام الإشهاد على صحة الامضاءات ومطابقة النسخ لأصولها	
قرار لرئيسة المجلس الجماعي لبني فراسن رقم: 05 بتاريخ 07 نونبر 2022 المتعلق بإلغاء التفويض في مهام الإشهاد على صحة الامضاءات ومطابقة النسخ لأصولها.....	38
قرار لرئيسة المجلس الجماعي لبني فراسن رقم: 09 بتاريخ 07 نونبر 2022 المتعلق بالتفويض في مهام الإشهاد على صحة الامضاءات و مطابقة النسخ لأصولها.....	38
قرار لرئيسة مجلس جماعة بوحلو رقم: 96/2022 بتاريخ 25 نونبر 2022 المتعلق بالتفويض في مهام الإشهاد على صحة الامضاءات و مطابقة النسخ لأصولها.....	38

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان رقم 29/2022 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض رقم 51 في 20 دجنبر 2021.....	24
قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان رقم 30/2022 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض رقم 52 في 20 دجنبر 2021.....	24
قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان رقم 31/2022 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض رقم 53 في 20 دجنبر 2021.....	24
قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان رقم 32/2022 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض رقم 54 في 20 دجنبر 2021.....	25
قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 33/2022 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والأشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.....	25
قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 34/2022 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والأشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.....	25

جهة فاس - مكناس

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤساءها

برنامج عمل الجماعة

قرار رئيس مجلس جماعة غفساي عدد 105 بتاريخ 11 نونبر 2022 المتعلق بتنفيذ برنامج عمل جماعة غفساي.....	26
--	----

الشرطة الإدارية

الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي

قرار تنظيمي لرئيس مجلس جماعة واد أمليل رقم 248 بتاريخ فاتح غشت 2022 يتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء بجماعة واد أمليل.....	26
--	----

انعقاد الأسواق الأسبوعية

قرار لرئيس مجلس جماعة أولاد الشريف رقم 05 بتاريخ: 12 دجنبر 2022 يقضي بتخصيص يوم الاثنين لانعقاد سوق اسبوعي خاص ببيع المنتوجات المصنعة من الحلفاء.....	30
---	----

قرارات التفويض

التفويض في المهام والإمضاء

قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 29 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض مهام تدير وتسيير قطاع حظيرة السيارات والآليات والشاحنات.....	31
قرار لرئيس المجلس الجماعي لتاهلة رقم 27 بتاريخ 25 دجنبر 2022 في شأن تفويض الإمضاء في مهام المكتب الجماعي لحفظ الصحة.....	31
قرار لرئيس الجماعة الترابية تازرين رقم 22 / 2022 بتاريخ 02 نونبر 2022 المتعلق بشأن تفويض المهام بخصوص تسيير قطاع الماء الصالح للشرب.....	31
قرار لرئيس مجلس جماعة تينااست رقم 126 بتاريخ 26 نونبر 2021 المتعلق بتفويض مجال التسيير والتدبير الإداري.....	32
قرار لرئيس المجلس الجماعي مكناسة الشرقية رقم 98 بتاريخ 28 نونبر 2022 يقضي بتفويض امضاء.....	32

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

الشرطة الإدارية

الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي

القرار التنظيمي لرئيس المجلس الجماعي المكرن عدد 1 بتاريخ 28 أكتوبر 2022 يتعلق بالاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي بجماعة 43

قرارات التفويض

التفويض في المهام والإمضاء

قرار لرئيس المجلس الجماعي لتمارة رقم 2022/117 بتاريخ 13 يونيو 2022 النائب الثالث للرئيس لحسن زهاري..... 46

قرار لرئيس مجلس مقاطعة تابرکت رقم 58 بتاريخ 23 نونبر 2022 يقضي بإلغاء القرار رقم 43 بتاريخ 31 مارس 2022 القاضي بتفويض التوقيع..... 47

قرار لرئيس مجلس مقاطعة بطانة رقم 05 بتاريخ 08 نونبر 2022 بشأن التفويض في المهام المتعلقة بمنح الوثائق المتعلقة برخص البناء ورخص السكن وشواهد المطابقة المتعلقة بالمشاريع الصغرى المنصوص عليها في الضوابط العام للبناء..... 47

قرار لرئيس جماعة سلا رقم 417 بتاريخ 07 نونبر 2022 يتعلق بشأن التوقيع على الوثائق الإدارية..... 48

قرار مؤقت لرئيس المجلس الجماعي للقنيطرة رقم 5140 بتاريخ 19 أكتوبر 2022 بشأن تفويض مهام الإمضاء..... 48

التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية

قرار لرئيس جماعة سلا رقم 410 بتاريخ 17 أكتوبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية..... 49

قرار لرئيس المجلس الجماعي المكرن عدد 09 / 2022 بتاريخ 25 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء التفويض من مهام ضابط الحالة المدنية..... 49

قرار لرئيس المجلس الجماعي المكرن عدد 10/2022 بتاريخ 25 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء التفويض من مهام ضابط الحالة المدنية..... 50

قرار لرئيس المجلس الجماعي لسيدي أبي القنادل رقم 15 بتاريخ 01 غشت 2022 بشأن إلغاء القرار رقم 13/2021 المتعلق بتفويض مهمة ضابط الحالة المدنية..... 50

قرار لرئيس مجلس مقاطعة باب لمريسة رقم 68 بتاريخ 28 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها..... 50

قرار لرئيس المجلس الجماعي لسيدي أبي القنادل رقم 16 بتاريخ 01 غشت 2022 بشأن تفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء و مطابقة نسخ الوثائق لأصولها..... 51

جهة بني ملال - خنيفرة

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس العمالات والأقاليم ورؤسائها

برنامج تنمية العمالة أو الإقليم

قرار لرئيس مجلس إقليم خريبكة رقم 21 بتاريخ 19 شتنبر 2022 بشأن برنامج تنمية إقليم خريبكة برسم الفترة الممتدة من 2022 الى 2027 51

قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 26 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض الإمضاء في مجال تصحيح الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها..... 38

قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 27 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض الإمضاء في مجال تصحيح الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها..... 39

قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 28 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض الإمضاء في مجال تصحيح الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها..... 39

قرار لرئيس المجلس الجماعي لمدينة الحاجب رقم 393 بتاريخ 15 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام الإشهاد على صحة الإمضاءات ومطابقة النسخ لأصولها..... 39

قرار لرئيس المجلس الجماعي لمدينة الحاجب رقم 413 بتاريخ 28 دجنبر 2022 يقضي بإلغاء التفويض في مهام الإشهاد على صحة الإمضاءات ومطابقة النسخ لأصولها..... 40

جهة الشرق

القرارات الصادرة عن رؤساء مجالس الجهات

قرارات التفويض

التفويض في مهام الإمضاء

قرار لرئيس مجلس جهة الشرق رقم 434/2022 بتاريخ 12 أكتوبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام..... 40

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

قرارات التفويض

التفويض في المهام

قرار لرئيس المجلس الجماعي بوعرك رقم 05 بتاريخ 18 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء التفويض في الإمضاء..... 41

قرار لرئيس المجلس الجماعي بوعرك رقم 06 بتاريخ 18 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء التفويض في الإمضاء..... 41

قرار لرئيس المجلس الجماعي بوعرك رقم 07 بتاريخ 18 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء التفويض في الإمضاء..... 41

قرار لرئيس جماعة سيدي بولنوار عدد 22 بتاريخ 24 أكتوبر 2022 يتعلق بتفويض الإمضاء على الشواهد الإدارية للسيد حسن حمداني 42

التفويض في مجال الحالة المدنية

قرار لرئيس المجلس الجماعي لبني أنصار عدد 56 بتاريخ 28 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في مجال الحالة المدنية..... 42

قرار لرئيس المجلس الجماعي لبني أنصار عدد 57 بتاريخ 28 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في مجال الحالة المدنية..... 42

جهة الرباط - سلا - القنيطرة

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس العمالات والأقاليم ورؤسائها

قرارات التفويض

التفويض في المهام والإمضاء

قرار لرئيسة مجلس إقليم الخميسات عدد 05 بتاريخ 18 ماي 2022 يقضي بتفويض الإمضاء..... 43

قرارات التفويض

بالتفويض في المهام والإمضاء

قرار لرئيس المجلس الإقليمي لخربكة رقم 32 بتاريخ 03 نونبر 2022 بشأن تفويض الإمضاء للسيدة مالكة لطرش مدير عام للمصالح..... 57
قرار لرئيس المجلس الإقليمي لخربكة رقم 33 بتاريخ 03 نونبر 2022 بشأن تفويض الإمضاء للسيدة مالكة لطرش مدير عام للمصالح..... 57
المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها
قرار جبائي تعديلي يحدد بموجبه نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق

قرار جبائي لرئيس المجلس الجماعي لبني يخلف رقم 2022/01 بتاريخ 30 غشت 2022 يعدل ويوحد بموجبه القرار الجبائي الذي تحدد بموجبه نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق..... 58
برنامج عمل الجماعة

قرار لرئيس المجلس الجماعي لبني يخلف رقم 467 بتاريخ 09 شتنبر 2022 بشأن برنامج عمل الجماعة برسم الفترة (2022-2027)..... 66
الشرطة الإدارية

بتسمية الشوارع والأحياء والأزقة

قرار تنظيمي لرئيس جماعة خنيفرة رقم 67 بتاريخ 30 غشت 2022 يتعلق بتسمية الشوارع والأحياء والأزقة غير المسماة بجماعة خنيفرة. 68
قرار تنظيمي لرئيس جماعة خنيفرة رقم 68 بتاريخ 30 غشت 2022 يتعلق بترقيم الأزقة غير المسماة بالجماعة الترابية خنيفرة..... 69
قرار تنظيمي لرئيس مجلس جماعة بوجنيبة رقم 34 بتاريخ 07 نونبر 2022 يقضي بتغيير أشجار الليمون بأشجار بديلة بشوارع مدينة بوجنيبة.... 74
قرار لرئيس مجلس جماعة بني يخلف عدد 476 بتاريخ 09 شتنبر 2022 يقضي بتنظيم إدارة جماعة بني يخلف وتحديد اختصاصاتها..... 75

قرارات التفويض

بالتفويض في المهام والإمضاء

قرار لرئيس مجلس جماعة خربكة رقم 90 بتاريخ 7 نونبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام والإمضاء..... 76
قرار لرئيس مجلس جماعة خربكة رقم 93 بتاريخ 25 نونبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام والإمضاء..... 76
قرار لرئيس المجلس الجماعي لوادي زم عدد 12 بتاريخ 09 شتنبر 2022 يقضي بتفويض مهام توقيع مختلف الوثائق والشواهد الإدارية..... 77
قرار لرئيس المجلس الجماعي لوادي زم عدد 08 بتاريخ 09 شتنبر 2022 يقضي بإلغاء قرار رقم 08 بتاريخ 08 شتنبر 2021 القاضي بتفويض مهام توقيع مختلف الوثائق والشواهد الإدارية المتعلقة بالحالة المدنية بالملحقة الإدارية الأولى السيد لبصير الحروري..... 77
قرار لرئيس مجلس جماعة بني سمير عدد 83 بتاريخ 7 نونبر 2022 يقضي بتفويض الإمضاء في مجال التدبير الإداري..... 77

التفويض في مهام ضباط الحالة المدنية

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوادي زم عدد 10 بتاريخ 09 شتنبر 2022 يقضي بإلغاء قرار رقم 08 بتاريخ 08 شتنبر 2021 القاضي بتفويض مهام ضباط الحالة المدنية بالملحقة الإدارية الأولى للسيد لبصير الحروري.... 78

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوادي زم عدد 11 بتاريخ 09 شتنبر 2022 يقضي بتفويض مهام ضباط الحالة المدنية بالملحقة الإدارية الأولى.... 78
قرار لرئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم رقم 16 بتاريخ 17 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام ضباط الحالة المدنية وتوقيع مختلف الوثائق والشواهد الإدارية المتعلقة بالحالة المدنية للسيد حسن ممدوح..... 78
قرار لرئيسة المجلس الجماعي لبني زرنتل رقم 08/.../2022 بتاريخ: 19 دجنبر 2022 يتعلق بتفويض مهام ضباط الحالة المدنية..... 79
إحداث اللجنة التقنية المكلفة بإحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص

ومقاربة النوع

جهة الدار البيضاء- سطات

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس العمالات والأقاليم ورؤسائها
إحداث اللجنة التقنية المكلفة بإحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع

قرار لرئيس المجلس الإقليمي لبني سليمان رقم 2022/03 بتاريخ 11 مايو 2022 يتعلق بإحداث اللجنة التقنية المكلفة بإحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع..... 79

قرار لرئيس المجلس الإقليمي لبني سليمان رقم 2022/04 بتاريخ 20 مايو 2022 يتعلق بإحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع..... 80

قرار لرئيس المجلس الإقليمي لبني سليمان عدد 2022/06 بتاريخ 05 نونبر 2022 يتعلق بإحداث لجنة لتتبع وتقييم أداء حافلات النقل المدرسي وسيارات الإسعاف والشاحنات الممنوحة للجماعات الترابية التابعة للإقليم..... 81

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

الشرطة الإدارية

إحداث فرقة المراقبين في مجالات الشرطة المحلفين في مجالات

الشرطة الإدارية

قرار تنظيمي لرئيس مجلس جماعة مديونة بتاريخ 28 يوليوز 2022 يتعلق بإحداث فرقة المراقبين المحلفين في مجالات الشرطة الإدارية بجماعة مديونة..... 81

تنظيم إدارة الجماعة وتحديد اختصاصاتها

قرار جماعي لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 531 بتاريخ 14 نونبر 2022 يقضي بتنظيم إدارة جماعة الدار البيضاء والمحدد لهيكلها الإداري..... 84

قرارات التفويض

التفويض في المهام والإمضاء

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 405 بتاريخ 19 غشت 2022 يقضي بالتفويض في الإمضاء..... 86

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 494 بتاريخ 27 أكتوبر 2022 يقضي بالتفويض في الإمضاء..... 86

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 514 بتاريخ 04 نونبر 2022 يقضي بتعديل القرار رقم 235 بتاريخ 06 يناير 2022 بشأن التفويض في بعض الصلاحيات..... 87

قرار لرئيس المجلس الجماعي لجماعة سانية بركيك رقم 2022/02 بتاريخ 06 يونيو 2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض في مهام تصحيح الإمضاء والإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها. 94.....

جهة مراكش – أسفي

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجهات ورؤسائها.

قرار لرئيس مجلس جهة مراكش أسفي عدد 60 بتاريخ 26 دجنبر 2022 يقضي بإحداث لجنة مكلفة بدراسة الشكايات والنزاعات المتعلقة بتطبيق الإجراءات الاستثنائية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار و ندرة المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية في إطار الصفقات العمومية..... 94
قرار لرئيس جهة مراكش – أسفي رقم 2022/6567 بتاريخ 02 دجنبر 2022 يقضي بتفويض الأشهاد على مطابقة النسخ لأصولها..... 95
قرار لرئيس جهة مراكش – أسفي رقم 2022/6568 بتاريخ 02 دجنبر 2022 يقضي بتفويض الأشهاد على مطابقة النسخ لأصولها..... 95

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

قرارات التفويض

التفويض في المهام والامضاء

قرار لرئيس مجلس جماعة سيدي بوبكر رقم 35 بتاريخ 30 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في المهام والامضاء..... 96
قرار لرئيس مجلس جماعة سيدي بوبكر رقم 2022/139 بتاريخ 07 شتنبر 2022 يقضي بتفويض الإمضاء على بعض الوثائق الإدارية والمالية لمدير المصالح بالجماعة الترابية شهدة..... 96
قرار لرئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي إبراهيم عدد 13 بتاريخ 15 نونبر 2022 القاضي بإلغاء القرار عدد 10 بتاريخ 2022/07/14 المتعلق بالتفويض لئانب الرئيس في إمضاء رخص الإصلاح..... 97
قرار لرئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي إبراهيم عدد 14 بتاريخ 15 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في الإمضاء..... 97
قرار جماعي لرئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي إبراهيم عدد 15 بتاريخ 15 نونبر 2022 يقضي بتكليف موظف جماعي برئاسة مصلحة الوعاء الجبائي..... 98
قرار لرئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي إبراهيم عدد 16 بتاريخ 28 نونبر 2022 القاضي بإلغاء القرار الجماعي عدد 14 بتاريخ 15 نونبر 2022 المتعلق بتفويض إمضاء الرخص الاقتصادية لئانب الرئيس..... 98
قرار لرئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي إبراهيم عدد 17 بتاريخ 28 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في المهام لئانب الرئيس..... 98
قرار لرئيس جماعة واحة سيدي إبراهيم عدد 18 بتاريخ 28 نونبر 2022 يقضي بتفويض المهام..... 98
قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 37 /م.م.ب بتاريخ 22 شتنبر 2022 يقضي بتفويض مهام التوقيع على الشواهد الإدارية..... 99
قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 44 /م.م.ب بتاريخ 21 نونبر 2022 يقضي بتفويض مهام التوقيع على الشواهد الإدارية..... 99
قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 46/م.م.ب بتاريخ 22 نونبر 2022 يقضي بإلغاء تفويض مهام التوقيع على الشواهد الإدارية..... 99

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 515 بتاريخ 04 نونبر 2022 يقضي بتعديل القرار رقم 236 بتاريخ 06 يناير 2022 بشأن التفويض في بعض الصلاحيات..... 88

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 522 بتاريخ 11 نونبر 2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض في الإمضاء..... 88

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 537 بتاريخ 24 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في الإمضاء..... 89

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 538 بتاريخ 25 نونبر 2022 يقضي بإلغاء التفويض في الإمضاء..... 89

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 563 بتاريخ 02 دجنبر 2022 يقضي بالتفويض في الإمضاء..... 90

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 02 بتاريخ 09 يناير 2023 يقضي بالتفويض في الإمضاء..... 90

قرار لرئيس المجلس الجماعي للهاويين رقم 105 بتاريخ 21 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في الإمضاء..... 91

قرار لرئيس المجلس الجماعي لجماعة امزورة رقم 39 بتاريخ 08 شتنبر 2022 يقضي بإلغاء القرار رقم 2022/38 بتاريخ 18 غشت 2022 القاضي بالتفويض في المهام..... 91

قرار لرئيس المجلس الجماعي لبرشيد رقم 2022/22 بتاريخ 09 شتنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام التوقيع..... 92

قرار لرئيس المجلس الجماعي لبرشيد رقم 2022/23 بتاريخ 09 شتنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام التوقيع..... 92

قرار لرئيس مجلس جماعة برشيد رقم 2022/24 بتاريخ 12 شتنبر 2022 إلغاء تفويض إلى نائب جماعي..... 93

قرار لرئيس مجلس جماعة برشيد رقم 2022/25 بتاريخ 12 شتنبر 2022 يقضي بالتفويض في التوقيع..... 93

قرار لرئيس المجلس الجماعي المباركين عدد 2023/01 بتاريخ 05 يناير 2023 يقضي بالتفويض في مهام التعمير..... 93

التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية

قرار لرئيس جماعة بني ياكربن رقم 01 بتاريخ 05 يناير 2023 يقضي بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية..... 93

الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها

قرار لرئيس جماعة مزامزة الجنوبية رقم 2022/69 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بتفويض الإمضاء في مجال الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها..... 94

قرار لرئيس جماعة بني ياكربن رقم 02 بتاريخ 05 يناير 2023 يتعلق بتفويض الإمضاء في مجال الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها..... 94

قرارات التفويض

التفويض في المهام

- قرار لرئيس المجلس الجماعي اسن رقم 29 بتاريخ 08 شتنبر 2022 يقضي بإلغاء القرار رقم 09 بتاريخ 20 شتنبر 2021 المتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية 117
- قرار لرئيس المجلس الجماعي اسن رقم 30 بتاريخ 08 شتنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية 118
- قرار لرئيس المجلس الجماعي اسن رقم 32 بتاريخ 21 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء القرار رقم 12 بتاريخ 18 أكتوبر 2021 المتعلق بالتفويض في مهام تدبير وتبعية المجال الاجتماعي بالجماعة 118
- قرار لرئيس المجلس الجماعي أزرار رقم 01 بتاريخ 23 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية 118
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لتارودانت رقم 11 بتاريخ 05 دجنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام الإمضاء للمدير العام للمصالح 118
- قرار لرئيس مجلس جماعة الكردان رقم 24 بتاريخ 20 شتنبر 2022 يقضي بالتفويض في المهام 119
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لافريجة رقم 51 بتاريخ 05 دجنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام التدبير الإداري 119
- التفويض في الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها**
- قرار لرئيس المجلس الجماعي اسن رقم 31 بتاريخ 21 أكتوبر 2022 يقضي بالتفويض في الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها 120
- قرار لرئيسة المجلس الجماعي لأولاد تايمه رقم 18 بتاريخ 05 دجنبر 2022 يقضي بالتفويض في الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها 120
- قرار لرئيسة المجلس الجماعي لأولاد تايمه رقم 19 بتاريخ 05 دجنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية 120
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لافريجة رقم 49 بتاريخ 05 دجنبر 2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض في مهام الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها 120
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لافريجة رقم 52 بتاريخ 05 دجنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها 121

جهة كلميم – واد نون

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

الشرطة الإدارية

بإحداث مرفق النقل العمومي الحضري

- قرار جماعي لرئيس جماعة كلميم رقم 07 بتاريخ 24 نونبر 2022 يتعلق بإحداث مرفق النقل العمومي الحضري بمدينة كلميم 121
- التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية**
- قرار لرئيس مجلس جماعة كلميم رقم 01 بتاريخ 02 يناير 2023 بإلغاء قرار رقم 07 بتاريخ 24 شتنبر 2021 المتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية 122

- قرار لرئيس مجلس جماعة اسفي رقم 193/2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 يقضي بتفويض التوقيع 99
- قرار لرئيس مجلس جماعة اسفي رقم 194/2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 يتعلق بتفويض التوقيع على الوثائق المتعلقة بقسم التعمير والممتلكات 100
- قرار لرئيس جماعة شهدة رقم 133 بتاريخ 22 غشت 2022 يقضي بالتفويض في الإمضاء على الوثائق الإدارية المتعلقة بمجال الصحة والنظافة العموميتين وحماية البيئة 100
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لسبت جزولة رقم 10 بتاريخ 30 غشت 2022 يقضي بتفويض التوقيع على الوثائق والعقود المصححة امضاءاتها وكذا الصور المطابقة للأصل 101

التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية

- قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 36/م.م.ب بتاريخ 22 شتنبر 2022 يقضي بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية للسيدة كريمة الشباني 101
- قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 43/م.م.ب بتاريخ 21 نونبر 2022 يقضي بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية للسيد يوسف الزيات 101
- قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 45/م.م.ب بتاريخ 22 نونبر 2022 يقضي بإلغاء تفويض مهام ضابط الحالة المدنية للسيدة لطيفة بن رجالة 102

مهام تصحيح الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها

- قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 31/م.م.ب بتاريخ 13 شتنبر 2022 يقضي بتفويض مهام تصحيح الإمضاء ومطابقة النسخ 102
- قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 32/م.م.ب بتاريخ 13 شتنبر 2022 يقضي بتفويض مهام تصحيح الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها 102

جهة درعة - تافيلالت

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

مالية وجبايات الجماعات

تحدد نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات

المستحقة لفائدة ميزانية الجماعة

- قرار جبائي لرئيس مجلس جماعة تيدلي رقم 40 بتاريخ 18 أكتوبر 2022 يحدد نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة تيدلي 103

جهة سوس - ماسة

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي

- القرار التنظيمي لرئيس المجلس الجماعي لأكادير عدد 479 بتاريخ 07 أكتوبر 2022 يتعلق بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء 113

- قرار لرئيس مجلس جماعة كلميم رقم: 02 بتاريخ: 02 يناير 2023 بإلغاء قرار رقم 12 بتاريخ 24 شتنبر 2021 المتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية.....122
- قرار لرئيس مجلس جماعة كلميم رقم 03 بتاريخ 27 دجنبر 2022 يقضي بإلغاء قرار رقم 55 بتاريخ 30 دجنبر 2021 المتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية.....123
- قرار لرئيس مجلس جماعة كلميم رقم 05 بتاريخ 02 يناير 2023 المتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية.....123
- قرار لرئيس مجلس جماعة كلميم رقم 06 بتاريخ 02 يناير 2023 المتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية.....123
- قرار لرئيس مجلس جماعة كلميم رقم 09 بتاريخ 10 يناير 2023 المتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية.....124
- الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها
- قرار لرئيس مجلس جماعة كلميم رقم 04 بتاريخ 27 دجنبر 2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض في المهام المتعلقة بالإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها رقم 56 بتاريخ 30 دجنبر 2021.....124
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لكلميم رقم 07 بتاريخ 02 يناير 2023 يتعلق بالتفويض في المهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها.....124
- قرار لرئيس المجلس الجماعي لكلميم رقم 08 بتاريخ 02 يناير 2023 يتعلق بالتفويض في المهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها.....125

جهة الداخلة - وادي الذهب

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

المقررات المتخذة من طرف مجالس جماعات

- المقررات المتخذة من طرف مجلس جماعة العركوب في إطار الدورة الاستثنائية لشهر شتنبر 2022 ، المنعقدة بمقر الجماعة يوم الثلاثاء 16 صفر 1444 الموافق ل 13 شتنبر 2022
- مقرر عدد 22 المتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع برنامج عمل جماعة العركوب.....125
- مقرر عدد 23 المتعلق بدعم جمعيات المجتمع المدني.....126
- مقرر عدد 24 المتعلق بتعديل القرار الجبائي.....126
- مقرر عدد 25 طلب وعاء عقاري من أجل إنجاز تجزئة سكنية.....127
- المقررات المتخذة من طرف مجلس جماعة العركوب في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، المنعقدة بمقر الجماعة يوم الجمعة 10 ربيع الأول 1444 الموافق 07 أكتوبر 2022
- مقرر عدد 26 المتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023.....127
- مقرر عدد 27 المتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع تصميم الهيئة للمنطقة السياحية PK26 و PK36.....128

جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجهات ورؤسائها

إحداث اللجنة الجهوية للتكوين المستمر

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة عدد 156 بتاريخ 28 أكتوبر 2022 يتعلق بإحداث اللجنة الجهوية للتكوين المستمر لفائدة أعضاء الجماعات الترابية بالجهة

إن رئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة،

بناء على القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) ولا سيما المادة 56 منه؛
وبناء على المرسوم رقم 2.16.297 الصادر في 23 رمضان 1437 (29 يونيو 2016) بتحديد كفايات تنظيم دورات التكوين المستمر لفائدة أعضاء مجالس الجماعات الترابية،
يقرر ما يلي:

المادة الأولى

تحدث بمقتضى هذا القرار تحت رئاسة رئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة أو من يمثله لجنة جهوية للتكوين المستمر لفائدة أعضاء مجالس الجماعات الترابية بالجهة طبقا للمقتضيات القانونية أعلاه ولا سيما المادة الرابعة من المرسوم رقم 2.16.297 الصادر في 23 رمضان 1437 (29 يونيو 2016).

المادة الثانية

ويناط بهذه اللجنة ما يلي:

- إعداد التصميم المدير الجهوي للتكوين المستمر لفائدة أعضاء مجالس الجماعات الترابية و تحيينه
- وضع البرنامج السنوي المنبثق عن التصميم المدير الجهوي وتحديد الفئات التي يمكن أن تستفيد منها والمدة الزمنية التي تستغرقها و الغلاف المالي المتوقع لتغطيتها.
- إعداد تقرير سنوي في متم شهر نونبر من كل سنة حول حصيلة برنامج التكوين.

المادة الثالثة

تتألف اللجنة الجهوية للتكوين المستمر من الأعضاء التالي بيانهم:

رئيس مجلس عمالة طنجة - أصيلة أو من ينوب عنه.
رئيس مجلس عمالة المضيق - الفنيدق أو من ينوب عنه.
رئيس المجلس الإقليمي لإقليم تطوان أو من ينوب عنه.

رئيس المجلس الإقليمي لإقليم الفحص أنجرة أو من ينوب عنه.
رئيس المجلس الإقليمي لإقليم العرائش أو من ينوب عنه.
رئيس المجلس الإقليمي لإقليم وزان أو من ينوب عنه.
رئيس المجلس الإقليمي لإقليم شفشاون أو من ينوب عنه.
رئيس المجلس الإقليمي لإقليم الحسيمة أو من ينوب عنه.
ممثل عن عامل عمالة طنجة أصيلة.
ممثل عن عامل عمالة المضيق - الفنيدق.
ممثل عن عامل عمالة إقليم الفحص أنجرة.
ممثل عن عامل عمالة إقليم العرائش.
ممثل عن عامل عمالة إقليم شفشاون.
ممثل عن عامل عمالة إقليم تطوان.
ممثل عن عامل عمالة إقليم وزان.
ممثل عن عامل عمالة إقليم الحسيمة.

رئيس جماعة طنجة.

رئيس جماعة أصيلة.

رئيس جماعة القصر الكبير.

رئيس جماعة العرائش.

رئيس جماعة تطوان.

رئيس جماعة أزلا.

رئيس جماعة شفشاون.

رئيس جماعة تموروت.

رئيس جماعة أنجرة.

رئيس جماعة القصر الصغير

رئيس جماعة وزان.

رئيس جماعة الزوي.

رئيس جماعة مرتيل.

رئيس جماعة الفنيدق.

رئيس جماعة الحسيمة.

رئيس جماعة امزورن.

رئيس اللجنة الدائمة التابعة لمجلس الجهة التي يدخل التكوين

المستمر ضمن صلاحيتها.

ممثل عن والي الجهة.

المسؤول عن التكوين المستمر بإدارة الجهة.

المادة الرابعة

يعلق هذا القرار بالجهة ويبلغ للمعنيين به.

وحرر بطنجة في 28 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس مجلس الجهة، عمر مورو

التعيين في المهام

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة عدد 155 بتاريخ 28 أكتوبر 2022 يتعلق بعضوية السيدة سميرة بوكرين باللجنة الجهوية للتكوين المستمر

إن رئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة،

بناء على القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) ولا سيما المادة 56 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.16.297 الصادر في 23 رمضان 1437 (29 يونيو 2016) بتحديد كفاءات تنظيم دورات التكوين المستمر لفائدة أعضاء مجالس الجماعات الترابية ومدتها وشروط الاستفادة منها ومساهمات الجماعات الترابية في تغطية مصاريفها، ولا سيما المادة الرابعة منه،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

تعيين السيدة سميرة بوكرين، متصرفة ممتازة، بجهة طنجة تطوان - الحسيمة، عضوة باللجنة الجهوية للتكوين المستمر باعتبارها المسؤولة عن التكوين المستمر بإدارة مجلس الجهة.

الفصل الثاني

يكلف السيد المدير العام للمصالح بتنفيذ هذا القرار.

وحرر بطنجة في 28 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس مجلس الجهة، عمر مورو

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة عدد 14 بتاريخ 14 يناير 2022 يقضي بإلحاق وتعيين المدير العام للمصالح

إن رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 بتاريخ 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛

وبناء على المرسوم رقم 2.75.864 بتاريخ 17 محرم 1396 (19 يناير 1976) بشأن نظام التعويضات المرتبط بمزاولة المهام العليا في مختلف الوزارات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.97.1052 الصادر في 4 شوال 1418 (2 فبراير 1998) بإحداث تعويض جزافي لفائدة بعض موظفي ومستخدمي الدولة عن استعمال سياراتهم الخاصة لحاجات المصلحة؛

وبناء على المرسوم رقم 2.21.578 الصادر في 22 من محرم 1443 (31 أغسطس 2021) يتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارات الجهات والأجور والتعويضات المرتبطة بها؛

وبناء على القرار رقم 2520.21 في 28 أكتوبر 2021 بتحديد شروط وكفاءات التعيين في بعض المناصب العليا بإدارات الجهات؛

وبناء على القرار رقم 173 الصادر في 19 نونبر 2021 والمؤشر عليه من طرف السيد والي جهة طنجة - تطوان - الحسيمة المتعلق بفتح باب الترشيح لشغل منصب المدير العام للمصالح بمجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة؛

وبناء على محضر لجنة الانتقاء لشغل منصب المدير العام للمصالح بمجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة المنعقدة بتاريخ 10 يناير 2022؛

و حيث أن السيد ربيع الخمليشي لا يتقاضى أي راتب كيفما كان نوعه،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

ابتداء من 17 يناير 2022 يلحق السيد ربيع الخمليشي، الإطار: مهندس رئيس من الدرجة الأولى، الرتبة 2، الرقم الاستدلالي 746، من إطاره الأصلي ويعين في منصب المدير العام للمصالح بمجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة.

الفصل الثاني

ابتداء من نفس التاريخ يستفيد المعني بالأمر من الأجرة والتعويضات العائلية والمنافع التي يتقاضاها كاتب عام للوزارة.

الفصل الثالث

يسري العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ التأشير عليه من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

وحرر بطنجة في 14 يناير 2022

إمضاء: رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، عمر مورو

تم التأشير عليه في 10 فبراير 2022

عن وزير الداخلية. وبتفويض منه

العامل. مدير تنمية الكفاءات والتحول الرقمي بالنيابة

إمضاء: جمال الشعرائي

الفصل الثاني

ابتداء من نفس التاريخ يتقاضى المعني بالأمر الأجرة والتعويضات التي يتقاضاها مدير إدارة مركزية وفق النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

الفصل الثالث

ابتداء من نفس التاريخ يمنح للسيد عبد المنعم البري بصفته مدير شؤون الرئاسة والمجلس تعويضا جزافيا شهريا قدره 3000 درهم لأجل استعمال سيارته الخاصة لحاجيات المصلحة.

الفصل الرابع

يسري العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ التأشير عليه من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

وحرر بطنجة في 14 يناير 2022

إمضاء: رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، عمر مورو

تم التأشير عليه في 10 فبراير 2022

عن وزير الداخلية. وبتفويض منه

العامل، مدير تنمية الكفاءات والتحول الرقمي بالنيابة

إمضاء: جمال الشعراني

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة عدد 16 بتاريخ 14 يناير 2022 يقضي بإلحاق وتعيين مدير الوكالة الجهوية لتنفيذ

المشاريع

إن رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 بتاريخ 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن النظام الأساسي العام للتوظيف العمومية؛

وبناء على القرار رقم 175 الصادر في 19 نونبر 2021 والمؤشر عليه من طرف السيد والي جهة طنجة - تطوان - الحسيمة المتعلق بفتح باب

الترشيح لشغل منصب مدير الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة؛

و بناء على محضر لجنة الانتقاء لشغل منصب مدير الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة المنعقدة بتاريخ 10 يناير 2022؛

وحيث أن السيد أديب أقلعي لا يتقاضى أي راتب كيفما كان نوعه،

يقرر ما يلي:

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة عدد 15 بتاريخ 14 يناير 2022 يقضي بإلحاق وتعيين مدير شؤون رئاسة المجلس

إن رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 بتاريخ 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن النظام الأساسي العام للتوظيف العمومية؛

وبناء على المرسوم رقم 2.75.864 بتاريخ 17 محرم 1396 (19 يناير 1976) بشأن نظام التعويضات المرتبط بمزاولة المهام العليا في مختلف

الوزارات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.97.1052 الصادر في 4 شوال 1418 (2 فبراير 1998) بإحداث تعويض جزافي لفائدة بعض موظفي ومستخدمي

الدولة عن استعمال سياراتهم الخاصة لحاجات المصلحة؛

وبناء على المرسوم رقم 2.21.578 الصادر في 22 من محرم 1443 (31 أغسطس 2021) يتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارات الجهات

والأجور والتعويضات المرتبطة بها؛

وبناء على القرار رقم 2520.21 في 28 أكتوبر 2021 بتحديد شروط وكيفيات التعيين في بعض المناصب العليا بإدارات الجهات؛

وبناء على القرار رقم 174 الصادر في 19 نونبر 2021 والمؤشر عليه من طرف السيد والي جهة طنجة - تطوان - الحسيمة المتعلق بفتح باب

الترشيح لشغل منصب مدير شؤون الرئاسة والمجلس بمجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة؛

وبناء على محضر لجنة الانتقاء لشغل منصب مدير شؤون الرئاسة والمجلس بمجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة المنعقدة بتاريخ 10

يناير 2022، وحيث أن السيد عبد المنعم البري لا يتقاضى أي راتب كيفما كان نوعه؛

وحيث أن المعني بالأمر لا يتوفر على سيارة المصلحة بصفة فردية،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

ابتداء من فاتح فبراير 2022، يلحق السيد عبد المنعم البري، الإطار: متصرف من الدرجة الأولى، الرتبة 1، الرقم الاستدلالي 704، من إطاره

الأصلي و يعين في منصب مدير شؤون الرئاسة والمجلس بمجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة.

الفصل الأول

ابتداء من 17 يناير 2022 يلحق السيد أديب أقلعي، الإطار: متصرف من الدرجة الثانية الرتبة 6، الرقم الاستدلالي 509 من إطاره الأصلي و يعين في منصب مدير الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة.

الفصل الثاني

يحتفظ المعني بالأمر في هذه الحالة بحقوقه في الترقى بسلكه الأصلي ويواصل اكتساب حقوقه في التقاعد.

الفصل الثالث

يسري العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ التأشير عليه من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

و حرر بطنجة في 14 يناير 2022

إمضاء: رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، عمر مورو

تم التأشير عليه في 10 فبراير 2022

عن وزير الداخلية و بتفويض منه

العامل، مدير تنمية الكفاءات والتحول الرقمي بالنيابة

إمضاء: جمال الشعراني

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة عدد 118

بتاريخ 18 مايو 2022 يقضي بإلحاق وتعيين مدير الشؤون الإدارية و المالية و الوسائل العامة

إن رئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.97.364 الصادر بتاريخ 10 صفر 1418 (16 يونيو 1997) يتعلق بوضعية مديري الإدارة المركزية؛

وبناء على المرسوم رقم 2.97.1052 الصادر في 4 شوال 1418 (2 فبراير 1998) بإحداث تعويض جزائي لفائدة بعض موظفي ومستخدمي الدولة عن استعمال سياراتهم الخاصة لحاجات المصلحة؛

وبناء على المرسوم رقم 2.21.578 الصادر في 22 من محرم 1443 (31 أغسطس 2021) يتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارات الجهات والأجور والتعويضات المرتبطة بها؛

وبناء على القرار رقم 2520.21 في 28 أكتوبر 2021 بتحديد شروط وكيفية التعيين في بعض المناصب العليا بإدارات الجهات؛

وبناء على قرار رئيس مجلس الجهة رقم 44 الصادر في 8 مارس 2022 والمؤشر عليه من طرف السيد والي جهة طنجة - تطوان - الحسيمة المتعلق بفتح باب الترشيح لشغل منصب مدير الشؤون الإدارية و المالية و الوسائل العامة بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة؛

وبناء على محضر لجنة الانتقاء لشغل منصب مدير الشؤون الإدارية و المالية و الوسائل العامة بمجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة المنعقدة بتاريخ 6 ماي 2022؛

وحيث أن السيد محمد أوالحاج لا يتقاضى أي راتب كيفما كان نوعه؛ وحيث أن المعني بالأمر لا يتوفر على سيارة المصلحة بصفة فردية،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

ابتداء من فاتح يونيو 2022. يلحق السيد محمد أوالحاج الإطار: مهندس رئيس من الدرجة الأولى الرتبة 3، الرقم الاستدلالي 779 من إطاره الأصلي و يعين في منصب مدير الشؤون الإدارية و المالية و الوسائل العامة بمجلس جهة طنجة-تطوان - الحسيمة.

الفصل الثاني

ابتداء من نفس التاريخ يتقاضى المعني بالأمر الأجرة و التعويضات التي يتقاضاها مدير إدارة مركزية وفق النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

الفصل الثالث

ابتداء من نفس التاريخ يمنح للسيد محمد أوالحاج بصفته مدير الشؤون الإدارية و المالية و الوسائل العامة تعويضاً جزافياً شهرياً قدره 3000 درهم لأجل استعمال سيارته الخاصة لحاجات المصلحة.

الفصل الرابع

يسري العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ التأشير عليه من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

و حرر بطنجة في 18 مايو 2022

إمضاء: رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، عمر مورو

تم التأشير عليه في 26 غشت 2022

عن وزير الداخلية و بتفويض منه

العامل، مدير تنمية الكفاءات والتحول الرقمي بالنيابة

إمضاء: جمال الشعراني

الفصل الرابع

يسري العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ التأشير عليه من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

وحرر بطنجة في 18 مايو 2022

إمضاء: رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، عمر مورو

تم التأشير عليه في 26 غشت 2022

عن وزير الداخلية و بتفويض منه

العامل، مدير تنمية الكفاءات والتحول الرقمي بالنيابة

إمضاء: جمال الشعراني

قرارات التفويض

التفويض في المهام والإمضاء

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة عدد 294 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام

إن رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات ؛

بناء على المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها ؛

وعلا بمقتضيات المادة 107 من القانون التنظيمي المنظم للجهات والتي تنص على ما يلي:

• يجوز لرئيس المجلس تحت مسؤوليته ومراقبته أن يفوض إمضاءه بقرار إلى نوابه باستثناء التسيير الإداري والأمر بالصرف.

• ويجوز له أيضا أن يفوض لنوابه بقرار بعض صلاحياته شريطة أن ينحصر التفويض في قطاع محدد لكل نائب وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون التنظيمي.

و تفعيلا للمقتضيات القانونية المنصوص عليها بالقانون التنظيمي 14.111 وخاصة المواد 82- 91 - 92 - 93 - 94 المحددة لاختصاصات الجهة،

يقرر:

الفصل الأول

يفوض إلى السيدة جهان الخطابي، النائبة الثامنة للرئيس، اختصاص تدبير قطاع التكوين المهني والتكوين المستمر وإنعاش الشغل والبحث العلمي.

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة عدد 119 بتاريخ 18 مايو 2022 يقضي بتعيين مدير التنمية الجهوية

إن رئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.97.364 الصادر بتاريخ 10 صفر 1418 (16 يونيو 1997) يتعلق بوضعية مديري الإدارة المركزية.

وبناء على المرسوم رقم 2.97.1052 الصادر في 4 شوال 1418 (2 فبراير 1998) بإحداث تعويض جزافي لفائدة بعض موظفي ومستخدمي

الدولة عن استعمال سياراتهم الخاصة لحاجات المصلحة؛

وبناء على المرسوم رقم 2.21.578 الصادر في 22 من محرم 1443 (31 أغسطس 2021) يتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارات الجهات

والأجور والتعويضات المرتبطة بها؛

وبناء على القرار رقم 2520.21 في 28 أكتوبر 2021 بتحديد شروط وكيفيات التعيين في بعض المناصب العليا بإدارات الجهات؛

بناء على قرار رئيس مجلس الجهة رقم 43 الصادر في 8 مارس 2022 و المؤشر عليه من طرف السيد والي جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

المتعلق بفتح باب الترشيح لشغل منصب مدير التنمية الجهوية بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة؛

و بناء على محضر لجنة الانتقاء لشغل منصب مدير التنمية الجهوية بمجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة المنعقدة بتاريخ 6 ماي 2022؛

وحيث أن السيد هشام بوزيان لا يتقاضى أي راتب كيفما كان نوعه؛

وحيث أن المعني بالأمر لا يتوفر على سيارة المصلحة بصفة فردية،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

ابتداء من فاتح يونيو 2022، يعين السيد هشام بوزيان في منصب مدير التنمية الجهوية بمجلس جهة طنجة تطوان - الحسيمة.

الفصل الثاني

ابتداء من نفس التاريخ يتقاضى المعني بالأمر الأجرة والتعويضات التي يتقاضاها مدير إدارة مركزية وفق النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

الفصل الثالث

ابتداء من نفس التاريخ يمنح للسيد هشام بوزيان بصفته مدير التنمية الجهوية تعويضا جزافيا شهريا قدره 3000 درهم لأجل استعمال سيارته الخاصة لحاجيات المصلحة.

الفصل الثاني

حدد هذا التفويض في سنة كاملة تبتدئ من فاتح دجنبر 2022 وينتهي في فاتح دجنبر 2023.

وحرر بطنجة في 19 دجنبر 2022

إمضاء: رئيس مجلس الجهة، عمر مورو

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة عدد 295 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام

إن رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

بناء على المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها؛

وعملا بمقتضيات المادة 107 من القانون التنظيمي المنظم للجهات والتي تنص على ما يلي:

• يجوز لرئيس المجلس تحت مسؤوليته ومراقبته أن يفوض إمضاءه بقرار إلى نوابه باستثناء التسيير الإداري والأمر بالصرف.

• و يجوز له أيضا أن يفوض لنوابه بقرار بعض صلاحياته شريطة أن ينحصر التفويض في قطاع محدد لكل نائب وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون التنظيمي.

وتفعيلا للمقتضيات القانونية المنصوص عليها بالقانون التنظيمي 111.14 وخاصة المواد 82-91-92-93-94 المحددة لاختصاصات الجهة،

يقرر:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد عبد اللطيف الغليزوري، النائب الأول للرئيس، اختصاص تدبير قطاع الثقافة والتنمية المستدامة.

الفصل الثاني

حدد هذا التفويض في سنة كاملة تبتدئ من فاتح دجنبر 2022 وينتهي في فاتح دجنبر 2023.

وحرر بطنجة في 19 دجنبر 2022

إمضاء: رئيس مجلس الجهة، عمر مورو

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة عدد 296 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام

إن رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

بناء على المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها؛

وعملا بمقتضيات المادة 107 من القانون التنظيمي المنظم للجهات والتي تنص على ما يلي:

• يجوز لرئيس المجلس تحت مسؤوليته ومراقبته أن يفوض إمضاءه بقرار إلى نوابه باستثناء التسيير الإداري والأمر بالصرف.

• و يجوز له أيضا أن يفوض لنوابه بقرار بعض صلاحياته شريطة أن ينحصر التفويض في قطاع محدد لكل نائب وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون التنظيمي.

وتفعيلا للمقتضيات القانونية المنصوص عليها بالقانون التنظيمي 111.14 وخاصة المواد 82-91-92-93-94 المحددة لاختصاصات الجهة؛

يقرر:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد رفيق بلقرشي، النائب الثاني للرئيس، اختصاص تدبير قطاع الاقتصاد الأخضر وغير المهيكل والسياحة والتنمية القروية.

الفصل الثاني

حدد هذا التفويض في سنة كاملة تبتدئ من فاتح دجنبر 2022 وينتهي في فاتح دجنبر 2023.

و حرر بطنجة في 19 دجنبر 2022

إمضاء: رئيس مجلس الجهة، عمر مورو

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة عدد 297 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام

إن رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

بناء على المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها؛

وعملا بمقتضيات المادة 107 من القانون التنظيمي المنظم للجهات والتي تنص على ما يلي:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد العربي المحرشي، النائب الرابع للرئيس، اختصاص تدبير قطاع التنمية الاجتماعية.

الفصل الثاني

حدد هذا التفويض في سنة كاملة تبتدئ من فاتح دجنبر 2022 وينتهي في فاتح دجنبر 2023.

وحرر بطنجة في 19 دجنبر 2022

إمضاء: رئيس مجلس الجهة، عمر مورو

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة عدد 299 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام

إن رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

بناء على المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها؛

وعملا بمقتضيات المادة 107 من القانون التنظيمي المنظم للجهات والتي تنص على ما يلي:

• يجوز لرئيس المجلس تحت مسؤوليته ومراقبته أن يفوض إمضاءه بقرار إلى نوابه باستثناء التسيير الإداري والأمر بالصرف.

• ويجوز له أيضا أن يفوض لنوابه بقرار بعض صلاحياته شريطة أن ينحصر التفويض في قطاع محدد لكل نائب وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون التنظيمي.

وتفعيلا للمقتضيات القانونية المنصوص عليها بالقانون التنظيمي 111.14 وخاصة المواد 82-91-92-93-94 المحددة لاختصاصات الجهة؛

يقرر:

الفصل الأول

يفوض إلى السيدة رفيعة المنصوري النائبة الخامسة للرئيس، اختصاص تدبير قطاع التعاون الدولي و اللامركزي.

الفصل الثاني

حدد هذا التفويض في سنة كاملة تبتدئ من فاتح دجنبر 2022 وينتهي في فاتح دجنبر 2023.

وحرر بطنجة في 19 دجنبر 2022

إمضاء: رئيس مجلس الجهة، عمر مورو

• يجوز لرئيس المجلس تحت مسؤوليته ومراقبته أن يفوض إمضاءه بقرار إلى نوابه باستثناء التسيير الإداري والأمر بالصرف.

• ويجوز له أيضا أن يفوض لنوابه بقرار بعض صلاحياته شريطة أن ينحصر التفويض في قطاع محدد لكل نائب وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون التنظيمي.

وتفعيلا للمقتضيات القانونية المنصوص عليها بالقانون التنظيمي 111.14 وخاصة المواد 82-91-92-93-94 المحددة لاختصاصات الجهة.

يقرر:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد توفيق البورش، النائب الثالث للرئيس، اختصاص تدبير قطاع التنمية الاقتصادية ودعم الاستثمار.

الفصل الثاني

حدد هذا التفويض في سنة كاملة تبتدئ من فاتح دجنبر 2022 وينتهي في فاتح دجنبر 2023.

وحرر بطنجة في 19 دجنبر 2022

إمضاء: رئيس مجلس الجهة، عمر مورو

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة عدد 298 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام

إن رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

بناء على المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها؛

وعملا بمقتضيات المادة 107 من القانون التنظيمي المنظم للجهات والتي تنص على ما يلي:

• يجوز لرئيس المجلس تحت مسؤوليته ومراقبته أن يفوض إمضاءه بقرار إلى نوابه باستثناء التسيير الإداري والأمر بالصرف.

• ويجوز له أيضا أن يفوض لنوابه بقرار بعض صلاحياته شريطة أن ينحصر التفويض في قطاع محدد لكل نائب وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون التنظيمي.

وتفعيلا للمقتضيات القانونية المنصوص عليها بالقانون التنظيمي 111.14 وخاصة المواد 82-91-92-93-94 المحددة لاختصاصات الجهة؛

يقرر:

وعملا بمقتضيات المادة 107 من القانون التنظيمي المنظم للجهات والتي تنص على ما يلي:

- يجوز لرئيس المجلس تحت مسؤوليته ومراقبته أن يفوض إمضاء بقرار إلى نوابه باستثناء التسيير الإداري والأمر بالصرف.
 - و يجوز له أيضا أن يفوض لنوابه بقرار بعض صلاحياته شريطة أن ينحصر التفويض في قطاع محدد لكل نائب وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون التنظيمي.
- وتفعيلا للمقتضيات القانونية المنصوص عليها بالقانون التنظيمي 111.14 وخاصة المواد 82-91-9-93-94 المحددة لاختصاصات الجهة؛
- يقرر:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد محمد الزموري النائب السابع للرئيس، اختصاص تدبير قطاع إعداد التراب.

الفصل الثاني

حدد هذا التفويض في سنة كاملة تبتدئ من فاتح دجنبر 2022 وينتهي في فاتح دجنبر 2023.

وحرر بطنجة في 19 دجنبر 2022

إمضاء: رئيس مجلس الجهة، عمر مورو

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

قرارات التفويض

التفويض في المهام والإمضاء

قرار لرئيس مجلس جماعة طنجة 2022/1343 بتاريخ 21 شتنبر

2022 يقضي بتفويض الاختصاص المتعلق بمنح رخص إصلاح

المباني القائمة

إن رئيس مجلس جماعة طنجة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1-15-85-1 صادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات؛

بناء على القرار الجبائي رقم 630/2017 بتاريخ 29 دجنبر 2017 الذي يحدد نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة طنجة؛

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة عدد 300 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام

إن رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

بناء على المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها؛

وعملا بمقتضيات المادة 107 من القانون التنظيمي المنظم للجهات والتي تنص على ما يلي:

- يجوز لرئيس المجلس تحت مسؤوليته ومراقبته أن يفوض إمضاء بقرار إلى نوابه باستثناء التسيير الإداري والأمر بالصرف.
 - و يجوز له أيضا أن يفوض لنوابه بقرار بعض صلاحياته شريطة أن ينحصر التفويض في قطاع محدد لكل نائب وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون التنظيمي.
- وتفعيلا للمقتضيات القانونية المنصوص عليها بالقانون التنظيمي 111.14 وخاصة المواد 82-91-9-93-94 المحددة لاختصاصات الجهة؛
- يقرر:

الفصل الأول

يفوض إلى السيدة حكمت الشلاف الحمود النائبة السادسة للرئيس، اختصاص تدبير قطاع التجهيزات الأساسية.

الفصل الثاني

حدد هذا التفويض في سنة كاملة تبتدئ من فاتح دجنبر 2022 وينتهي في فاتح دجنبر 2023.

وحرر بطنجة في 19 دجنبر 2022

إمضاء: رئيس مجلس الجهة، عمر مورو

قرار لرئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة عدد 301 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام

إن رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

بناء على المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها؛

الفصل الأول

يفوض إلى السيد محمد الحمامي رئيس مجلس مقاطعة بني مكادة، داخل النفوذ الترابي للمقاطعة، الاختصاصات المخولة لرئيس المجلس الجماعي المتعلق بمنح رخص إصلاح المباني القائمة.

الفصل الثاني

ينحصر هذا التفويض في المهام المشار إليها أعلاه، ويلتزم المفوض له باحترام مضمون ومحتوى هذا القرار.

الفصل الثالث

يبدأ العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه، ويعهد بتنفيذه إلى جميع المصالح المعنية، كل حسب اختصاصه.

الفصل الرابع

يلحق هذا القرار بمقر الجماعة ومقر المقاطعات، وينشر ليطلع عليه العموم وبالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر بطنجة في 21 شتنبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي لطنجة، منير ليموري

قرار لرئيس مجلس جماعة طنجة 2022/1345 بتاريخ 21 شتنبر

2022 يقضي بتفويض الاختصاص المتعلق بمنح رخص إصلاح

المباني القائمة

إن رئيس مجلس جماعة طنجة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1-15-85-1 صادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات؛

بناء على القرار الجبائي رقم 630/2017 بتاريخ 29 دجنبر 2017 الذي يحدد نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة طنجة؛

وبناء على القرار المشترك لوزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الداخلية رقم 1082.21 الصادر في 30 شعبان 1442 (13 أبريل 2021)؛

وفي إطار التدبير اللامادي لرخص التعمير،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد عبد العزيز بنعزوز، رئيس مجلس مقاطعة مغوغة، داخل النفوذ الترابي للمقاطعة، الاختصاصات المخولة لرئيس المجلس الجماعي المتعلق بمنح رخص إصلاح المباني القائمة.

وبناء على القرار المشترك لوزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الداخلية رقم 1082.21 الصادر في 30 شعبان 1442 (13 أبريل 2021)؛
وفي إطار التدبير اللامادي لرخص التعمير.
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد محمد الشرقاوي رئيس مجلس مقاطعة المدينة، داخل النفوذ الترابي للمقاطعة، الاختصاصات المخولة لرئيس المجلس الجماعي المتعلق بمنح رخص إصلاح المباني القائمة.

الفصل الثاني

ينحصر هذا التفويض في المهام المشار إليها أعلاه، ويلتزم المفوض له باحترام مضمون ومحتوى هذا القرار.

الفصل الثالث

يبدأ العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه، ويعهد بتنفيذه إلى جميع المصالح المعنية، كل حسب اختصاصه.

الفصل الرابع

يلحق هذا القرار بمقر الجماعة ومقر المقاطعات، وينشر ليطلع عليه العموم وبالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر بطنجة في 21 شتنبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي لطنجة، منير ليموري

قرار لرئيس مجلس جماعة طنجة 2022/1344 بتاريخ 21 شتنبر

2022 يقضي بتفويض الاختصاص المتعلق بمنح رخص إصلاح

المباني القائمة

إن رئيس مجلس جماعة طنجة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1-15-85-1 صادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات؛

بناء على القرار الجبائي رقم 630/2017 بتاريخ 29 دجنبر 2017 الذي يحدد نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة طنجة؛

وبناء على القرار المشترك لوزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الداخلية رقم 1082.21 الصادر في 30 شعبان 1442 (13 أبريل 2021)؛

وفي إطار التدبير اللامادي لرخص التعمير،
يقرر ما يلي:

الفصل الثاني

ينحصر هذا التفويض في المهام المشار إليها أعلاه، ويلتزم المفوض له باحترام مضمون ومحتوى هذا القرار.

الفصل الثالث

يبدأ العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه، ويعهد بتنفيذه إلى جميع المصالح المعنية؛ كل حسب اختصاصه.

الفصل الرابع

يلحق هذا القرار بمقر الجماعة ومقر المقاطعات، وينشر ليطلع عليه العموم وبالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر بطنجة في 21 شتنبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي لطنجة، منير ليموري

قرار لرئيس مجلس جماعة طنجة 2022/1346 بتاريخ 21 شتنبر 2022 يقضي بتفويض الاختصاص المتعلق بمنح رخص إصلاح المباني القائمة

إن رئيس مجلس جماعة طنجة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1-15-85 صادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات؛

بناء على القرار الجبائي رقم 630/2017 بتاريخ 29 دجنبر 2017 الذي يحدد نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة طنجة؛

وبناء على القرار المشترك لوزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الداخلية رقم 1082.21 الصادر في 30 شعبان 1442 (13 أبريل 2021)؛

وفي إطار التدبير اللامادي لرخص التعمير،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد محمد سعيد أهروش رئيس مجلس مقاطعة السواني، داخل النفوذ الترابي للمقاطعة، الاختصاصات المخولة لرئيس المجلس الجماعي المتعلق بمنح رخص إصلاح المباني القائمة.

الفصل الثاني

ينحصر هذا التفويض في المهام المشار إليها أعلاه، ويلتزم المفوض له باحترام مضمون ومحتوى هذا القرار.

الفصل الثالث

يبدأ العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه، ويعهد بتنفيذه إلى جميع المصالح المعنية، كل حسب اختصاصه.

الفصل الرابع

يلحق هذا القرار بمقر الجماعة ومقر المقاطعات، وينشر ليطلع عليه العموم وبالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر بطنجة في 21 شتنبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي لطنجة، منير ليموري

قرار لرئيس مجلس جماعة طنجة عدد 2023/59 بتاريخ 20 يناير 2023 يقضي بتفويض الإمضاء في مجال التسيير الإداري

إن رئيس مجلس جماعة طنجة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1-15-85 صادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات؛ خاصة المادة 104 منه.

بناء على المرسوم رقم 738-77-2 بتاريخ 13 شوال 1397 (27 شتنبر 1977) بمثابة النظام الأساسي لموظفي الجماعات.

بناء على قرار السيد رئيس المجلس الجماعي لطنجة عدد 657/2022 بتاريخ 13 دجنبر 2022 القاضي بتعيين السيد شفيق الصنهاجي مديرا عاما للمصالح بجماعة طنجة والمؤشر عليه بتاريخ 30 دجنبر 2022.

و ضمنا للسير العادي للإدارة.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد شفيق الصنهاجي متصرف ممتاز، مدير عام مصالح جماعة طنجة، مهام التوقيع على المراسلات والوثائق الإدارية المتعلقة بالتسيير الإداري والصادرة عن مختلف الأقسام والمصالح الجماعية، ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يبدأ العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه، ويعهد بتنفيذه إلى السيد المدير العام لمصالح الجماعة وباقي رؤساء الأقسام والمصالح المعنية

الفصل الثالث

يلحق هذا القرار بمقر الجماعة ومقر المقاطعات؛ وينشر ليطلع عليه العموم.

وحرر بطنجة في 20 يناير 2023

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي لطنجة، منير ليموري

عليه من طرف المصالح المركزية لوزارة الداخلية - المديرية العامة للجماعات الترابية - بتاريخ 26 يوليوز 2022.
يقرر:

الفصل الأول

يفوض للسيدة: فاطنة عباسية
الصفة: مديرة المصالح بجماعة سيدي اليميني.
مهام الإمضاء على الوثائق المتعلقة بقبض مداخل الجماعة.

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه و ينشر بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر بسيدي اليميني في 19 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، مصطفى الخشولو في

الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق
لأصولها

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/21 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي لوزان،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333 (25 يوليوز 1915) المتعلق بتثبيت الإمضاءات كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخصوصا المادة 102 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.047 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على صحة الامضاء من قبل الجماعات والمقاطعات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.048 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد: خالد سامي KHALID SALMI

النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي

مهام الإشهاد على صحة الإمضاء و الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب المركزي بالجماعة والمكاتب الفرعية الثلاث.

قرار لرئيس مجلس جماعة سيدي اليميني رقم 85 بتاريخ 19 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض الإمضاء في مجال التدبير الإداري

إن رئيس مجلس جماعة سيدي اليميني،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 104 منه.

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء رئيس مجلس الجماعة.

وبناء على القرار رقم 61 بتاريخ 13 يونيو 2022 يقضي بتعيين السيدة فاطنة عباسية في منصب مدير المصالح بجماعة سيدي اليميني والمؤشر عليه من طرف المصالح المركزية لوزارة الداخلية - المديرية العامة للجماعات الترابية - بتاريخ 26 يوليوز 2022.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيدة: فاطنة عباسية

الصفة: مديرة المصالح بجماعة سيدي اليميني.
مهام الإمضاء في مجال التدبير الإداري.

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه وينشر بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر بسيدي اليميني في 19 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، مصطفى الخشولو في

قرار لرئيس مجلس جماعة سيدي اليميني عدد 86 بتاريخ 19 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض الإمضاء في مجال التدبير الإداري

إن رئيس مجلس جماعة سيدي اليميني،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 104 منه.

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء رئيس مجلس الجماعة.

وبناء على القرار رقم 61 بتاريخ 13 يونيو 2022 يقضي بتعيين السيدة فاطنة عباسية في منصب مدير المصالح بجماعة سيدي اليميني والمؤشر

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار من تاريخ التوقيع عليه

الفصل الثالث

يعلق هذا القرار بمقر الجماعة وينشر بجميع الوسائل الملائمة.

و حرر بوزان في 10 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الهلاوي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/22 بتاريخ 10 أكتوبر

2022 يقضي بتفويض مهام الإسهاد على صحة الإمضاء والإسهاد

على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي لوزان،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333 (25 يوليو

1915) المتعلق بتثبيت الإمضاءات كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان

1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق

بالجماعات وخصوصا المادة 102 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.047 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو

2022) بتحديد كفايات الإسهاد على صحة الامضاء من قبل الجماعات

والمقاطعات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.048 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو

2022) بتحديد كفايات الإسهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد: أحمد الغياتي AHMED EL GHAYATI

النائب الثاني لرئيس المجلس الجماعي

مهام الإسهاد على صحة الإمضاء والإسهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها

بالمكتب المركزي بالجماعة والمكاتب الفرعية الثلاث.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار من تاريخ التوقيع عليه.

الفصل الثالث

يعلق هذا القرار بمقر الجماعة وينشر بجميع الوسائل الملائمة.

و حرر بوزان في 10 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الهلاوي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/23 بتاريخ 10 أكتوبر

2022 يقضي بتفويض مهام الإسهاد على صحة الإمضاء والإسهاد

على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي لوزان،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333 (25 يوليو

1915) المتعلق بتثبيت الإمضاءات كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان

1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق

بالجماعات وخصوصا المادة 102 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.047 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو

2022) بتحديد كفايات الإسهاد على صحة الامضاء من قبل الجماعات

والمقاطعات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.048 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو

2022) بتحديد كفايات الإسهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيدة: فوزية الحمدي FOUZIA HAMDI

النائبة الرابعة لرئيس المجلس الجماعي

مهام الإسهاد على صحة الإمضاء والإسهاد على مطابقة نسخ الوثائق

لأصولها بالمكتب المركزي بالجماعة والمكاتب الفرعية الثلاث.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار من تاريخ التوقيع عليه

الفصل الثالث

يعلق هذا القرار بمقر الجماعة وينشر بجميع الوسائل الملائمة.

و حرر بوزان في 10 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الهلاوي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/24 بتاريخ 10 أكتوبر

2022 يقضي بتفويض مهام الإسهاد على صحة الإمضاء والإسهاد

على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي لوزان،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333 (25 يوليو

1915) المتعلق بتثبيت الإمضاءات كما وقع تغييره وتتميمه؛

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد: خالد ابراهيمي KHALID IBRAHIMI

النائب السادس لرئيس المجلس الجماعي

مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب المركزي بالجماعة والمكاتب الفرعية الثلاث.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار من تاريخ التوقيع عليه

الفصل الثالث

يلحق هذا القرار بمقر الجماعة وينشر بجميع الوسائل الملائمة.

و حرر بوزان في 10 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الهلاوي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/26 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي لوزان،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333 (25 يوليو 1915) المتعلق بتثبيت الإمضاءات كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخصوصا المادة 102 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.047 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على صحة الإمضاء من قبل الجماعات والمقاطعات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.048 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

وبناء على القرار رقم 464 بتاريخ 22 يوليوز 2022 يقضي بإلحاق وتعيين السيد عبد الإلاه حجاج متصرف ممتاز في منصب مدير المصالح بجماعة وزان،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد: عبد الإلاه حجاج ABDELILLAH HAJJAJ

الرتبة الإدارية: مدير المصالح الجماعية (متصرف ممتاز) المرسم والعامل بمصالح جماعة وزان

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخصوصا المادة 102 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.047 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على صحة الامضاء من قبل الجماعات والمقاطعات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.048 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيدة: عائشة الزباني AICHA ZIANI

النائبة الخامسة لرئيس المجلس الجماعي

مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب المركزي بالجماعة والمكاتب الفرعية الثلاث.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار من تاريخ التوقيع عليه.

الفصل الثالث

يلحق هذا القرار بمقر الجماعة وينشر بجميع الوسائل الملائمة.

و حرر بوزان في 10 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الهلاوي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/25 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي لوزان،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333 (25 يوليو 1915) المتعلق بتثبيت الإمضاءات كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخصوصا المادة 102 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.047 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على صحة الامضاء من قبل الجماعات والمقاطعات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.048 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

الفصل الثالث

يعلق هذا القرار بمقر الجماعة وينشر بجميع الوسائل الملائمة.

وحرر بوزان في 10 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الهلاوي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/28 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي لوزان،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333 (25 يوليو 1915) المتعلق بتثبيت الإمضاءات كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخصوصا المادة 102 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.047 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على صحة الإمضاء من قبل الجماعات والمقاطعات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.048 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

و بناء على القرار رقم 464 بتاريخ 22 يوليوز 2022 يقضي بإلحاق وتعيين السيد محمد يونس رئيس مصلحة الشؤون القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والصحية وشؤون المجلس بجماعة وزان يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد: محمد يونس MOHAMED YOUNOUS

الرتبة الإدارية: متصرف، المرسم والعامل بمصالح جماعة وزان

مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب المركزي بالجماعة والمكاتب الفرعية الثلاث.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار من تاريخ التوقيع عليه.

الفصل الثالث

يعلق هذا القرار بمقر الجماعة و ينشر بجميع الوسائل الملائمة.

و حرر بوزان في 10 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الهلاوي

مهام الإشهاد على صحة الإمضاء و الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب المركزي بالجماعة والمكاتب الفرعية الثلاث.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار من تاريخ التوقيع عليه

الفصل الثالث

يعلق هذا القرار بمقر الجماعة وينشر بجميع الوسائل الملائمة.

و حرر بوزان في 10 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الهلاوي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/27 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي لوزان،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333 (25 يوليو 1915) المتعلق بتثبيت الإمضاءات كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخصوصا المادة 102 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.047 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على صحة الإمضاء من قبل الجماعات والمقاطعات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.048 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

و بناء على القرار رقم 468 بتاريخ 22 يوليوز 2022 يقضي بإلحاق وتعيين السيد أحمد تويل متصرف ممتاز في منصب رئيس مصلحة الموارد المالية والحالة المدنية والمصادقة على الوثائق وتصحيح الإمضاءات بجماعة وزان،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد: أحمد تويل AHMED TAOUIL

الرتبة الإدارية: متصرف من الدرجة الأولى المرسم والعامل بمصالح جماعة وزان

مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب المركزي بالجماعة والمكاتب الفرعية الثلاث.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار من تاريخ التوقيع عليه.

الفصل الأول

يلغى القرار رقم 021/52 الصادر بتاريخ 20/12/2021 المفوض بمقتضاه للسيد منير العبسي مساعد إداري من الدرجة الثانية، مهمة الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب الفرعي الأول الواقع بالمحلقة الإدارية الأولى.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

الفصل الثالث

يلغى هذا القرار الى المعني بالأمر وينشر بجميع الوسائل الملانمة وحرر بوزان في 10 أكتوبر 2022
إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الهلاوي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان رقم 2022/31 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض رقم 53 بتاريخ 20 دجنبر 2021

رئيس المجلس الجماعي لوزان،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

بناء على القرار عدد 021/53 بتاريخ 20 دجنبر 2021 المفوض بمقتضاه للسيد حميد لكمانى مساعد تقني من الدرجة الثالثة، مهمة الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب الفرعي الثاني الواقع بالمحلقة الإدارية الثانية.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى القرار رقم 021/53 الصادر بتاريخ 20/12/2021 المفوض بمقتضاه للسيد حميد لكمانى مساعد تقني من الدرجة الثالثة، مهمة الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب الفرعي الثاني الواقع بالمحلقة الإدارية الثانية.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

الفصل الثالث

يلغى هذا القرار إلى المعني بالأمر وينشر بجميع الوسائل الملانمة وحرر بوزان في 10 أكتوبر 2022
إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الهلاوي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان رقم 2022/29 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض رقم 51 بتاريخ 20 دجنبر 2021

رئيس المجلس الجماعي لوزان،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

بناء على القرار عدد 021/51 بتاريخ 20 دجنبر 2021 المفوض بمقتضاه للسيد عادل اقشابو مساعد تقني من الدرجة الثالثة مهمة الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب المركزي الواقع بمقر الجماعة.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى القرار رقم 51/021 الصادر بتاريخ 20/12/2021 المفوض بمقتضاه للسيد عادل اقشابو مساعد تقني من الدرجة الثالثة، مهمة الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب المركزي الواقع بمقر الجماعة.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه

الفصل الثالث

يلغى هذا القرار الى المعني بالأمر وينشر بجميع الوسائل الملانمة وحرر بوزان في 10 أكتوبر 2022
إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الهلاوي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان رقم 2022/30 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض رقم 52 بتاريخ 20 دجنبر 2021

رئيس المجلس الجماعي لوزان،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

بناء على القرار عدد 021/52 بتاريخ 20 دجنبر 2021 المفوض بمقتضاه للسيد منير العبسي مساعد إداري من الدرجة الثانية. مهمة الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب الفرعي الأول الواقع بالمحلقة الإدارية الأولى،

يقرر ما يلي:

وبناء على المرسوم رقم 2.22.048 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.
بناء على قرار التعيين رقم 465 بتاريخ 07 يونيو 2022 المؤشر عليه بتاريخ 22/07/2022 يقضي بالحاق وتعيين السيدة فاطمة مصباح متصرف ممتاز في منصب رئيسة قسم الشؤون الإدارية والمالية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والصحية وشؤون المجلس بالجماعة.
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيدة: فاطمة مصباح FATIMA MESBAH

الرتبة الإدارية: متصرف ممتاز الرتبة 4.

مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب المركزي بالجماعة والمكاتب الفرعية الثلاث.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار من تاريخ التوقيع عليه

الفصل الثالث

يلحق هذا القرار بمقر الجماعة وينشر بجميع الوسائل الملثمة.

وحرر بوزان في 10 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الهلاوي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/34 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي لوزان،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333 (25 يوليو 1915) المتعلق بتثبيت الإمضاءات كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخصوصا المادة 102 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.047 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على صحة الإمضاء من قبل الجماعات والمقاطعات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.048 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان رقم 2022/32 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض رقم 54 بتاريخ 20 دجنبر 2021

رئيس المجلس الجماعي لوزان،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

بناء على عدد 021/54 بتاريخ 20/12/2021 المفوض بمقتضاه للسيد محمد أفراس مساعد تقني من الدرجة الثالثة، مهمة الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب الفرعي الثالث الواقع بالمحلقة الإدارية الثالثة.
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى القرار عدد 021/54 بتاريخ 20/12/2021 المفوض بمقتضاه للسيد محمد أفراس مساعد تقني من الدرجة الثالثة، مهمة الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب الفرعي الثالث الواقع بالمحلقة الإدارية الثالثة.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

الفصل الثالث

يبلغ هذا القرار الى المعني بالأمر وينشر بجميع الوسائل الملثمة.

وحرر بوزان في 10 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الهلاوي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوزان عدد 2022/33 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي لوزان،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333 (25 يوليو 1915) المتعلق بتثبيت الإمضاءات كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخصوصا المادة 102 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.22.047 صادر في 8 ذي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفايات الإشهاد على صحة الإمضاء من قبل الجماعات والمقاطعات؛

وبناء على مقرر المجلس الجماعي المتعلق بالمصادقة على برنامج عمل الجماعة المتخذ خلال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 المنعقدة بتاريخ 05 أكتوبر 2022؛
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يتم تنفيذ برنامج عمل الجماعة للفترة الممتدة (2022-2027).

الفصل الثاني

يلحق القرار المتعلق بتنفيذ برنامج عمل الجماعة بمقر الجماعة وينشر بأي وسيلة إعلامية تسهل التواصل مع ساكنة الجماعة.

الفصل الثالث

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى المصالح المختصة بالجماعة.

وحرر بغفساي في 11 نونبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، سعيد الفحصي

تأشيرة عامل إقليم تاونات

الشرطة الإدارية

الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي

قرار تنظيمي لرئيس مجلس جماعة واد أمليل رقم 248 بتاريخ فاتح غشت 2022 يتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء بجماعة واد أمليل

إن رئيس مجلس جماعة واد أمليل

بناء على الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

بناء على الظهير الشريف رقم 1.97.03 الصادر في 16 رمضان 1417 (25 يناير 1997) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 96.9 الأمر بتميم الظهير الشريف الصادر بتاريخ 24 صفر 1337 (30 نونبر 1918) يتعلق بشغل الأملاك العمومية المؤقتة.

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 ذي الحجة 1412 الموافق ل 17 يونيو 1992 الصادر بتنفيذ القانون رقم 66.12 المتعلق بالتعمير كما تم تعديله بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.124 بتاريخ 21 ذي القعدة 1437 (25 غشت 2016).

و بناء على قرار التعيين رقم 469 بتاريخ 07 يونيو 2022 المؤشر عليه بتاريخ 22/07/2022 يقضي بالحاق وتعيين السيدة عزيزة الزهاري رئيسة مصلحة الميزانية والمحاسبة والموارد البشرية.
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيدة: عزيزة الزهاري AZIZA ZAHARI

الرتبة الادارية: متصرف الرتبة 5

مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب المركزي بالجماعة والمكاتب الفرعية الثلاث.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار من تاريخ التوقيع عليه.

الفصل الثالث

يلحق هذا القرار بمقر الجماعة وينشر بجميع الوسائل الملائمة.

و حرر بوزان في 10 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الهلاوي

جهة فاس - مكناس

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

برنامج عمل الجماعة

قرار لرئيس مجلس جماعة غفساي عدد 105 بتاريخ 11 نونبر 2022 المتعلق بتنفيذ برنامج عمل جماعة غفساي

رئيس مجلس جماعة غفساي،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولاسيما المواد 78-79-80-81 و 82 منه؛

وبناء على المرسوم عدد 2.16.301 الصادر في 23 رمضان 1437 (29 يونيو 2016) بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده؛

وبناء على الاجتماع الإخباري والتشاور المنعقد بمقر جماعة غفساي بتاريخ 22 فبراير 2022 ؛

وبناء على قرار رئيس مجلس جماعة غفساي عدد 40 بتاريخ 02 مارس 2022 المتعلق بإعداد برنامج عمل جماعة غفساي؛

الساحات العمومية (...). لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية أو بواسطة منقولات وعقارات ترتبط بممارسة نشاط تجاري، مهني، وصناعي، وبكل ما يشغل هذا الملك الجماعي فوق الأرض أو تحت الأرض المكونة له.

الفصل الثالث

تحدد أنواع الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء كما يلي:

أولاً: أشغال الشبكة العامة للاتصالات.

ثانياً: عرض البضائع بالملك العام من طرف المتاجر.

ثالثاً: وضع لوحات إرشادية ولوحات الإشارة عن بعد سواء بالملك العام أو الأملاك الخاصة المطلة على الملك العام.

رابعاً: شغل الأرصفة من طرف المقاهي والمطاعم وغيرها من المحلات التجارية.

خامساً: إقامة الأطناف والستائر بواجهة المحلات التجارية.

الفصل الرابع

ترخص الجماعة بالاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي مؤقتاً بدون إقامة بناء، بناء على طلب يوجهه طالب رخصة الاحتلال إلى المصالح الجماعية المختصة، ويسلم هذا الترخيص بصفة مؤقتة ومؤدى عنه وقابل للإلغاء في أي وقت وكلمة دعت المصلحة العامة إلى ذلك، دون أن يحق للمستفيد المطالبة بأي تعويض وبعد مضي شهر من يوم إخبار صاحب الرخصة بذلك.

الفصل الخامس

لا يمكن شغل أي نوع من أنواع الملك العام الجماعي مؤقتاً بدون إقامة بناء المشار إليه في الفصل الثالث دون الحصول على التراخيص الضرورية طبقاً لمضمون هذا القرار ووفق أحكام المادة 15 من القانون 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.

الفصل السادس

يتعين على كل طالب ترخيص لاحتلال الملك العام الجماعي مؤقتاً بدون إقامة بناء بجماعة واد أمليل أن يتقدم لدى المصلحة المختصة بملف طلب الرخصة يتضمن الوثائق التالية:

- طلب موجه إلى السيد رئيس المجلس الجماعي لجماعة واد أمليل.

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية لصاحب الطلب.

- نسخة من عقد الكراء أو موافقة صاحب الملك أو شهادة الملكية.

بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.95 الصادر في 19 ذي القعدة 1428 الموافق لـ (30 نونبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.2.91 بتاريخ 16 جمادى الأولى 1441 (31 دجنبر 2020).

بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 ذي الحجة 1428 الموافق لـ (27 ديسمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.

بناء على الظهير الشريف رقم 1.21.74 الصادر في 03 ذي الحجة 1441 (14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.

بناء على المرسوم رقم 2.17.451 صادر في 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام المحاسبية العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.

بناء على المرسوم رقم 2.78.157 الصادر في 11 رجب 1400 (26 ماي 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائياً التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية.

بناء على القرار الجبائي رقم 2021/08 بتاريخ 19 يناير 2021 المحدد لمبلغ الرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة واد أمليل.

بناء على مقرر المجلس الجماعي لواد أمليل عدد 28/2022 المتخذ خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 18 ماي 2022، المؤشر عليه من طرف عامل إقليم تازة بتاريخ 28 يوليوز 2022.

يقرر ما يلي:

الباب الأول: مقتضيات عامة

الفصل الأول

يهدف هذا القرار التنظيمي إلى تحديد وتنظيم طرق وكيفية الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء داخل النفوذ الترابي لجماعة واد أمليل، وفقاً للضوابط القانونية والتنظيمية المؤطرة لهذا المجال، من أجل القضاء على ظاهرة الاستغلال العشوائي للرصيف وحفاظاً على جمالية ساحات وشوارع وأزقة المدينة، وتفادياً لعرقلة السير والجولان.

الفصل الثاني

يقصد بالاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي كل شغل أملاك جماعية عامة (الطرق، الشوارع، الأرصفة الحدائق، الأزقة، الأسواق،

الفصل العاشر

إن رخصة الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء، رخصة شخصية لا يسمح لصاحبها بتفويتها إلى الغير، وعليه أن يعلقها بمكان بارز بمحل ممارسة نشاطه حتى يكون الاطلاع عليها سهلا من طرف الإدارة والعموم.

الفصل الحادي عشر

يجب أن يتضمن طلب الترخيص نوع الاحتلال والمساحة المزمع استغلالها وكيفية تهيئتها مع الإشارة إلى التقيد بمقتضيات هذا القرار.

الفصل الثاني عشر

يتحمل المستفيد من ترخيص الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء جميع المسؤوليات كيفما كان نوعها تجاه الجماعة والأغيار عن كل حادث أو إتلاف بسبب ما وضع بالملك العام الجماعي.

الفصل الثالث عشر

يتعين على المستفيد من الترخيص المحافظة على الملك العام المرخص له باستغلاله وصيانته ونظافته وذلك طيلة المدة المرخص بها لاحتلال الملك العام الجماعي.

الفصل الرابع عشر

يمنع منعاً كلياً احتلال الملك العام الجماعي بالنسبة للبنىات والمنازل، وكل استغلال لذلك يعرض صاحبه للعقوبات الجاري بها العمل.

كما لا يعفي قرار الترخيص للاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي المستفيد من الحصول على الرخص والتصاريح الضرورية لممارسة الأنشطة المسموح بها، بما فيها رخص إنجاز الأشغال واستغلال المنشأة.

الباب الثاني: مقتضيات خاصة

أولاً: أشغال الشبكة العامة للمواصلات .

الفصل الخامس عشر

يشمل الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء في هذا المجال جميع الأشغال المنجزة من طرف متعدي الشبكة العامة للإتصالات فوق الأرض أو تحت الأرض المكونة له كيفما كان طابعها أو أهميتها والمتمثلة فيما يلي:

- تمرير خطوط الاتصالات والمنشآت المرتبطة بها على سطح أو باطن الأرض .
- إقامة علب ربط خطوط الألياف البصرية وغرف الجبر اللازمة لها على سطح أو باطن الأرض .
- وضع الدواليب المعدة لإيواء المعدات التقنية الخاصة بربط وخدمة المشتركين وهوائيات الربط والمخادع الهاتفية.

- نسخة من الرخصة التجارية بالنسبة للأنشطة التي تخضع للترخيص.

- نسخة من القانون الأساسي بالنسبة للشركات.

- نسخة من السجل التجاري (البيانات) و الرسم المبرني .

- تصميم يبين الشكل النموذجي للمنشأة المراد إقامتها أو إنجازها .

الفصل السابع

تقوم لجنة تقنية بدراسة طلبات رخص احتلال الملك العام مؤقتاً بدون إقامة بناء وتتكون من :

- رئيس مجلس الجماعة أو من ينوب عنه.

- ممثل عن مكتب الأملاك الجماعية.

- ممثل عن مكتب الشؤون الاقتصادية .

- ممثل عن مكتب التعمير والبيئة.

- ممثل عن مكتب حفظ الصحة .

- ممثل عن السلطة المحلية.

- ممثل عن الوقاية المدنية .

- ويمكن لرئيس المجلس الجماعي لجماعة واد أمليل استدعاء كل شخص يرى حضوره ضرورياً لعمل اللجنة.

الفصل الثامن

تسلم رخصة الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء إلى المستفيد شخصياً بعد أدائه الرسوم والواجبات المترتبة عن هذا الترخيص، مسبقاً إلى صندوق شسيع المداخل خلال المدة المحددة في قانون الجبايات وقرار الجبايات المحلية لتصفية الرسم المستحق، وكل إخلال بهذا الشرط يعتبر تماطلا يعرض صاحبه للعقوبات حسب القوانين الجاري بها العمل،

الفصل التاسع

تعتبر رخصة الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء رخصة مؤقتة تسلم بصفة نفعية وتدخل حيز التطبيق ابتداء من تاريخ تسليمها للمعني بالأمر وأدائه الرسوم والواجبات المترتبة عن الترخيص. ويمكن سحبها من المستفيد عند مخالفته لمقتضيات هذا القرار والقوانين الجاري بها العمل أو تماطله في أداء واجبات الاحتلال أو قيامه بخرق شروط الرخصة أو كلما دعت المصلحة العامة إلى ذلك ، دون أن يحق للمستفيد المطالبة بأي تعويض كيفما كان نوعه وعليه إرجاعها إلى المصلحة التي تسلمها منها في حالة استغنائها عنها.

بالمملك العام أو المملك الخاص المطل على المملك العام، بموجب ترخيص مكتوب وصريح من المصالح الجماعية المختصة .

كما يتعين على الراغبين في احتلال أملاك الخواص المطل على المملك العام وضع طلبات في الموضوع مشفوعة بموافقة أصحاب هذه الأملاك.

رابعا: شغل الأرصفة من طرف المقاهي والمطاعم .

الفصل الثاني والعشرون

يتم الترخيص بشغل الأرصفة من طرف المقاهي والمطاعم ومختلف الأنشطة التجارية على الشكل التالي:

- يمنع الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء فوق الأرصفة التي لا يتجاوز عرضها : مترين (02) .
- يتم الترخيص في حدود الرصيف بالنسبة للأرصفة التي يتجاوز عرضها مترين اثنين (02)، شريطة تخصيص متر ونصف (1متر و50 سنتمتر) على الأقل للراجلين.
- إن أقصى مساحة يمكن الترخيص بها هي: ثلاثة (03) أمتار كيفما كان عرض الرصيف.

الفصل الثالث والعشرون

يمنع ترك الأثاث والطاولات والكراسي وكل ما يشغل المملك العام، معروضا في أوقات إغلاق المحلات المستفيدة من ترخيص احتلال المملك العام الجماعي مؤقتا ، كما يمنع نصب أو وضع الحواجز كيفما كان نوعها سواء كانت متحركة أو ثابتة على الرصيف .

خامسا : إقامة أطناف و ستائر بواجهات المحلات التجارية

الفصل الرابع والعشرون

يخضع الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء، لتثبيت وتنصيب الستائر بواجهات المحلات التجارية الصناعية، والمهنية لجملة من الشروط والمقاييس المحددة على الشكل التالي:

يمنع نصب الأطناف والستائر كيفما كان نوعه بالنسبة للشوارع التي يقل عرض رصيفها عن مترين (02).
بالنسبة للشوارع التي يتجاوز عرض رصيفها مترين (02) يسمح الترخيص لنصب وتثبيت ستار وقائي في حدود متر ونصف (1.5)، شريطة ألا يقل علوه عن مترين وألا يتجاوز الطول واجهة المحل المراد تثبيت الطنّف والستار به.

الفصل الخامس والعشرون

يمنع تثبيت ونصب أي عمود كيفما كان نوعه وشكله بقارعة الطريق أو بالرصيف العمومي بغية تثبيت الطنّف.

- إقامة المحطات الراديوكهربائية (أبراج الاتصالات) والتجهيزات المرتبطة بها.

الفصل السادس عشر

يتوجب قبل الشروع في بداية الأشغال أن تقوم المصالح التقنية بالجماعة بمعاينة المكان المحدد بالمملك العام الجماعي الذي ستقام عليه التجهيزات المشار إليها أعلاه، ولا يجوز تغيير مكان وضع تلك التجهيزات إلا بترخيص مسبق من طرف الجماعة.

الفصل السابع عشر

يتعين أن تقوم تجهيزات الاتصال في الأماكن المحددة لها في التصميم، كما يتعين على طالب الترخيص تقديم ملف تقني، مرفق بالتصاميم التوضيحية اللازمة وبمخطط التجهيزات المرزعة إقامتها توضح فيها مقاييسها ونوعية المادة التي ستستعمل في صنعها ومواصفاتها التقنية.

الفصل الثامن عشر

يتحمل المرخص له أداء الرسوم والواجبات المترتبة عن هذا الاحتلال طبقا لمقتضيات القرار الجبائي وفي الأجل المحددة لذلك.

الفصل التاسع عشر

يتحمل المستفيد مصاريف إصلاح الأرصفة التي تعرضت للتلف من جراء عملية الأشغال المتعلقة بوضع التجهيزات المشار إليها أعلاه، ويلتزم بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه تحت مراقبة المصالح الجماعية المختصة وتقديم تصاميم الأشغال المنجزة قبل تسليمه شهادة رفع اليد .

ثانيا: عرض البضائع بالمملك العام الجماعي من طرف المتاجر.

الفصل العشرون

لا يتم الترخيص لعرض البضائع لواجهة المحلات التجارية إلا للأرصفة التي تتعدى ثلاثة (03) أمتار على ألا تتجاوز عرض الرصيف المسموح باستغلاله الثلث (1/3) من عرض الرصيف كما لا يمكن أن يقل عرض الرصيف المخصص للمارة والراجلين عن الثلثين (2/3) من عرض الرصيف خالية من أي عائق لحركة المارة بحيث لا يترتب عنه المساس بسلامة المرور أو جمالية ورونق الشارع والأزقة العمومية .

ثالثا: وضع لوحات إشهارية ولوحات الإشارة سواء بالمملك العام أو بالأملاك الخاصة المطل على المملك العام الجماعي .

الفصل الواحد والعشرون

يستوجب وضع اللوحات الإشهارية ولوحات الإشارة عن بعد الخاصة بالمستثمرين أو ما يشابه ذلك، وضع لوحات إشهارية

الفصل الثالث والثلاثون

تعتبر كل قرارات الترخيص السابقة المتعلقة بالاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء المخالفة لهذا القرار لاغية، ويمنح أصحابها مهلة ستة (06) أشهر من تاريخ دخول هذا القرار التنظيمي حيز التنفيذ للتقيد بمقتضياته وملاءمة وضعيتهم معه.

الفصل الرابع والثلاثون

يعهد بتنفيذ محتويات هذا القرار إلى كل المصالح الجماعية، السلطة المحلية، الدرك الملكي قوات الأمن العمومي، مصالح القباضة، كل في دائرة اختصاصه.

وحرر بواد أمليل في فاتح غشت 2022

رئيس المجلس الجماعي لواد أمليل

انعقاد الأسواق الأسبوعية

قرار لرئيس مجلس جماعة أولاد الشريف رقم 05 بتاريخ 12 دجنبر 2022 يقضي بتخصيص يوم الاثنين لانعقاد سوق أسبوعي خاص ببيع المنتوجات المصنعة من الحلفاء.

إن رئيس مجلس جماعة أولاد الشريف،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات

وبناء على القانون رقم 19-57 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.21.74 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021).

وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 صادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.

وبناء على القانون رقم 06-47 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.195.07.1 بتاريخ 19 ذي القعدة 1428 (30 يونيو 2007) كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 20.07 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020).

وبناء على المرسوم رقم 157-78-2 بتاريخ 11 رجب 1400 الموافق ل 26 ماي 1980 بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى

الفصل السادس والعشرون

يمنع استعمال الستار واستغلاله في تعليق وعرض البضائع وذلك حفاظا على جمالية واجهات المحلات التجارية.

الفصل السابع والعشرون

يتحمل المرخص له بالاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي من أجل تثبيت ستائر جميع المسؤوليات اتجاه الغير واتجاه الجماعة.

الباب الثالث: مقتضيات مختلفة

الفصل الثامن والعشرون

تتم معاينة المخالفات بالاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون إقامة بناء من طرف مصالح الجماعة المختصة، السلطات المحلية، والمصالح الأمنية ويتم تحرير محاضر لكل المخالفات قصد اتخاذ الإجراءات الضرورية بما في ذلك حجز المنقولات والآليات والعتاد والمواد التي يتم بواسطها احتلال الملك العام الجماعي بدون موجب قانون وهدم ما تم بناؤه على نفقة المخالف بعد إنذاره.

الفصل التاسع والعشرون

تطرح الآليات والمواد والمنقولات بالمحجز الجماعي، ولا يتم إخراجها إلا بعد الإذلاء بأمر الإخراج مسلم من طرف السلطة الإدارية التي أمرت بالحجز، بعد أداء واجبات المحجز طبقا للقرار الجبائي المعمول به.

الفصل الثلاثون

في حالة تجاوز مدة الحجز المنصوص عليها في القرار الجبائي تقوم الجماعة بالإعلان عن السمسرة العمومية لبيع هذه المحجوزات بالمزاد العلني.

أما فيما يخص المحجوزات القابلة للتلف فإنها توجه مباشرة إلى المؤسسات الاجتماعية والخيرية بالجماعة مقابل وصل.

الفصل الواحد والثلاثون

يجب على مستغل جديد أن يتقدم بطلب تغيير الرخصة في إسمه شريطة الإذلاء بما يفيد انتقال الملكية أو الأصل التجاري ورخصة مزاولة النشاط إلى إسمه الخاص.

الفصل الثاني والثلاثون

يتعين على المرخص له في حالة رغبته في التوقف عن استغلال الملك الجماعي العام موضوع الترخيص، التقدم بطلب إلغاء الترخيص إلى السيد رئيس المجلس الجماعي، ولا يصح ساري المفعول إلا بعد حصوله على قرار إلغاء الرخصة وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه في السابق.

الفصل الثاني

يسري العمل بمقتضيات هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .
وحرر بورد في 26 شتنبر 2022
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، إدريس يحيياوي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لتاهلة رقم 27 بتاريخ 25 دجنبر 2022
في شأن تفويض الإمضاء في مهام المكتب الجماعي لحفظ الصحة

إن رئيس المجلس الجماعي لتاهلة،

بمقتضى القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولاسيما المادة 103
منه، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من
رمضان 1436 الموافق ل 07 يوليوز 2015.

و بمقتضى الظهير الشريف رقم 68-986 بتاريخ 19 شعبان 1389 (31
أكتوبر 1969) يتعلق بنظام دفن الجثث وإخراجها من القبور ونقلها
كما تم تغييره بموجب المرسوم رقم 522 - 80 - 2 الصادر في 8 صفر
1401 (16 دجنبر 1980) والرسوم رقم 700-02-2 الصادر في 20 من
ربيع الأول 1424 (22 ماي 2003).

وبناء على المرسوم رقم 68 - 987 بتاريخ 21 ذو القعدة 1389 (29 يناير
1970) المتعلق بتطبيق النظام الخاص بإخراج الجثث من القبور أو
دفنها.

وبناء على منشور وزير الداخلية عدد 83 / م ع ج م / ق م م / 3 بتاريخ
29 مايو 2000 حول تدبير المقابر الإسلامية والمحافظة عليها وصيانتها.

يقرر ما يلي:

فصل فريد

إيفوض للسيدة سليمة زغبوب، الصفة: طبيبة رئيسة المكتب الجماعي
لحفظ الصحة بجماعة تاهلة، لتقوم بمهام المشاركة معي في إمضاء
رخص الدفن.

وحرر بتاهلة، في 15 دجنبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد امغار

قرار لرئيس الجماعة الترابية تازارين رقم 22 / 2022 بتاريخ 02
نونبر 2022 المتعلق بشأن تفويض المهام بخصوص تسيير قطاع الماء

الصالح للشرب

ان رئيس الجماعة الترابية تازارين،

استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة
العمومية.
وبناء على مداوات مجلس جماعة أولاد الشريف خلال دورته
الاستثنائية بتاريخ 30 نونبر 2022.
قرر ما يلي :

المادة الأولى

تخصيص يوم الاثنين لانعقاد سوق أسبوعي خاص ببيع منتوجات
الصناعة التقليدية المصنعة من الحلفاء.

المادة الثانية

يحدد يوم الاثنين من كل أسبوع لانعقاد هذا السوق بمكان انعقاد
السوق الأسبوعي بالجماعة.

المادة الثالثة

يعهد بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجماعات
الترابية و إلى السلطة المحلية والمصالح الجماعية المختصة كل في دائرة
اختصاصه.

أولاد الشريف في 12 دجنبر 2022

إمضاء: رئيس جماعة أولاد الشريف، الحسن الكروج

قرارات التفويض

التفويض في المهام والإمضاء

قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 29 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر
2022 المتعلق بتفويض مهام تسيير وتسيير قطاع حظيرة السيارات
والآليات والشاحنات

إن رئيس مجلس جماعة بورد ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07
يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق
بالجماعات ولاسيما المادة 103 منه،

يقرر ما يلي :

الفصل الأول

إفوض للسيد سعيد بوتيزنيت، الصفة: النائب الأول لرئيس مجلس
الجماعة ، مهام ضابط الحالة المدنية و تسيير وتسيير قطاع حظيرة
السيارات والآليات والشاحنات.

- حوالات الموظفين، الترقيات، التعويض عن الساعات الإضافية، التعويض عن الأشغال الشاقة والملوثة، التعويض عن صوائر التنقل، الرخص السنوية، الرخص الإستثنائية، القرارات المتعلقة بالموظفين، تحديد مهامهم، تنقيطهم وتدريب مساهم المهني باستثناء التوظيف والعزل ؛

- الإشراف وتعيين لجان امتحانات الكفاءة المهنية ومباريات التوظيف ؛

- تنظيم الإدارة وفق الهيكل التنظيمي المعتمد.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ صدوره.

وحرر بتيناست في 26 نونبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، عبد الرزاق المنصور

قرار لرئيس المجلس الجماعي مكناسة الشرقية رقم 98 بتاريخ 28 نونبر 2022 يقضي بتفويض إمضاء

إن رئيس المجلس الجماعي مكناسة الشرقية، بناء على مقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) ولا سيما المادة 104.105.126.128 منه.

وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 صادر بتاريخ 23 نونبر 2017 بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات ولا سيما المادة 06 منه .

وبناء على القرار رقم 39 بتاريخ 12 يونيو 2019 القاضي بتعيين السيد احمد الاكلح في منصب مدير المصالح والمؤشر عليه من طرف السيد وزير الداخلية بتاريخ 15 غشت 2019 .

وتبعاً لما تقتضيه المصلحة العامة

يقرر ما يلي:

الفصل الاول

يفوض للسيد احمد الاكلح مدير مصالح جماعة مكناسة الشرقية، التوقيع على الوثائق التالية :

- المراسلات والإرساليات الصادرة عن الجماعة والموجهة إلى المصالح الخارجية الإقليمية

- الأوامر بقيام الموظفين بمأموريات داخل المملكة.

فيما يخص المداخل:

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات وخاصة الفقرة الثانية من المادة 102 وكذلك المادة 103 الفقرة 2.

وبناء على مقتضيات القرار الجبائي رقم 4 وخاصة الفصل 23 منه.

يقرر ما يلي:

المادة الأولى

يفوض للسيد سعيد بوكرين النائب الرابع لرئيس مجلس جماعة تازارين بتسيير مرفق الماء الصالح للشرب ويقوم مقام الرئيس باتخاذ جميع الإجراءات المتعلقة بتسيير هذا المرفق.

المادة الثانية

يبدأ العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

حرر بجماعة تازارين في 02 نونبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد مريوح

قرار لرئيس مجلس جماعة تيناست رقم 126 بتاريخ 26 نونبر 2021 المتعلق بتفويض مجال التسيير والتدبير الإداري

إن رئيس مجلس جماعة تيناست :

بناء على مقتضيات القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) ولا سيما المواد 104 – 105 و 128 منه ؛

وبناء على منشور السيد وزير الداخلية رقم 43 بتاريخ 28 يونيو 2016؛

وبناء على مقرر المجلس الجماعي لتيناست خلال دورته العادية لشهر أكتوبر بتاريخ 2016/10/04 :

وبناء على المقرر الجماعي رقم 100/2016 بتاريخ 2016/10/04 المتعلق بتنظيم إدارة الجماعة وتحديد اختصاصاتها والمصادق عليه من طرف السيد عامل إقليم تازة بتاريخ 22 دجنبر 2016 ؛

وبناء على محضر لجنة المقابلة الإنتقائية بتاريخ 04 يوليوز 2019 ؛

وبناء على القرار رقم 72 بتاريخ 04 يوليوز 2019 بالإعلان عن نتيجة المقابلة الإنتقائية لشغل منصب مدير المصالح بجماعة تيناست.

يقرر ما يلي :

الفصل الأول

يفوض للسيد لحسن الدامي بصفته محرر من الدرجة الثانية السلم 10 الرتبة 08 (مدير مصالح الجماعة)، التوقيع في مجال التسيير والتدبير الإداري بجماعة تيناست :

بناء على الظهير الشريف رقم 1.5.85 المؤرخ في 25 يوليوز 1915 المتعلق بإثبات صحة الإمضاءات؛
بناء على المنشور عدد 127 بتاريخ 19 دجنبر 1995 حول الإشهاد على صحة الإمضاءات والإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها.
يقرر ما يلي :

الفصل الأول

يفوض للسيدة صالحة حدوشي رئيسة قسم الشؤون الإدارية والمالية والقانونية والاجتماعية والثقافية والرياضية لتقوم بمهام الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها بالجماعة.

الفصل الثاني

يبدأ مفعول هذا القرار ابتداء من 23 نونبر 2022.

وحرر بكلمان في 23 نونبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، احمد العبادي

مهام ضابط الحالة المدنية

قرار لرئيسة المجلس الجماعي لبني فراسن رقم 06 بتاريخ 14 نونبر 2022 يتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية بالمكتب الأصلي جماعة بني فراسن

إن رئيسة المجلس الجماعي لبني فراسن،

بناء على القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 102 منه الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) وبناء على القانون رقم 99-37 المتعلق بالحالة المدنية وخصوصا المادة الخامسة منه، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 239-02-1 الصادر بتاريخ 25 رجب 1423.

و بمقتضى المرسوم التطبيقي رقم 665-99-2 الصادر في 2 شعبان 1423 لتطبيق القانون رقم 99-37 المتعلق بالحالة المدنية وخصوصا المادة الأولى منه.

و بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333 (25 يوليوز 1915) المتعلق بتثبيت الإمضاءات كما وقع تغييره و تتميمه.

تقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد العواد محمد النائب الثالث لرئيسة مجلس جماعة بني فراسن في مهام ضابط الحالة المدنية بمكتب جماعة بني فراسن، ليقوم بمهام وبالمشاركة معي.

- الأوامر بالتحصيل المتعلقة بقبض مداخيل لفائدة ميزانية المجلس الجماعي لمكناسة الشرقية مهما كان نوعها.
- الإشراف على الإدارة الجماعية وتنسيق العمل الإداري بها والسهر على حسن سيره.

الفصل الثاني

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

الفصل الثالث

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية .

حرر مكناسة الشرقية في 28 نونبر 2022.

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، عبد القادر بلمرید

قرار إلغاء لرئيس جماعة تازارين رقم 23 / 2022 بتاريخ 02 نونبر 2022 يقضي بإلغاء تفويض الامضاء

إن رئيس الجماعة الترابية تازارين،

بناء على الظهير الشريف رقم 85 . 15 . 1 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14. 113 المتعلق بالجماعات وخاصة الفقرة الثانية من المادة 102 وكذلك المادة 103 الفقرة 2؛

وبناء على مقتضيات القرار الجبائي رقم 4 وخاصة الفصل 23 منه.

يقرر ما يلي:

المادة الأولى

يلغى القرار رقم 31 بتاريخ 14/10/2021 المتعلق بتفويض الإمضاء في مجال الرخص والشواهد المتعلقة بقطاع الماء الصالح للشرب ورخص الربط بشبكة الكهرباء الذي كان في اسم السيدة فاطمة الزهراء ازروال النائب الرابع لرئيس مجلس جماعة تازارين.

المادة الثانية

يبدأ العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

حرر بجماعة تازارين في 02 نونبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد مريوح

قرار لرئيس مجلس جماعة كلدمان رقم 26 بتاريخ 23 نونبر 2022 المتعلق بتفويض مهام تصحيح الإمضاء

إن رئيس مجلس جماعة كلدمان،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 بتنفيذ القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولا سيما المادة 102 منه؛

الفصل الثاني

يبدأ سريان هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

وحرر ببني فراسن في 14 نونبر 2022

الإمضاء: رئيسة المجلس الجماعي، لمقدم كنزة

قرار لرئيس المجلس الجماعي لبني فراسن رقم 08 بتاريخ 14 نونبر 2022 المتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية بالمكتب الأصلي لجماعة بني فراسن

إن رئيسة المجلس الجماعي لبني فراسن،

بناء على القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 102 منه الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015)

بناء على القانون رقم 99-37 المتعلق بالحالة المدنية وخصوصا المادة الخامسة منه، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-02-239 الصادر بتاريخ 25 رجب 1423.

بمقتضى المرسوم التطبيقي رقم 665-99-2 الصادر في 2 شعبان 1423 لتطبيق القانون رقم 99-37 المتعلق بالحالة المدنية وخصوصا المادة الأولى منه.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد بلعتيق محمد النائب الرابع لرئيسة مجلس جماعة بني فراسن في مهام ضابط الحالة المدنية بمكتب جماعة بني فراسن، ليقوم مقامى وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يبدأ سريان هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

وحرر ببني فراسن في 14 نونبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، لمقدم كنزة

قرار لرئيسة المجلس الجماعي لبني فراسن رقم 10 بتاريخ 14 دجنبر 2022 المتعلق بإلغاء التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية بالمكتب الأصلي لجماعة بني فراسن

إن رئيس المجلس الجماعي لبني فراسن،

بناء على القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 102 منه الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015)

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى قرار التفويض رقم 10 بتاريخ 23/09/2021 في مهام ضابط الحالة المدنية بمكتب جماعة بني فراسن الممنوح للسيد أحمد الرضواني متصرف بجماعة بني فراسن.

الفصل الثاني

يبدأ سريان هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

وحرر ببني فراسن في 14 دجنبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، لمقدم كنزة

قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 23 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيس مجلس جماعة بورد :

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولاسيما المادة 102 منه ؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 99.37 المتعلق بالحالة المدنية وخاصة المادة 5 منه.

وبمقتضى المرسوم رقم 2.29.665 الصادر في 2 شعبان 1423 (9 أكتوبر 2002) المتعلق بتطبيق القانون رقم 37.99 وخاصة المادة الأولى منه.

يقرر ما يلي :

الفصل الأول

يفوض للسيد سعيد بوتيزنيت الصفة النائب الأول للرئيس ليقوم مقامى وبالمشاركة معي في مهام ضابط الحالة المدنية بمكتب الحالة المدنية لجماعة بورد.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ 26 شتنبر 2022.

وحرر بورد في : 26 شتنبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، ادريس يحيياوي

الفصل الأول

يفوض للسيد عبد المجيد ودوه الصفة النائب الثالث للرئيس ليقوم بمهام وبالمشاركة معي في مهام ضابط الحالة المدنية بمكتب الحالة المدنية لجماعة بورد.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ 26 شتنبر 2022.
وحرر بورد في : 26 شتنبر 2022
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، إدريس يحيياوي

قرار لرئيس مجلس جماعة بوحلو عدد 2022/84 بتاريخ 13 شتنبر 2022 يقضي بإلغاء قرار تفويض مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيس مجلس جماعة بوحلو ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.02.297 الصادر في 25 رجب 1423 موافق 2002/10/03 بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية.

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.21.81 الصادر في 03 ذي الحجة 1442 موافق (14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

وبناء على مقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015).

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى القرار رقم 2021/87 المؤرخ في 2021/10/21 والقاضي بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية بجماعة بوحلو المكتب الفرعي بكون إلى السيد حميد لزعر متصرف بالجماعة

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من 23 شتنبر 2022.
وحرر ببوحلو في 13 شتنبر 2022
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد ببيج

قرار لرئيس مجلس جماعة بوحلو عدد 2022/85 بتاريخ 13 شتنبر 2022 يقضي بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيس مجلس جماعة بوحلو ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.02.297 الصادر في 25 رجب 1423 موافق 2002/10/03 بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية.

قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 24 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيس مجلس جماعة بورد :

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولاسيما المادة 102 منه ؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 99.37 المتعلق بالحالة المدنية وخاصة المادة 5 منه.

وبمقتضى المرسوم رقم 2.29.665 الصادر في 2 شعبان 1423 (9 أكتوبر 2002) المتعلق بتطبيق القانون رقم 37.99 وخاصة المادة الأولى منه.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد الحسين علوش، الصفة: النائب الثاني للرئيس ليقوم بمهام وبالمشاركة معي في مهام ضابط الحالة المدنية بمكتب الحالة المدنية لجماعة بورد.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ 26 شتنبر 2022.

وحرر بورد في 26 شتنبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، إدريس يحيياوي

قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 25 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيس مجلس جماعة بورد،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولاسيما المادة 102 منه ؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 99.37 المتعلق بالحالة المدنية وخاصة المادة 5 منه.

وبمقتضى المرسوم رقم 2.29.665 الصادر في 2 شعبان 1423 (9 أكتوبر 2002) المتعلق بتطبيق القانون رقم 37.99 وخاصة المادة الأولى منه.

يقرر ما يلي :

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد محمد النية الصفة موظف جماعي إطار مساعد إداري الدرجة 1 السلم 8 الرتبة 8 ليقوم مقامي وبالمشاركة معي في مهام ضابط الحالة المدنية بمكتب الحالة المدنية لجماعة بورد.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ 26 شتنبر 2022.

وحرر بورد في 26 شتنبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، إدريس يحيياوي

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد: يوسف سنون

الصفة: مساعد تقي بجماعة بوحلو

ليقوم مقامي وبالمشاركة معي بمهام ضابط الحالة المدنية بجماعة بوحلو والشواهد الإدارية المرتبطة بها "المكتب الفرعي بكوان".

الفصل الثاني

على المعني بالأمر استشارة مدير المصالح بالجماعة في حالة وجود لبس أو أي مشكل، مع إخبار رئيس المجلس بذلك.

الفصل الثالث

يتحمل المفوض له مسؤولية توقيعها.

الفصل الرابع

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من 2022/09/23

وحرر ببوحلو في 13 شتنبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد ببيج

قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 31 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيس مجلس جماعة بورد،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولاسيما المادة 102 منه ؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 99.37 المتعلق بالحالة المدنية وخاصة المادة 5 منه.

وبمقتضى المرسوم رقم 2.29.665 الصادر في 2 شعبان 1423 (9 أكتوبر 2002) المتعلق بتطبيق القانون رقم 37.99 وخاصة المادة الأولى منه.

يقرر ما يلي :

الفصل الأول

يفوض للسيد عبد السلام يوهو الصفة موظف جماعي إطار مساعد تقني الدرجة 3 السلم 6 الرتبة 8 ليقوم مقامي وبالمشاركة معي في مهام ضابط الحالة المدنية بمكتب الحالة المدنية لجماعة بورد.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ 26 شتنبر 2022.

وحرر بورد في 26 شتنبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، إدريس يحيياوي

إن رئيس مجلس جماعة بورد ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولاسيما المادة 102 منه ؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 99.37 المتعلق بالحالة المدنية وخاصة المادة 5 منه.

وبمقتضى المرسوم رقم 2.29.665 الصادر في 2 شعبان 1423 (9 أكتوبر 2002) المتعلق بتطبيق القانون رقم 37.99 وخاصة المادة الأولى منه.

قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 32 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيس مجلس جماعة بورد ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولاسيما المادة 102 منه ؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 99.37 المتعلق بالحالة المدنية وخاصة المادة 5 منه.

وبمقتضى المرسوم رقم 2.29.665 الصادر في 2 شعبان 1423 (9 أكتوبر 2002) المتعلق بتطبيق القانون رقم 37.99 وخاصة المادة الأولى منه.

يقرر ما يلي :

الفصل الأول

يفوض للسيد عبد السلام هبري الصفة موظف جماعي إطار متصرف السلم 11 الرتبة 7 ليقوم بمهام ضابط الحالة المدنية بمكتب الحالة المدنية لجماعة بورد.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ 26 شتنبر 2022.

وحرر بورد في 26 شتنبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، إدريس يحيياوي

قرار لرئيس مجلس جماعة تازة رقم 71 بتاريخ 12 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيس مجلس جماعة تازة ، ضابط الحالة المدنية لجماعة تازة:

بناء على الظهير الشريف رقم: 1-15-85-85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم : 113-14 المتعلق بالجماعات لاسيما المادة 102 منه ،

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.21.81 الصادر بتاريخ 03 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم : 21-36 المتعلق بالحالة المدنية.

يقرر ما يلي :

الفصل 1

يفوض للسيد : عبد اللطيف لحميدي

صفته : متصرف

إمضاء لممارسة مهام ضابط الحالة المدنية بالتفويض بالمكتب المركزي للحالة المدنية بجماعة تازة ساحة 20 غشت.

الفصل 2

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ 12 شتنبر 2022.

وحرر بتازة في : 12 شتنبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، عبد الواحد المسعودي

قرار لرئيس مجلس جماعة تازة رقم 72 بتاريخ 14 نونبر 2022 بشأن إلغاء قراري تفويض ممارسة مهام ضابط الحالة المدنية بالتفويض وتصحيح الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها

إن رئيس مجلس جماعة تازة ، ضابط الحالة المدنية لجماعة تازة:

بناء على الظهير الشريف رقم 1-15-85-85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات لاسيما المادة 102 منه ،

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.21.81 الصادر بتاريخ 03 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 21-36 المتعلق بالحالة المدنية (المادة 6)

وبموجب القرارات عدد 37 و 38 بتاريخ 20 شتنبر 2021 بشأن تفويض الإمضاء لممارسة مهام ضابط الحالة المدنية بالتفويض وتصحيح الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها بمكتب الحالة المدنية بالملحقة الإدارية السادسة بجماعة تازة.

يقرر ما يلي :

الفصل 1

يلغى تفويض الإمضاء الممنوح للسيد قدور السويط بصفته : مساعد تقني، بشأن ممارسة مهام ضابط الحالة المدنية بالتفويض وتصحيح الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها بمكتب الحالة المدنية بالملحقة الإدارية السادسة بجماعة تازة.

الفصل 2

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ 14 نونبر 2022.

وحرر بتازة في : 14 نونبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، عبد الواحد المسعودي

الفصل الثاني

يبدأ سريان هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

وحرر ببني فراسن في 14 نونبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، لمقدم كنزة

قرار لرئيسة مجلس جماعة بوحلورقم 2022/96 بتاريخ 25 نونبر 2022 المتعلق بالتفويض في مهام الإشهاد على صحة الإمضاءات و مطابقة النسخ لأصولها

إن رئيس مجلس جماعة بوحلو ،

بناء على مقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015)

بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في 12 رمضان 1333 الموافق 25 يوليوز 1915 المتعلق بتثبيت الإمضاءات كما وقع تغييره وتتميمه.

واعتباراً لضرورة المصلحة،

يقرر ما يلي :

الفصل الأول

يفوض للسيد : عبد الله بوسلهام

الصفة : النائب الثالث لرئيس مجلس جماعة بوحلو.

ليقوم مقامى وبالمشاركة معي بالإشهاد على صحة الإمضاءات ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها بجماعة بوحلو المكتب الأصلي.

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من 25 نونبر 2022.

وحرر ببني فراسن في 25 نونبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد ببيح

قرار لرئيس مجلس جماعة بوردرقم 26 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 المتعلق بتفويض الإمضاء في مجال تصحيح الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس مجلس جماعة بوردر :

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولاسيما المادة 102 منه.

يقرر ما يلي :

مهام الإشهاد على صحة الإمضاءات ومطابقة النسخ لأصولها

قرار لرئيسة المجلس الجماعي لبني فراسن رقم 05 بتاريخ 07 نونبر 2022 المتعلق بإلغاء التفويض في مهام الإشهاد على صحة الإمضاءات ومطابقة النسخ لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي لبني فراسن،

بناء على القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 102 منه الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015)

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333(25 يوليوز 1915) المتعلق بتثبيت الإمضاءات كما وقع تغييره وتتميمه.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى قرار التفويض رقم 02 بتاريخ 2022/10/12 في مهام الإشهاد على صحة الإمضاءات ومطابقة النسخ لأصولها، الممنوح للسيد أحمد الرضواني متصرف بجماعة بني فراسن.

الفصل الثاني

يبدأ سريان هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

وحرر ببني فراسن في 07 نونبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، لمقدم كنزة

قرار لرئيسة المجلس الجماعي لبني فراسن رقم 09 بتاريخ 07 نونبر 2022 المتعلق بالتفويض في مهام الإشهاد على صحة الإمضاءات و مطابقة النسخ لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي لبني فراسن،

بناء على القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 102 منه الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015)

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333(25 يوليوز 1915) المتعلق بتثبيت الإمضاءات كما وقع تغييره وتتميمه.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد بلعتيق محمد النائب الرابع لرئيسة مجلس جماعة بني فراسن في مهام الإشهاد على صحة الإمضاءات ومطابقة النسخ لأصولها، ليقوم مقامى وبالمشاركة معي.

الفصل الأول

يفوض للسيد الحسين علوش، الصفة: النائب الثاني للرئيس، الإمضاء في مجال تصحيح الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها، ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يسري العمل بمقتضيات هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

وحرر بورد في 26 شتنبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، ادريس يحيياوي

الفصل الأول

يفوض للسيد عبد المجيد ودوه، الصفة: النائب الثالث للرئيس، في مجال تصحيح الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها، ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يسري العمل بمقتضيات هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

وحرر بورد في 26 شتنبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، إدريس يحيياوي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لمدينة الحاجب رقم 393 بتاريخ 15

نونبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام الإشهاد على صحة

الإمضاءات ومطابقة النسخ لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي للحاجب،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.85.15 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، خاصة المادة 102 منه

وبناء على القانون رقم 37.99 الصادر بتاريخ 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) المتعلق بالحالة المدنية.

وبناء على المرسوم التطبيقي رقم 2.99.665 الصادر في 2 شعبان 1423 (9 أكتوبر 2002) المتعلق بتطبيق القانون رقم 37.99 المؤرخ في 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) كما وقع تغييره وتتميمه.

وبمقتضى دورية وزير الداخلية رقم D5229 ق.م.م بتاريخ 16 يوليو 2009.

وبمقتضى دورية وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد: توفيق حكيم

بصفته : النائب الثاني للرئيس

مهام الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالملكتب الأصلي.

الفصل الثاني

إن المعني بالأمر السيد توفيق حكيم مطالب بوضع نموذج من إمضائه لدى المصالح الجماعية المختصة.

الفصل الأول

يفوض للسيد الحسين علوش، الصفة: النائب الثاني للرئيس، الإمضاء في مجال تصحيح الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها، ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يسري العمل بمقتضيات هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

وحرر بورد في 26 شتنبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، ادريس يحيياوي

قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 27 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر

2022 المتعلق بتفويض الإمضاء في مجال تصحيح الإمضاء

ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس مجلس جماعة بورد ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولاسيما المادة 102 منه.

يقرر ما يلي :

الفصل الأول

يفوض للسيد سعيد بوتيزنيت، الصفة: النائب الأول للرئيس، في مجال تصحيح الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها، ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي

الفصل الثاني

يسري العمل بمقتضيات هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

وحرر بورد في 26 شتنبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، إدريس يحيياوي

قرار لرئيس مجلس جماعة بورد رقم 28 / 2022 بتاريخ 26 شتنبر

2022 المتعلق بتفويض الإمضاء في مجال تصحيح الإمضاء

ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس مجلس جماعة بورد :

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولاسيما المادة 102 منه.

يقرر ما يلي :

جهة الشرق

القرارات الصادرة عن رؤساء مجالس الجهات

قرارات التفويض

التفويض في مهام الإمضاء

قرار لرئيس مجلس جهة الشرق رقم 2022/434 بتاريخ 12 أكتوبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام

إن رئيس مجلس جهة الشرق،
بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436
موافق 07 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14
المتعلق بالجماعات ولا سيما المواد 109، 108، 124، 125 منه؛
وبناء على قرار مجلس جهة الشرق عدد 2022/422 بتاريخ 12 أكتوبر
2022 المتعلق بتعيين السيد محمد المنير مديرا عاما للمصالح بإدارة
جهة الشرق،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد محمد المنير بصفته مديرا عاما للمصالح بإدارة جهة
الشرق، ليقوم مقامه وبالتوقيع معي على:

- جميع الوثائق المتعلقة بتدبير الشؤون الإدارية والمالية لموظفي
إدارات مجلس جهة الشرق،
- التوقيع على مختلف الوثائق المتعلقة بقبض مداخل الجهة
وصرف نفقاتها،
- التوقيع على المراسلات والقرارات الإدارية،
- توقيع الاتفاقيات والمصادقة عليها،
- توقيع جميع الوثائق التقنية والملفات المتعلقة بالصفقات
العمومية والمصادقة عليها.

الفصل الثاني

يتحمل المفوض له المسؤولية القانونية فيما يتعلق بممارسته
للصلاحيات الموكولة له بمقتضى هذا التفويض.

الفصل الثالث

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ صدوره.

الفصل الرابع

يبلغ هذا القرار للجهات المختصة وينشر بالجريدة الرسمية للجماعات
الترابية ويغلف بمقر الجهة.

وحرر بوجدة في 12 أكتوبر 2022

الإمضاء: رئيس مجلس جهة الشرق، عبد النبي بعوي.

الفصل الثالث

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ صدوره.

وحرر بالحاجب في 15 نونبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الجماعي، وحيد حكيم

قرار لرئيس المجلس الجماعي لمدينة الحاجب رقم 413 بتاريخ 28
دجنبر 2022 يقضي بإلغاء التفويض في مهام الإشهاد على صحة
الإمضاءات ومطابقة النسخ لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي لمدينة الحاجب،
بمقتضى الظهير الشريف 1.85.15 الصادر في 20 رمضان 1436 (07
يوليوز 2015) بتنفيذ القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
وبمقتضى المنشور رقم 127 الصادر في 9 دجنبر 1995 المتعلق بالإشهاد
على صحة الإمضاءات والإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها.
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى بموجب هذا القرار التفويض رقم 340 الصادر بتاريخ
22/10/2021 الخاص بالسيد المصطفى الخمدواي متصرف وزارة
الداخلية، مدير المصالح الجماعية، والمتعلق بمهام الإشهاد على صحة
الإمضاءات ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب الأصلي بجماعة
الحاجب.

الفصل الثاني

كل وثيقة إدارية تحمل إمضاء المعني بالأمر بصفته مفوض له تعتبر غير
قانونية. ويتحمل صاحبها التبعات القانونية والجنائية التي تنجم عنها.

الفصل الثالث

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ صدوره.

وحرر بالحاجب في 28 دجنبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس جماعي، وحيد حكيم

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 23 رجب 1423 (03 أكتوبر 2002) المتعلق بالحالة المدنية؛
وبناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة؛
يقرر مايلي:

الفصل الأول

يلغى قرار التفويض رقم 12 بتاريخ 04 أكتوبر 2021، القاضي بإسناد التفويض في التوقيع في شؤون الحالة المدنية للسيد بومدين مسكوز بصفته النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي لبوعرك.

الفصل الثاني

يسري هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
وحرر ببوعرك في 18 أكتوبر 2022.
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي بوعرك، عبد الواحد الفشتالي.

قرار لرئيس المجلس الجماعي بوعرك رقم 07 بتاريخ 18 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء التفويض في الإمضاء

إن رئيس المجلس الجماعي بوعرك،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة؛
يقرر مايلي:

الفصل الأول

يلغى قرار التفويض رقم 18 بتاريخ 04 أكتوبر 2021، القاضي بإسناد التفويض في التوقيع في مال الشواهد الإدارية للسيد بومدين مسكوز بصفته النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي لبوعرك.

الفصل الثاني

يسري هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
وحرر ببوعرك في 18 أكتوبر 2022.
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي بوعرك، عبد الواحد الفشتالي.

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

قرارات التفويض

التفويض في المهام

قرار لرئيس المجلس الجماعي بوعرك رقم 05 بتاريخ 18 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء التفويض في الإمضاء

إن رئيس المجلس الجماعي بوعرك،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة؛
يقرر مايلي:

الفصل الأول

يلغى قرار التفويض رقم 13 بتاريخ 04 أكتوبر 2021، القاضي بإسناد التفويض في مهام تصحيح الإمضاء والإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها لجماعة للسيد بومدين مسكوز بصفته النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي لبوعرك.

الفصل الثاني

يسري هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
وحرر ببوعرك في 18 أكتوبر 2022.
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي بوعرك، عبد الواحد الفشتالي.

قرار لرئيس المجلس الجماعي بوعرك رقم 06 بتاريخ 18 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء التفويض في الإمضاء

إن رئيس المجلس الجماعي بوعرك،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم D5225 ق.م. بتاريخ 16 يوليو 2009، حول الإجراءات الخاصة بتفويض مهام رئيس المجلس إلى نوابه؛
قرر مايلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد أحمد الهجري، مساعد تقني مرسوم وعامل بمصالح الجماعة، الإمضاء في مهام الحالة المدنية بمكتب الحالة المدنية المركزي الواقع بجماعة بني أنصار وذلك تحت مسؤوليتي ومراقبتي.

الفصل الثاني

إن المفوض له يبقى مسؤولاً عن التوقيعات الصادرة عنه، ولرئيس المجلس الصلاحية في سحب قرار التفويض في حالة تجاوزه للصلاحيات المخولة له بموجبه أو لاستغلاله في أمور لا تخدم مصالح الجماعة.

الفصل الثالث

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

وحرر ببني أنصار في 28 نونبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لبني أنصار، عبد الحليم فوطاط.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لبني أنصار عدد 57 بتاريخ 28 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في مجال الحالة المدنية

رئيس المجلس الجماعي لبني أنصار،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 23 رجب 1423 (03 أكتوبر 2002) المتعلق بالحالة المدنية؛

وبناء على المرسوم رقم 2.99.665 الصادر في 2 شعبان 1423 (09 أكتوبر 2002) بتطبيق القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية خاصة المادة الأولى منه؛

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم D5225 ق.م. بتاريخ 16 يوليو 2009، حول الإجراءات الخاصة بتفويض مهام رئيس المجلس إلى نوابه؛

قرر مايلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد الحسن أهلال، محرر من الدرجة الأولى مرسوم وعامل بمصالح الجماعة، الإمضاء في مهام الحالة المدنية بمكتب الحالة المدنية المركزي الواقع بجماعة بني أنصار وذلك تحت مسؤوليتي ومراقبتي.

قرار لرئيس جماعة سيدي بولنوار عدد 22 بتاريخ 24 أكتوبر 2022 يتعلق بتفويض الإمضاء على الشواهد الإدارية

إن رئيس جماعة سيدي بولنوار؛

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات خاصة المادة 102؛

بناء على القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.239 بتاريخ 25 رجب 1423 (03 أكتوبر 2002) خاصة المادة 5 الفقرة الثانية؛

بناء على المرسوم رقم 2.99.665 بتاريخ 02 شعبان 1423 (09 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية كما تم تميمه خاصة المادة الأولى منه؛

يقرر ما يلي:

فصل فريد

يفوض للسيد: حسن حمداني، موظف، محرر الدرجة 3 بمكتب الحالة المدنية: الإمضاء في توقيع الشواهد الإدارية التالية:

. شهادة الحياة . شهادة العزوبة . شهادة إدارية تتعلق بالخاطب أو المخطوبة . شهادة التحمل العائلي . شهادة إدارية لإثبات الزوجية . شهادة عدم الزواج . شهادة عدم الطلاق . شهادة الزوجة الوحيدة . شهادة القرابة.....

حرب سيدي بولنوار في 24 أكتوبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس، عبد الرحمان سامر.

التفويض في مجال الحالة المدنية

قرار لرئيس المجلس الجماعي لبني أنصار عدد 56 بتاريخ 28 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في مجال الحالة المدنية.

إن رئيس المجلس الجماعي لبني أنصار،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 23 رجب 1423 (03 أكتوبر 2002) المتعلق بالحالة المدنية؛

وبناء على المرسوم رقم 2.99.665 الصادر في 2 شعبان 1423 (09 أكتوبر 2002) بتطبيق القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية خاصة المادة الأولى منه؛

الفصل الثاني

إن المفوض له يبقى مسؤولاً عن التوقيعات الصادرة عنه، ولرئيس المجلس الصلاحية في سحب قرار التفويض في حالة تجاوزه للصلاحيات المخولة له بموجبه أو لاستغلاله في أمور لا تخدم مصالح الجماعة.

الفصل الثالث

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

وحرر ببني أنصار في 28 نونبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لبني أنصار، عبد الحليم فوطاط.

جهة الرباط - سلا - القنيطرة

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس العمالات والأقاليم ورؤسائها

قرارات التفويض

التفويض في المهام والإمضاء

قرار لرئيسة مجلس إقليم الخميسات عدد 05 بتاريخ 18 ماي 2022 يقضي بتفويض الإمضاء

إن رئيسة مجلس إقليم الخميسات،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم ولاسيما المادتين 102 و103 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.17.450 الصادر في 20 رمضان 1436 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للعمالات والأقاليم و مجموعاتها،

تقرر ما يلي:

الفصل الأول

تفوض للسيد عبد الرحيم هبري متصرف ممتاز و المدير العام للمصالح بمجلس إقليم الخميسات، الإمضاء على الوثائق المتعلقة بجال التسيير الإداري، وكذا الإمضاء نيابة عنها على الوثائق المتعلقة بقبض مداخيل ميزانية مجلس الإقليم.

الفصل الثاني

يسري العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه.

الفصل الثالث

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

حرر بالخميسات في 18 ماي 2022

إمضاء: رئيسة مجلس إقليم الخميسات بوشري الوردي

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

الشرطة الإدارية

الإستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي

القرار التنظيمي لرئيس المجلس الجماعي المكرن عدد 1 بتاريخ 28 أكتوبر 2022 يتعلق بالإستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي.

إن رئيس جماعة المكرن.

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات .

بناء على الظهير الشريف رقم 1.97.03 صادر في 16 من رمضان 1417 (25 يناير 1997) بتنفيذ القانون رقم 9.96 القاضي بتميم الظهير الشريف الصادر في 24 صفر 1337 (30 نوفمبر 1918) في شأن الاحتلال المؤقت للأماكن العامة.

بناء على الظهير الشريف رقم 1.21.74 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية .

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.31 الصادر بتاريخ 15 ذي الحجة 1412 الموافق (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 90.12 المتعلق بالتعمير كما تم تعديله بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.124 بتاريخ 21 ذي القعدة 1437 الموافق (25 غشت 2016).

بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.195 الصادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نونبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلق بالجبايات المحلية.

بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 22 من ذي القعدة 1428 (27 دجنبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والإتاوات المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.

بناء على القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية من طرف الجماعات الترابية و مجموعاتها وهيئاتها.

الفصل الرابع :

ترخص الجماعة بالاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي بناء على دفتر تحملات تحدد فيه طرق وكيفية استغلال هذا الملك العمومي.

الفصل الخامس :

لا يمكن شغل أي نوع من أنواع الملك العام الجماعي المشار إليه في الفصل الثالث دون الحصول على التراخيص الضرورية طبقا لمضمون هذا القرار.

الفصل السادس :

يتم الترخيص لإشغال الملك العام بناء على طلب الراغب في ذلك، ويسلم هذا الترخيص بصفة مؤقتة ومؤدى عنه وقابل للإلغاء في أي وقت وكلما دعت المصلحة العامة إلى ذلك، دون أن يحق للمستفيد المطالبة بأي تعويض وبعد مضي ثلاثة أشهر من يوم إخبار صاحب الرخصة بذلك.

الفصل السابع :

يجب أن يتضمن طلب الترخيص نوع الاستغلال والمساحة المزمع استغلالها وكيفية تهيئتها مع الإشارة إلى التقيد بمقتضيات هذا القرار.

الفصل الثامن :

يتحمل المستفيد من ترخيص إشغال الملك العام، جميع المسؤوليات كيفما كان نوعها اتجاه الجماعة والاعيار، عن كل حادث أو إتلاف بسبب ما وضع بالملك العام.

الفصل التاسع :

يتعين على المستفيد من الترخيص المحافظة على الملك العام المرخص له بإشغاله، وصيانته ونظافته، وذلك طيلة شغل الملك العام الجماعي.

الفصل العاشر :

يتم إيداع ومعالجة طلبات الاستغلال المؤقت للملك العام الجماعي واستصدار التراخيص المتعلقة بها عبر المنصة الرقمية *ROKHAS.MA*. ويتم عرض هذه الطلبات المتعلقة بالترخيص المؤقت للملك العام على لجنة تقنية تضم في عضويتها جميع المصالح التي لها صلة بالموضوع.

الفصل الحادي عشر :

يمنع منعاً كلياً شغل الملك العام بالنسبة للبنيات والمنازل، وكل استغلال يعرض أصحابه للعقوبات الجاري بها العمل (الجزاءات المالية – المتابعات القضائية).

الباب الثاني: مقتضيات خاصة

*إقامة واستغلال الأكشاك:

الفصل الثاني عشر :

يتم الترخيص لإقامة أكشاك بناء على قرار لرئيس المجلس بعد البث في الطلبات من طرف اللجنة المشار إليها في الفصل العاشر، وفي إطار احترام المقتضيات المضمنة بدفتر التحملات والضوابط الجاري بها العمل.

بناء على المرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 رجب 1400 (26 مايو 1980) بتحديد الشروط التي ستندف بها تلقائياً التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية.

بناء على المرسوم رقم 2.17.451 صادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.

بناء على مقتضيات القرار الجبائي رقم 01 الصادر بتاريخ 11 فبراير 2008 المحدد لنسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة المكن.

بناء على ملحق القرار الجبائي رقم 02 الصادر بتاريخ 12 يوليوز 2011 المحدد لنسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة المكن.

بناء على مداولة المجلس الجماعي المكن لمشروع هذا القرار المجتمع في إطار الدورة العادية ماي 2022 المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2022.

يقرر ما يلي :

الباب الأول: مقتضيات عامة

الفصل الأول:

يهدف هذا القرار إلى تحديد وتنظيم طرق وكيفية الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي وفقاً للضوابط القانونية والتنظيمية المؤطرة لهذا المجال.

الفصل الثاني:

يقصد بشغل الملك العام الجماعي، كل شغل لأماكن جماعية عامة لأغراض تجارية، مهنية أو صناعية أو بواسطة منقولات وعقارات ترتبط بممارسة نشاط تجاري، مهني أو صناعي، وبكل ما يشغل هذا الملك الجماعي فوق الأرض أو تحت الأرض المكونة له.

الفصل الثالث:

تحدد أنواع شغل الملك العام كما يلي:

- شغل الملك العمومي مؤقتاً من أجل إقامة أكشاك.
- شغل فضاءات عمومية من أجل إقامة معارض تجارية أو ثقافية أو منتجات للصناعة التقليدية أو الترفيهية.....الخ.
- أشغال الشبكة العامة للاتصالات.
- عرض البضائع بالملك العام من طرف المتاجر.
- وضع لوحات شهرية ولوحات الإشارة سواء بالملك العام أو الأملاك الخاصة المطلة على الملك العام.
- شغل الأرصفة من طرف المقاهي والمطاعم.
- إقامة ستائر وقائية بواجهة المحلات التجارية.

الفصل الثالث عشر :

إن الأنشطة المسموح بمزاولةها داخل الأكشاك، تقتصر على أنشطة تجارية وخدمات سريعة، مثل بيع الجرائد والصحف والمشروبات والمثلجات، مخادع هاتفية... الخ، بحيث يمنع مزاولة الأنشطة التي تؤدي إلى تلوث المحيط العام جراء إفرزات مختلفة (غازات، بخار، دخان، سائل... الخ) كما يمنع منعاً كلياً مزاولة تجارة القرب (بقالة، مطاعم، مقاهي...).

الفصل الرابع عشر :

يجب أن تكون الأكشاك المقامة فوق الملك العام، عبارة عن بناية بالحديد خفيفة، تكتسي صبغة مؤقتة وفق نموذج معد من طرف الجماعة بما فيه نوعية لون هذه الأكشاك المفروض احترامه، مع تحديد مساحته وعلوه.

الفصل الخامس عشر :

لا يعفي قرار الترخيص المستفيد من الحصول على الرخص والتصاريح الضرورية لممارسة الأنشطة المسموح بها، بما فيها رخص انجاز الأشغال واستغلال المنشأة.

الفصل السادس عشر :

لا يخول قرار الترخيص لإقامة كشك أي حق من الحقوق العينية الأصلية أو التبعية أو الحقوق التجارية الخاضعة لأحكام القانون المدني والتجاري (حق الزينة أو الأصل التجاري).

الفصل السابع عشر :

تحدد المساحة المخصصة لكل كشك في 12 متر مربع كما يجب ألا يتعدى علوه 3 أمتار وألا يقل عن مترين.

الفصل الثامن عشر :

يمنع إقامة كشك يعرقل ممرات الراجلين، كما يمنع إقامته على المناطق الخضراء أو المشجرة.

الفصل التاسع عشر :

يجب أن يكون الكشك بمادة الحديد، وفي حالة رغبة المستفيد اعتماد مواد أخرى، يتعين عليه وضع طلب لدى الجماعة لدراسة إمكانية تليته.

* استغلال فضاءات عمومية من أجل إقامة معارض تجارية أو ثقافية أو ترفيهية أو منتجات للصناعة التقليدية:

الفصل العشرون :

يمكن الترخيص باستغلال الملك العام بفضاءات عمومية لمدة محدودة، وذلك بناء على الطلبات بإقامة معارض تجارية أو ثقافية أو عرض منتجات الصناعة التقليدية أو الترفيهية..... الخ.

على أساس أن يتم البث في هذه الطلبات من طرف لجنة تقنية (اللجنة المشار إليها في الفصل العاشر) يتم استدعاؤها لهذا الغرض.

* أشغال الشبكة العامة للاتصالات:

الفصل الواحد والعشرون :

يشمل شغل الملك العام الجماعي في هذا المجال، جميع الأشغال المنجزة من طرف متعهدي الشبكة العامة للاتصالات فوق الأرض أو تحت الأرض المكونة له كيفما كان طابعها أو أهميتها والمتمثلة فيما يلي:

- تمرير خطوط الاتصالات والمنشآت المرتبطة بها .
- إقامة علب ربط خطوط الألياف البصرية وغرف الجر اللازمة لها.
- وضع الدواليب المعدة لإيواء المعدات التقنية الخاصة بربط وخدمة المشتركين وهوائيات الربط والمخادع الهاتفية.
- إقامة المحطات الراديوية (أبراج الاتصالات) والتجهيزات المرتبطة بها.

الفصل الثاني والعشرون :

يتوجب قبل الشروع في بداية الأشغال، أن تقوم المصالح التقنية بالجماعة بمعاينة المكان المحدد بالملك العام الجماعي الذي ستقام عليه التجهيزات المشار إليها أعلاه، ولا يجوز تغيير مكان وضع تلك التجهيزات إلا بترخيص مسبق من طرف الجماعة.

الفصل الثالث والعشرون:

يتعين أن تقام تجهيزات الاتصال في الأماكن المحددة لها في التصميم، كما يتعين على طالب الترخيص تقديم ملف تقني، مرفق بالتصاميم التوضيحية اللازمة وبمخطط التجهيزات المزمع إقامتها، يوضح فيها مقاييسها ونوعية المادة التي ستستعمل في صنعها ومواصفاتها التقنية.

الفصل الرابع والعشرون :

يتحمل المرخص له أداء الرسوم والواجبات المترتبة عن هذا الترخيص طبقاً لمقتضيات القرار الجبائي وفي الأجل المحددة لذلك.

الفصل الخامس والعشرون :

يتحمل المستفيد مصاريف إصلاح الأرصفة التي تعرضت للتلف من جراء عملية الأشغال المتعلقة بوضع التجهيزات المشار إليها أعلاه، ويلتزم بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه تحت مراقبة المصالح الجماعية المختصة.

* عرض البضائع بالملك العام من طرف المتاجر:

الفصل السادس والعشرون:

لا يتم الترخيص لعرض البضائع بواجهة المحلات التجارية إلا للأرصفة التي تتعدى ثلاثة أمتار على أن لا تتعدى المسافة المسموح بها متر واحد.

* وضع لوحات إرشادية ولوحات الإشارة سواء بالملك العام أو بالأماكن الخاصة المطللة على الملك العام:

الفصل السابع والعشرون:

يستوجب وضع اللوحات الإرشادية الخاصة بالمستثمرين أو ما يشابه ذلك، وضع لوحات إشارة بالملك العام أو الملك الخاص المطل على الملك العام بترخيص من المصالح الجماعية.

الباب الثالث: مقتضيات مختلفة

الفصل الرابع و الثلاثون :

تتم معاينة المخالفات المتعلقة باستغلال الملك العام من طرف مصالح الجماعة المختصة، السلطات المحلية، ويتم تحرير محاضر لكل المخالفات قصد اتخاذ الإجراءات الضرورية، بما في ذلك حجز المنقولات والآليات والعتاد والمواد التي يتم بواسطتها استغلال الملك العام الجماعي بدون موجب حق.

الفصل الخامس و الثلاثون :

تطرح الآليات والمواد والمنقولات بالمحجر الجماعي، ولا يتم إخراجها إلا بعد الإدلاء بأمر الإخراج مسلم من طرف السلطة الإدارية التي أمرت بالحجز، وذلك بعد أداء واجبات المحجز طبق القرار الجبائي المعمول به.

الفصل السادس و الثلاثون :

في حالة تجاوز مدة الحجز المنصوص عليها في القرار الجبائي، تقوم الجماعة بالإعلان عن السمسرة العمومية لبيع هذه المحجوزات بالمزاد العلني.

الفصل السابع و الثلاثون :

تعتبر جميع رخص استغلال الملك العمومي الجماعي مؤقتة، ويمكن سحبها في حالة عدم احترام مقتضيات هذا القرار، وكلما دعت الضرورة لذلك، دون أن يحق للمستفيد المطالبة بأي تعويض.

الفصل الثامن و الثلاثون :

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى كل من مصالح الجماعة، السلطة المحلية، الدرك الملكي، مصالح الخزينة، كل في دائرة اختصاصه.

وحرر بمكرن في 28 أكتوبر 2022

إمضاء: رئيس جماعة المكن، منصور اقریطة

تأشيرة السيد عامل إقليم القنيطرة فؤاد محمدي

قرارات التفويض

التفويض في المهام والإمضاء

قرار لرئيس المجلس الجماعي لتمارة رقم 2022/117 بتاريخ 13 يونيو

2022 النائب الثالث للرئيس لحسن زهاري

إن رئيس المجلس الجماعي لتمارة،

تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات و المقاطعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 الموافق ل 7 يوليوز 2015 وخاصة المادة 103 منه بشأن تفويض بعض مهام رئيس المجلس الجماعي لنوابه،

كما يتعين على الراغبين في استغلال أملاك الخواص المطللة على الملك العام وضع طلبات في الموضوع مشفوعة بموافقة أصحاب هذه الأملاك.

*شغل الأرصفة من طرف المقاهي والمطاعم:

الفصل الثامن و العشرون :

يتم الترخيص بشغل الأرصفة من طرف المقاهي والمطاعم على الشكل التالي:

- يمنع شغل الملك العام الجماعي بالنسبة للأرصفة التي لا يتجاوز عرضها مترين (2م).
- يتم الترخيص في حدود الرصيف بالنسبة للأرصفة التي يتجاوز عرضها مترين، شريطة تخصيص مترين (2م) على الأقل للراجلين.
- إن أقصى مسافة يمكن الترخيص لها هي ثلاثة أمتار كيفما كان عرض الرصيف.

الفصل التاسع و العشرون :

يمنع ترك الاثاث والطاولات والكراسي وكل ما يشغل الملك العام، معروض أوقات إغلاق المحلات المستفيدة من ترخيص استغلال الملك العام.

*إقامة ستائر وقائية بواجهة المحلات التجارية:

الفصل الثلاثون :

يخضع الاستغلال المؤقت لتثبيت وتنصيب الستائر بواجهات المحلات التجارية الصناعية والمهنية لجملة من الشروط والمقاييس المحددة على الشكل التالي:

- يمنع نصب ستار كيفما كان نوعه بالنسبة للشوارع التي يقل عرض رصيفها عن مترين (2م).
- بالنسبة للشوارع التي يتجاوز عرض رصيفها مترين (2م)، يسمح الترخيص لنصب وتثبيت ستار وقائي في حدود متر ونصف (1.5م) شريطة ألا يقل علوه عن مترين وألا يتجاوز الطول واجهة المحل المراد تثبيت الستار به.

الفصل الواحد و الثلاثون :

يمنع تثبيت ونصب أي عمود كيفما كان نوعه وشكله بقارعة الطريق أو بالرصيف العمومي بغية تثبيت الستار.

الفصل الثاني و الثلاثون :

يمنع استعمال الستار في تعليق وعرض البضائع وذلك حفاظا على جمالية واجهات المحلات التجارية.

الفصل الثالث و الثلاثون :

يتحمل المرخص له باستغلال الملك العام من أجل تثبيت ستائر، جميع المسؤوليات اتجاه الغير واتجاه الجماعة.

المادة الثانية

يعهد بتنفيذ مقتضيات هذا القرار الى السيد المفوض له والسيدة مديرة مصالح المقاطعة والمصلحة المختصة، كل في حدود اختصاصه. وحرر بسلا في 23 نونبر 2022

إمضاء: رئيس مجلس مقاطعة تابريركت، المصطفى السالمي

قرار لرئيس مجلس مقاطعة بطانة رقم 05 بتاريخ 08 نونبر 2022 بشأن التفويض في المهام المتعلقة بمنح الوثائق المتعلقة برخص البناء ورخص السكن وشواهد المطابقة المتعلقة بالمشاريع الصغرى المنصوص عليها في الضابط العام للبناء

إن رئيس مجلس مقاطعة بطانة:

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015). بتنفيذ القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات لاسيما المادتين 237 و 242 منه.

بناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021، حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد: معاد الكراب.

الصفة: النائب الرابع لرئيس مجلس مقاطعة بطانة.

- في حدود الاختصاصات المخولة للرئيس:

- منح الوثائق المتعلقة برخص البناء ورخص السكن وشواهد المطابقة المتعلقة بالمشاريع الصغرى المنصوص عليها في الضابط العام للبناء، شريطة التقيد في هذا الشأن بجميع الآراء الملزمة المنصوص عليها في النصوص التشريعية الجاري بها العمل ولاسيما بالرأي الملزم للوكالة الحضرية المعنية.

الفصل الثاني:

يلتزم المفوض له بالتقيد بالأحكام القانونية والمقتضيات الواردة في هذا القرار.

الفصل الثالث

يبدأ سريان هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

الفصل الرابع

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى كل من المفوض له، السيد مدير المقاطعة، السيد رئيس مصلحة التعمير والمصالح المختصة ذات الصلة كل في حدود اختصاصه.

و بناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعات، يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض رئيس المجلس الجماعي لتمارة لنائبه الثالث السيد لحسن زهاري، صلاحياته في قطاع الشؤون التقنية و تدبير المستودع الجماعي باستثناء التسيير الإداري و المالي.

الفصل الثاني

يجب على المفوض له القيام بالاختصاص المفوض له بموجب هذا القرار في إطار القوانين و المساطر الجاري بها العمل.

الفصل الثالث

ينشر هذا القرار للعموم بالجريد الرسمية للجماعات المحلية أو بموقعها الالكتروني، و يعلق بمقر الجماعة و بجميع المكاتب الملحقة بها، و يبلغ و يسلم فوراً للمفوض له.

الفصل الرابع

يجري العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ صدور أعلاه.

الفصل الخامس

يلغي هذا القرار للمفوض له القرار رقم 2021/96 بتاريخ 2021/11/29.

وحرر بتمارة في 13 يونيو 2022

رئيس المجلس الجماعي لتمارة، زهير الزمزامي

قرار لرئيس مجلس مقاطعة تابريركت رقم 58 بتاريخ 23 نونبر 2022 يقضي بإلغاء القرار رقم 43 بتاريخ 31 مارس 2022 القاضي بتفويض التوقيع

إن رئيس مجلس مقاطعة تابريركت،

بمقتضى القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) وخاصة المادة 237 منه؛

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021، حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس الجماعة، يقرر ما يلي :

المادة الأولى

يلغى القرار رقم 43 بتاريخ 31 مارس 2022، بشأن تفويض التوقيع على رخص إدخال عدادات الماء والكهرباء وعلى شواهد مطابقة العنوان، للسيد عبد الحميد المختاري.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر بسلا في 08 نونبر 2022

إمضاء: رئيس مجلس مقاطعة بطانة، عماد الدين الريفي

قرار لرئيس جماعة سلا رقم 417 بتاريخ 07 نونبر 2022 يتعلق بشأن التوقيع على الوثائق الإدارية

إن رئيس جماعة سلا:

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015) لاسيما المادة 104 منه.

بناء على المنشور رقم D7563 بتاريخ 15 نونبر 2021؛ المتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارات الجماعات الترابية ومؤسسات التعاون ومجموعات الجماعات الترابية. شتنبر 2022

وبناء على قرار السيد رئيس جماعة سلا القاضي بتعيين السيد سعيد بيده متصرف من الدرجة الأولى في مهمة رئيس مصلحة الموارد البشرية والمؤشر عليه من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية:

وبناء على اقتراح السيد المدير العام للمصالح بالنيابة.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد: السيد بيده متصرف من الدرجة الأولى مهمة الأمضاء على جميع الوثائق والقرارات الإدارية الخاصة بتدبير ملفات شؤون الموظفين وتسوية وضعيتهم الإدارية والمالية باستثناء:

-القرارات المتعلقة بالتوظيف

-القرارات المتعلقة بالترقيات.

-القرارات المتعلقة بالتشطيط من الأسلاك الإدارية بسبب العقوبات التأديبية.

-القرارات المتعلقة بالإلحاقات.

-القرارات المتعلقة بالاستيداع.

-القرارات المتعلقة بالتعيين في الأقسام والمقاطعات.

الفصل الثاني

يلتزم المفوض له بالتقيد بالأحكام القانونية والمقتضيات الواردة في هذا القرار.

الفصل الثالث

يبد سرعان هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع له.

الفصل الرابع

يعهد بتنفيذ هذا القرار الى كل من المفوض له؛ والمصالح المختصة ذات الصلة

بالجماعة كل في حدود اختصاصه

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر بسلا في 07 نونبر 2022

إمضاء: رئيس جماعة سلا، عمر السنيتسي

قرار مؤقت لرئيس المجلس الجماعي للقنيطرة رقم 5140 بتاريخ 19 أكتوبر 2022 بشأن تفويض مهام الإمضاء

إن رئيس جماعة القنيطرة:

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1436 (27 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للتوظيف العمومية؛ حسبما وقع تغييره وتتميمه؛

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.02.297 بتاريخ 25 رجب 1423 (03 أكتوبر 2002) يتعلق بتنفيذ القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبناء على الظهير الشريف رقم: 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2005) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.77.738 بتاريخ 13 شوال 1397 (27 شتنبر 1977) بمثابة النظام الأساسي لموظفي الجماعات كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبناء على قرار وزير الداخلية رقم 1484.16 صادر في 11 من شعبان 1437 (18 ماي 2016) بإحداث أربع (04) دوائر وستة عشر (16) ملحقة إدارية بجماعة القنيطرة؛

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيدة: أشرفي نجية. مساعد تقني من الدرجة الثالثة بهذه الجماعة؛ ليقوم نيابة عني وبالمشاركة معي بالإمضاء بالملحقة الإدارية السادسة في المجالات الآتية:

1- الإشهاد على صحة الإمضاء باستثناء الوثائق الخاصة ببيع السيارات والمركبات والدراجات النارية ذات الورقة الرمادية.

2- الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

3- الشواهد الإدارية التالية:

عدم الزواج - عدم الطلاق - العزوبة - التحمل العائلي مطابقة الاسم - استمرارية الزوجية - الخطوبة القرابة - ثبوت الزوجية - عدم الضرة - تعدد الزوجات.

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخه.

وحرر بالقنيطرة في 19 أكتوبر 2022

إمضاء رئيس المجلس الجماعي، أناس البوعناني

التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية

قرار لرئيس جماعة سلا رقم 410 بتاريخ 17 أكتوبر 2022 يقضي

بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيس جماعة سلا؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات لاسيما المادة 102 منه؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 25 رجب 1423 (الموافق 03 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية، لا سيما المادة 5 منه؛

بناء على المرسوم رقم 2.99.665 الصادر في 2 شعبان 1423 (الموافق 09 أكتوبر 2002) بتطبيق القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية وخصوصا المادة 1 منه؛

بناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021، حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيدة سعاد بوفخدة، بصفتها موظفة من درجة مساعد تقني مهمة ضابط الحالة المدنية بالمكتب رقم 06 الكائن بالمحقة الإدارية المعمورة.

الفصل الثاني

يلتزم المفوض له بالتقيد بالأحكام القانونية والمقتضيات الواردة في هذا القرار.

الفصل الثالث

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى كل من المفوض له، السيد مدير المقاطعة والمدير العام للمصالح بجماعة سلا والمصالح المختصة ذات الصلة كل في حدود اختصاصه.

الفصل الرابع

يبدأ سريان هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر بسلا في 17 أكتوبر 2022

الإمضاء: رئيس جماعة سلا، عمر السنيتسي

قرار لرئيس المجلس الجماعي المكرون عدد 2022/09 بتاريخ 25

أكتوبر 2022 يقضي بالغاء التفويض من مهام ضابط الحالة

المدنية

ان رئيس المجلس الجماعي المكرون ضابط الحالة المدنية لجماعة المكرون؛

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1-15-85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات و خصوصا الفقرة الأولى من المادة 102 منه

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.21.81 الصادر في 03 دي الحجة 1442 الموافق ل 14 يوليوز 2021 بتنفيذ القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية .

و تبعا لقرار التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية عدد 20/2021 المؤرخ في 21 شتنبر 2021

يقرر ما يلي

الفصل الأول

يلغى قرار تفويض مهام ضابط الحالة المدنية عدد 2021/20 المؤرخ في 21 شتنبر 2021 الممنوح للسيد : محمد اشطاطة موظف، الاطار : مساعد اداري الدرجة الثانية.

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه، ويبلغ للعموم وإلي كافة الجهات المعنية قصد الاخبار كما ينشر بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر بالمكرون في 25 أكتوبر 2022

إمضاء رئيس المجلس الجماعي، منصور اقرينة

قرار لرئيس المجلس الجماعي المكرون عدد 2022/10 بتاريخ 25 أكتوبر

2022 يقضي بالغاء التفويض من مهام ضابط الحالة المدنية

ان رئيس المجلس الجماعي المكرون ؛

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق

بالجماعات . وخصوصا الفقرة الأولى من المادة 102 منه

قرار لرئيس مجلس مقاطعة باب لمريسة رقم 68 بتاريخ 28 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها

إن رئيس مجلس مقاطعة باب لمريسة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14 - 113 المتعلق بالجماعات ولاسيما المواد 237-242؛

وبناء على الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333 (25 يوليوز 1915) المتعلق بإثبات صحة الإمضاءات كما تم تغييره وتتميمه؛ وبناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الاجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد جمال شريح النائب الثالث للرئيس مهام الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب رقم 4 ملحقة سيدي موسى.

الفصل الثاني

يلتزم المفوض له بالتقيد بالأحكام القانونية والمقتضيات الواردة في هذا القرار.

الفصل الثالث

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى كل من السيد مدير المصالح بالمقاطعة والمصالح المختصة ذات الصلة كل في حدود اختصاصه.

الفصل الرابع

يبدأ سريان هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

الفصل الخامس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

و حرر بسلا في 28 نونبر 2022

رئيس مجلس مقاطعة باب لمريسة، عبد القادر الكيحل

وبناء على الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333 (25 يوليوز 1915) المتعلق بإثبات صحة الإمضاءات كما تم تغييره وتتميمه؛ وبناء على المرسوم رقم 2.22.047 الصادر في 8 دي القعدة 1443 (8 يونيو 2022) بتحديد كفاءات الإشهاد على الإمضاء من قبل الجماعات والمقاطعات.

وتبعا لقرار التفويض في التوقيع بالإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها عدد 202/21 المؤرخ في 21 شتنبر 2021 يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى قرار تفويض في التوقيع بالإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها عدد 202/21 المؤرخ في 21 شتنبر 2021 الممنوح للسيد محمد اشطاطة موظف، الاطار: مساعد اداري الدرجة الثانية.

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه، ويبلغ للعموم وإلى كافة الجهات المعنية قصد الاخبار كما ينشر بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر بالمكرن في 25 اكتوبر 2022

إمضاء رئيس المجلس الجماعي، منصور اقريطة

قرار لرئيس المجلس الجماعي لسيد أبي القنادل رقم 15 بتاريخ 01 غشت 2022 بشأن إلغاء القرار رقم 13/2021 المتعلق بتفويض مهمة ضابط الحالة المدنية.

إن رئيس المجلس الجماعي لسيد أبي القنادل،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى القرار رقم 13 بتاريخ 07 أكتوبر 2021 بشأن تفويض مهمة ضابط الحالة المدنية للسيد: عبد السلام الشطاح، النائب الخامس لرئيس المجلس.

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخه.

وحرر بسيد أبي القنادل في 01 غشت 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي ، عبد الصمد الزمزمي

وبناء على المرسوم رقم 2.16.300 الصادر في 23 رمضان 1437 الموافق 29 يونيو 2016، بتحديد مسطرة إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده؛

وبناء على أحكام النظام الداخلي للمجلس المصادق عليه خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 08 أكتوبر 2021؛

وبناء على قرار رئيس المجلس عدد 02 بتاريخ 03 فبراير 2022 الذي تم بموجبه الإعلان عن انطلاق عملية إعداد برنامج تنمية الإقليم؛

وبناء على مداوات المجلس بخصوص مشروع برنامج تنمية الإقليم برسم الفترة الممتدة من 2022 إلى 2027 في إطار الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 12 شتنبر 2022؛

يقرر مايلي:

المادة الأولى

يتضمن برنامج تنمية إقليم خريبكة الأعمال التنموية المقرر إنجازها أو المساهمة فيها بتراب الإقليم خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2027.

المادة الثانية

تتعلق المشاريع المدرجة ببرنامج تنمية الإقليم بمجالات التأهيل الحضري، التأهيل الترابي بالعالم القروي، البنيات التحتية والخدمات الأساسية ومشاريع مختلفة.

المادة الثالثة

يقدر الغلاف المالي الاجمالي للمشاريع والبرامج المدرجة في برنامج تنمية الإقليم المضمن رفقته بمبلغ مليار ومائة وإثنان وأربعون مليون درهم وخمسة وسبعون ألف درهم (1142.75 مليون درهم) موزعة حسب المشاريع والمتدخلين على الشكل التالي:

قرار لرئيس المجلس الجماعي لسيدى أبي القنادل رقم 16 بتاريخ 01 غشت 2022 بشأن تفويض مهام الإشراف على صحة الإمضاء و مطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي لسيدى أبي القنادل،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد: عبد السلام الشطاح؛

الصفة: النائب الخامس لرئيس المجلس؛

مهام الإشراف على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها وتوقيع شواهد الخاطب والمخطوبة وذلك بالمكتب الفريد المخصص لهذه الغاية بجماعة سيدى أبي القنادل.

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخه.

وحرر بسيدى أبي القنادل في 01 غشت 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي ، عبد الصمد الزمزامي.

جبهة بني ملال - خنيفرة

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس العمالات والأقاليم
ورؤسائها

برنامج تنمية العمالة أو الإقليم

قرار لرئيس مجلس إقليم خريبكة رقم 21 بتاريخ 19 شتنبر 2022 بشأن برنامج تنمية إقليم خريبكة برسم الفترة الممتدة من 2022 إلى 2027

إن رئيس مجلس إقليم خريبكة؛

بناء على القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) لا سيما المواد من 80 إلى 84؛

سنوات البرمجة							الشركاء	الكلفة بمليون الدرهم	المشروع
2027	2026	2025	2024	2023	2022	2015- 2021			
					-		المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	21	تهيئة مدخل مدينة خريبكة عبر الدار البيضاء
					8		المجمع الشريف للفوسفاط		
			5	5			مجلس الجهة		
				3			المجلس الجماعي لخريبكة		
					-		المجلس الاقليمي	14	تهيئة شارع 2 مارس بمدينة خريبكة
				14			المجمع الشريف للفوسفاط (صاحب المشروع)		
					21		المكتب الوطني للسكك الحديدية (صاحب المشروع)	47	المساهمة في اشغال حذف الممرات غير المحروسة على خط السكة الحديدية بمدينة خريبكة
					20		المجمع الشريف للفوسفاط		
					-		المجلس الاقليمي		
					6		المجلس الجماعي لخريبكة		
					1		المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	5,5	المساهمة في انجاز مركز تصفية الدم بمدينة خريبكة
					3		المجمع الشريف للفوسفاط		
				1,5			المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (صاحب المشروع)		
					-		المجلس الاقليمي	13	تهيئة ملاعب القرب بمدينة خريبكة
				13			المجمع الشريف للفوسفاط (صاحب المشروع)		
					-		المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	6	انجاز حضيرة لحافلات النقل العمومي الحضري بمدينة خريبكة
				6			المجمع الشريف للفوسفاط		
					-		المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	3,5	اشغال تهيئة نافورة شارع العلويين
					3,5		المجمع الشريف للفوسفاط		
					1		المجلس الاقليمي	24	المساهمة في انجاز المحطة الطرفية بمدينة خريبكة
					-		المديرية العامة للجماعات المحلية		
				23			مجلس جماعة خريبكة		
					2		المجمع الشريف للفوسفاط (المجلس الاقليمي)	4	المساهمة في انجاز مخطط التنقلات الحضرية بمدينة خريبكة
					2		المجلس الجماعي لخريبكة (صاحب المشروع)		
					-		المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	18	تهيئة شارع المسيرة بمدينة وادي زم
					15		المجمع الشريف للفوسفاط		
					3		المجلس الجماعي لوادي زم		
					-		المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	11,6	تهيئة مدخل بمدينة وادي زم جهة الفتحي بن صالح (شارع بئر انزان)
					11,6		المجمع الشريف للفوسفاط		

						المجلس الاقليمي	4	إتمام أشغال بهينة أحباء المكتب الشريف للفوسفاط بمدينة وادي زم
				4		المجمع الشريف للفوسفاط (صاحب المشروع)		
				3		المجلس الاقليمي (المجمع الشريف للفوسفاط)	3	المساهمة في إنتمام أشغال تأهيل المنطقة الصناعية بمدينة وادي زم
				-		العمران (صاحب المشروع)		
				-		المجلس الاقليمي	9,3	بهينة مدخل مدينة بوجنيبة جهة وادي زم
			9,3			المجمع الشريف للفوسفاط (صاحب المشروع)		
				-		المجلس الاقليمي	3	بهينة ساحة عمومية بمدينة بوجنيبة
				3		المجمع الشريف للفوسفاط		
				-		المجلس الجماعي لبوجنيبة (صاحب المشروع)		
				-		المجلس الاقليمي	2	بهينة أزقة الاحياء بمدينة بوجنيبة
				2		المجمع الشريف للفوسفاط		
				-		المجلس الجماعي لبوجنيبة (صاحب المشروع)		
				-		المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	9,67	إنتمام أشغال بناء قاعة مغطاة بمدينة حطان
				2		مجلس الجهة		
				1,2		المديرية العامة للجماعات المحلية		
				6,47		المجمع الشريف للفوسفاط		
				-		المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	0,9	بناء نادي نسوي بمدينة حطان
			0,9			المجمع الشريف للفوسفاط		
				-		المجلس الاقليمي	3	بهينة شارع محمد السادس بمدينة حطان
				3		المجمع الشريف للفوسفاط		
				-		المجلس الجماعي لحطان (صاحب المشروع)		
				-		المجلس الاقليمي	3	انجاز الطريق المؤدي الى حي العمارة بمدينة حطان
				3		المجمع الشريف للفوسفاط		
				-		المجلس الجماعي لحطان (صاحب المشروع)		
				-		المجلس الاقليمي	3	تأهيل الملعب البلدي بمدينة حطان
				3		المجمع الشريف للفوسفاط		
				-		المجلس الجماعي لبولنوار (صاحب المشروع)	3,5	بهينة حي المجمع الشريف للفوسفاط بجماعة بولنوار
			3,5			المجلس الجماعي لبولنوار (صاحب المشروع)		
			7,5	7	55	المجلس الاقليمي	294	بناء وصيانة الطرق بالإقليم
			26	26	130	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك (صاحب المشروع)		
			9	9,9	25	سبيلس الجهة		

		40	40	20			مجلس جهة بني ملال خنيفرة	200	برنامج بناء المسالك الطرقيّة والجبليّة وفك العزلة عن المناطق القرويّة
		7	7	6			المجلس الإقليمي لخريبكة		
		7	7	6			المجلس الإقليمي لبني ملال		
		7	7	6			المجلس الإقليمي للغميقه بن صالح		
		7	7	6			المجلس الإقليمي لأزيلال		
		7	7	6			المجلس الإقليمي لخنيفرة		
					0,3		المجلس الاقليمي	1,23	إصلاح المسلك القروي الرابط بين دائري الشبوخة والتوانسة جماعة الفقراء
					0,7		مجلس الجهة		
					0,23		المجلس الجماعي للفقراء (صاحب المشروع)		
					0,4		المجلس الاقليمي	2,15	إصلاح المسلك القروي الرابط بين دائري الشبوخة فيلاله جماعة الفقراء
					1,05		مجلس الجهة		
					0,7		المجلس الجماعي للفقراء (صاحب المشروع)		
					1,15		المجلس الاقليمي	3,82	بناء الطريق الرابطة بين الطريق الجهوية رقم 311 والطريق الجهوية رقم 401 مرورا بالطريق الإقليمية رقم 3519 ومركز جماعة قسبة الطرش
				2,67			المجلس الجماعي لقصبة الطرش (صاحب المشروع)		
					-		المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	12,33	بناء الطريق الرابطة بين الطريق الإقليمية رقم 3533 والطريق الإقليمية رقم 3508 بجماعة الشكران.
				12,33			المجمع الشريف للفوسفاط		
		6	6	6			وزارة الداخلية (المديرة العامة للجماعات الترابية)	87	تزويد عشر جماعات بالماء الصالح للشرب : البراكسة، أولاد فنّان، أولاد عيسى، بني بناو، بني زرنّتل، بوخريص، أولاد كواوش، تاشرافت، عين فبشر والرواشد
		10	10	10			وزارة التجهيز والماء		
		10	8	8			مجلس جهة بني ملال خنيفرة		
		1	1	1			المجلس الإقليمي لخريبكة		
		3,34	3,33	3,33			الجماعات المعنية (بشكل تضامني)		
		25	25	-			مجلس جهة بني ملال خنيفرة	100	تعميم التزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق القروية والجبليّة * مد الشبكات وحفر الأبار وتجهيزها وبناء منشآت التخزين والتوزيع *
		4	3	3			المجلس الإقليمي لخريبكة		
		4	3	3			المجلس الإقليمي لبني ملال		
		4	3	3			المجلس الإقليمي للشقيه بن صالح		
		4	3	3			المجلس الإقليمي لأزيلال		
		4	3	3			المجلس الإقليمي لخنيفرة		
				1			المجلس الاقليمي	2	أشغال إعادة تأهيل السد التلي بوبكرة
				1			وكالة الحوض المائي لأم الربيع (صاحب المشروع)		

							المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	2,25	تأهيل المقابر
							المجمع الشريف للفوسفاط	2,25	
							المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	5,17	التأهيل البيئي للمساجد بالعالم القروي
							وزارة الأوقاف + كتابة الدولة في الماء	5,17	
							المجلس الاقليمي	10,4	20,8
							26 جماعة ترابية ذات طابع قروي		انجاز 26 ملعب رياضي للغرب
							المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (صاحب المشروع)		
							المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	1,7	اقتناء وحدة طبية متنقلة مجهزة
							المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (صاحب المشروع)	0,8	بأليات طبية لأمراض العيون والأنف والحنجرة
							المجلس الاقليمي صاحب المشروع (وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات)	0,89	برنامج أوزاش (1183 فرصة شغل)
4	4	4	4	4			المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	20	الماء الصالح للشرب
5	5	5	5	5			المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	25	تهيئة وصيانة المسالك القروية
							المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	4,56	إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لمدينة وادي زم لأغراض فلاحية
							وكالة الحوض المائي لأم الربيع	3,04	
							المديرية الإقليمية للفلاحة	3,7	
							المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	2,34	إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لمدينة أبي الجعد لأغراض فلاحية
							وكالة الحوض المائي لأم الربيع	3,4	
							المديرية الإقليمية للفلاحة	1,8	
							المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	-	المخطط التوجيهي لتدبير النفايات الصلبة والمائلة بإقليم خريبكة
							كتابة الدولة المكلفة بالماء	1,5	
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	3	المجلس الاقليمي	3	المساهمة في تدبير النفايات الصلبة والمائلة بإقليم خريبكة
							مجموعة الجماعات (صاحب المشروع)	-	
							المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	2	انجاز الإنارة العمومية لمدخل مدينة وادي زم
							المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	1	المساهمة في مشروع تهيئة باحات الاستراحة والترفيه بغابة سيدي القزواني بابي الجعد
							مجلس الجهة	16	
							المجلس الجماعي لأبي الجعد	4,2	

				8		المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	55	تأهيل وتوسيع المنطقة الصناعية بخربكة
				4		مجلس الجهة		
				6		المجلس الجماعي لخربكة		
				3		وزارة الصناعة والتجارة		
				0,3		غرفة التجارة والصناعة والخدمات		
				5		شركة العمران		
				0,2		جمعية المنطقة الصناعية		
				28,5		المستفيدون		
				11		المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	11	بناء مقر جديد لمجلس إقليم خربكة
				0,35		المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	0,7	بناء دار الخدمات بجماعة البراكسة
				0,35		المبادرة الوطنية للتنمية البشرية		
						المجلس الاقليمي (صاحب المشروع)	4,4	أنشغال تأهيل الملعب البلدي بمدينة أبي الجعد
				2		مجلس الجهة		
				2,4		المجلس الجماعي لأبي الجعد		
				1		المجلس الاقليمي	34	هيئة السوق الأسبوعي لوادي زم
				33		المجلس الجماعي لوادي زم (صاحب المشروع)		
							1142.75	المجموع

المادة الرابعة

يتم اعتماد المنظومة (رفقته) لتتبع المشاريع والبرامج المدرجة ببرنامج عمل الإقليم وتحدد هذه المنظومة الأهداف المراد بلوغها ومؤشرات الفعالية المتعلقة بها.

المادة الخامسة

يتولى رئيس مجلس الإقليم تنفيذ برنامج العمل ويعد تقريرا سنويا لتقييم تنفيذه. يتم اعداد هذا التقرير ودراسته من قبل المجلس ولجانته الدائمة وفقا للمادتين.

المادة السادسة

يمكن تحيين برنامج عمل الإقليم ابتداء من السنة الثالثة من دخوله حيز التنفيذ وفق المسطرة المتبعة في إعدادة.

وحرر بخربكة في 19 شتنبر 2022

إمضاء: رئيس المجلس الإقليمي، محمد قاسمي

تأشيرة السيد عامل إقليم خربكة

إمضاء: حميد أشنور

المساهمات في منظمات الاحتياط الاجتماعي	33		
التعويض عن الولادة	34		

الفصل الثاني

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

الفصل الثالث

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعه.

وحرر بخربكة في 03 نونبر 2022

امضاء: رئيس المجلس الإقليمي، محمد قاسمي

قرار لرئيس المجلس الإقليمي لخربكة رقم 33 بتاريخ 03 نونبر 2022 بشأن تفويض الإمضاء للسيدة مالكة لطرش مدير عام للمصالح

للمصالح

إن رئيس المجلس الإقليمي لخربكة:

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 رمضان 1436

(7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق

بالعمالات والأقاليم؛

بناء على قرار السيد رئيس المجلس الإقليمي رقم 20 بتاريخ 16 شتنبر

2022 المؤشر عليه من طرف السيد وزير الداخلية بتاريخ 21 أكتوبر

2022 والذي تم بموجبه تعيين السيدة مالكة لطرش مديرة عامة

للمصالح بإدارة إقليم خربكة.

قرر ما يلي:

الفصل الأول

يسند السيد رئيس المجلس الإقليمي لخربكة، تحت مسؤوليته ومراقبته؛

تفويضا في الامضاء نيابة عنه في مجال التسيير الإداري للسيدة مالكة

لطرش متصرف.

الفصل الثاني

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

الفصل الثالث

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعه.

وحرر بخربكة في 03 نونبر 2022

امضاء: رئيس المجلس الإقليمي، محمد قاسمي.

قرارات التفويض

بالتفويض في المهام والإمضاء

قرار لرئيس المجلس الإقليمي لخربكة رقم 32 بتاريخ 03 نونبر 2022 بشأن تفويض الامضاء للسيدة مالكة لطرش مدير عام للمصالح

إن رئيس المجلس الإقليمي لخربكة:

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 رمضان 1436 (7

يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات

والأقاليم؛

بناء على قرار السيد رئيس المجلس الإقليمي رقم 20 بتاريخ 16 شتنبر

2022 المؤشر عليه من طرف السيد وزير الداخلية بتاريخ 21 أكتوبر

2022 والذي تم بموجبه تعيين السيدة مالكة لطرش مديرة عامة

للمصالح بإدارة إقليم خربكة.

قرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيدة مالكة لطرش متصرف ب و ت: 1340661 تحت مسؤولية

و مراقبة رئيس المجلس القلي إمضاءه نيابة عنه على الوثائق المتعلقة

بالالتزام بالنفقات الخاصة بتسيير الموظفين و صرفها وفق ما يلي:

الباب	الفصل	الفقرة	نوع مصاريف التسيير
10	20	10	الرواتب الأساسية
		11	الرواتب والتعويضات القارة للموظفين الرسميين و مثلائهم
		20	تعويضات مختلفة
		24	التعويضات عن الأشغال الشاقة والوسخة
		30	تغطية و فوائد اجتماعية
		31	مساهمة أرباب العمل في الصندوق المغربي للتقاعد
		32	المساهمات في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

الباب الأول

تحدد نسب وأسعار الرسوم والحقوق والواجبات والمساهمات والأتاوى التي لم يحدد القانون نسبها وأسعارها أو اقتصر على تحديد نسبها وأسعارها الدنيا والقصى كما يلي :

الفصل الأول

الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية:

تحدد أسعار الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية في حدود الأسعار المحددة بالقانون كما يلي :

العمليات	الأسعار
منطقة العمارات	10 دراهم عن كل متر مربع
منطقة الفيئات	8 دراهم عن كل متر مربع
منطقة السكن الفردي	12 درهم عن كل متر مربع
المناطق الأخرى	10 دراهم عن كل متر مربع

الفصل الثاني

الرسم على عمليات البناء:

تحدد أسعار الرسم على عمليات البناء في حدود الأسعار المحددة بالقانون كما يلي :

أولاً: العمليات موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية

العمليات	الأسعار
إعادة إيواء قاطني دور الصفيح	6 دراهم للمتر المربع المغطى
معالجة الدور الآيلة للسقوط	6 دراهم للمتر المربع المغطى
عمارات السكن الجماعية أو المجموعات العقارية	15 درهم للمتر المربع المغطى
العقارات المعدة لغرض صناعي أو تجاري أو مهني أو اداري	15 درهم للمتر المربع المغطى
المساكن الفردية	30 درهم للمتر المربع المغطى

بالنسبة للعمليات موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية لا يمكن أن يقل مبلغ الرسم المستحق عن 1000 درهم.

ثانياً: العمليات موضوع رخصة الإصلاح أو رخصة الهدم

العمليات	الأسعار
الهدم	700 درهم عن كل رخصة
الإصلاح	400 درهم عن كل رخصة

قرار جبائي لرئيس المجلس الجماعي لبني يخلف رقم 2022/01 بتاريخ 30 غشت 2022 يعدل ويوحد بموجبه القرار الجبائي الذي تحدد بموجبه نسب وأسعار الضرائب و الرسوم والحقوق.

ان رئيس المجلس الجماعي لبني يخلف.

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015).

بناء على القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.195 بتاريخ 19 ذي القعدة 1428 (30 نونبر 2007)، كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020).

بناء على القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.209 بتاريخ 16 ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007)؛ بناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات و مؤسسات التعاون بين الجماعات؛

بناء على القرار الجبائي عدد 2008/1 بتاريخ 18 ابريل 2008 المحدد لنسب وأسعار الضرائب و الرسوم والحقوق والإتاوات والوجيبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة بني يخلف كما تم تغييره وتتميمه بالقرار الجبائي عدد 02 الصادر بتاريخ 01 يونيو 2010 و القرار الجبائي رقم 03 الصادر بتاريخ 01 دجنبر 2013 و القرار الجبائي رقم 04 الصادر بتاريخ 09 مارس 2015 و القرار الجبائي عدد 05 بتاريخ 08 فبراير 2019 و القرار الجبائي عدد 06 بتاريخ 05 غشت 2019 و القرار الجبائي عدد 07 بتاريخ 30 دجنبر 2019؛ و القرار عدد 8 بتاريخ 29 يناير 2021 و القرار عدد 09 بتاريخ 10 يناير 2022، والقرار رقم 10 بتاريخ 04 أبريل 2022

بناء على مقرر مجلس الجماعة عدد 2022 /24 المتخذ بناء على مداوات المجلس الجماعي المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 11 غشت 2022.

يقرر ما يلي :

توحيد القرارات الجبائية التعديلية للقرار الجبائي المستمر رقم 2008/1 بتاريخ 18 أبريل 2008 في وثيقة موحدة كما يلي:

الأصناف	الأسعار للمتر المكعب
الغاسول	30 درهم
الرخام المستخدم في التكبسية	20 درهم
الغرانيت المستخدم في التكبسية	20 درهم
الرمال المستخدم في الهندسة المدنية و البناء	6 دراهم
الطين المستخدم في الهندسة المدنية و البناء	6 دراهم
الكلس المعد لحجر البناء أو للحصى	6 دراهم
الطين المعد للصناعة الخزفية	6 دراهم

الفصل السادس

الرسم على محال بيع المشروعات

يحدد سعر الرسم على محال بيع المشروعات في نسبة 2 % من مجموع المداخل المتأتية من بيع المشروعات التي تم تحقيقها من طرف مستغلي المقاهي والحانات وقاعات الشاي وبصفة عامة من طرف كل بائع لمشروعات تستهلك في المكان الذي تباع فيه دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

الفصل السابع :

الرسم على النقل العمومي للمسافرين :

يحدد سعر الرسم على النقل العمومي للمسافرين عن كل ربع سنة كما يلي :

سيارة الاجرة :

سيارات الاجرة من الصنف الاول : 250.00 درهم

الحافلات :

اقل من سبعة مقاعد 300.00 درهم

الحافلات من السلسلة ج 500.00 درهم

الحافلات من السلسلة ب 1000.00 درهم

الحافلات من السلسلة أ 1500.00 درهم

الفصل الثامن :

الرسوم المفروضة على الذبح في المجازر

رسم الذبح

يحدد سعر الرسم الاصيلي عن الذبح في المجازر كما يلي :

1. عن كل كيلوغرام صافي من اللحم كيفما كان نوعه او جودته.....0.50 درهم.

2. عن كل ذبيحة اذا لم يوجد بالمجزرة ميزان.

- البقر و الابل..... 8.00 درهم عن كل رأس

- الغنم و الماعز..... 2.50 درهم عن كل رأس

الفصل الثالث

الرسم على عمليات تجزئة الأراضي:

يحدد سعر الرسم على عمليات تجزئة الأراضي في حدود النسب المحددة بالقانون كما يلي :

4 % من التكلفة الإجمالية التي يتطلبها التجهيز المتعلق بالتجزئة .

الفصل الرابع

الرسم على الإقامة بالمؤسسات السياحية و أشكال الإيواء السياحي الأخرى :

تحدد أسعار الرسم على الإقامة بالمؤسسات السياحية و أشكال الإيواء السياحي الأخرى عن كل شخص و عن كل ليلة لمختلف أصناف المؤسسات السياحية و الأشكال الأخرى للإيواء السياحي في حدود الأسعار المحددة بالقانون كما يلي :

الأصناف	الأسعار
أ دور الضيافة و مراكز و قصور المؤتمرات و الفنادق الفاخرة	15 درهم
ب فندق 5 نجوم فندق 4 نجوم فندق 3 نجوم فندق نجمتين	10 دراهم
	5 دراهم
	3 دراهم
	3 دراهم
فندق نجمة واحدة	2 دراهم
ج النوادي الفندقية	20 درهم
د الرياضات و المنازل المؤجرة للسياح	15 درهم
هـ قري العطل	5 دراهم
و الإقامة السياحية	5 دراهم
ز المؤسسات و الأشكال الأخرى للإيواء السياحي	3 دراهم

الفصل الخامس

الرسم على استخراج مواد المقالع :

تحدد أسعار الرسم على استخراج مواد المقالع عن كل متر مكعب مستخرج حسب طبيعة هذه المواد في حدود الأسعار المحددة بالقانون كما يلي :

- الغنم و الماعز عن كل بهيمة : 2.00 درهم

الفصل الخامس عشر :

رسوم قلع الحيوانات الميتة

يؤدى عن قلع وإزالة الهائم الميتة واجب يحدد كما يلي:

- البقر والإبل عن كل بهيمة : 30.00 درهم

- الغنم و الماعز عن كل بهيمة: 10.00 درهم

الفصل السادس عشر :

رسوم نقل اللحوم

ان نقل اللحوم وأحشاء الذبائح من داخل المجزرة إلى أماكن البيع بواسطة سيارات جماعية أو في إطار استغلال امتياز نقل اللحوم يستوجب أداء الرسوم التالية :

لكل كيلوغرام من اللحم الصافي : 0.30 درهم

أحشاء البقر والإبل للواحد : 5.00 درهم

أحشاء الغنم و الماعز للواحد : 1.00 درهم

الفصل السابع عشر :

رسم إيداع الجلود

يؤدى عن مكوث الجلود بالقاعات المخصصة لها بالمجزرة الجماعية الواجبات التالية :

جلود البقر والإبل عن كل جلد لليوم : 3.00 درهم

جلود الغنم و الماعز عن كل جلد لليوم : 1.00 درهم

جلود الحيوانات الأخرى عن كل جلد لليوم : 2.00 درهم

الفصل الثامن عشر :

الرسوم المقبوضة في الأسواق و أماكن البيع العامة

تحدد أسعار الرسوم المقبوضة في الأسواق و أماكن البيع العامة كما يلي :

واجبات أسواق الهائم

لا يمكن بيع الهائم إلا بالأسواق المخصصة لهذا الغرض ، وتحدد واجبات الدخول إلى سوق الهائم كما يلي :

- البقر عن كل رأس : 10.00 درهم

- الإبل عن كل رأس 15.00 درهم

- الخيل و البغال عن كل رأس 15.00 درهم

- الماعز عن كل رأس 3.00 درهم

- الغنم عن كل رأس 3.00 درهم

- الخرفان و الجديان عن كل رأس 1.50 درهم

- الحمير عن كل رأس 4.00 درهم

اما فيما يخص اللحوم التي تبث انها غير صالحة للاستهلاك فيمكن تخفيض الواجب المذكور اعلاه بنسبة 50% من السعر الموحد.

الفصل التاسع :

الرسم الاضافي المفروض على الذبح في المجازر لفائدة المشاريع الخيرية

يضاف الى الرسم الاصيلي على الذبح رسم لفائدة المشاريع الخيرية يحدد ب 50% من سعر الرسم الاصيلي للذبح، كيفما كانت طريقة احتسابه بالكيلومتر أو عن كل رأس.

الفصل العاشر :

الرسوم التابعة لضريبة الذبح

تحدد اسعار الرسوم على الخدمات الاضافية المقدمة لمستغلي المجازر الجماعية باعتبار نوع الخدمة التي تقدمها المجازر كما يلي:

فحص لحوم الذبح الاستثنائي

تقبض الواجبات التالية بمناسبة العمليات المتعلقة بالذبح الاستثنائي المنجز خارج أوقات الذبح العادية كما يلي :

- البقر و الإبل لكل بهيمة : 16.00 درهم

- الغنم و الماعز عن كل بهيمة : 5.00 درهم

الفصل الثاني عشر :

رسوم مغسل الامعاء

يستوجب استعمال المحلات المخصصة لغسل الأحشاء وتبيء الرؤوس و القوائم أداء الأتاوى التالية :

- البقر و الإبل عن كل بهيمة : 6.00 درهم

- الغنم و الماعز عن كل بهيمة : 1.00 درهم

الفصل الثالث عشر :

رسوم التبريد

يستخلص عن وضع اللحوم في مستودعات التبريد الجماعية عن كل كلف صافي رسم يحدد ب 0.30 درهم

الفصل الرابع عشر :

رسوم الربط بالاسطبل

يستوجب استعمال الإسطبلات و المحلات المعدة لإيواء الحيوانات في المجزرة في انتظار الذبح رسم يحدد كما يلي عن كل يوم :

- البقر و الإبل عن كل بهيمة : 5.00 درهم

الكفاف و السللللواحدة.....0.50 درهم
الأحمال و الجرر.....//.....0.20 درهم

الفصل العشرون :

واجبات الوقوف

تقبض حقوق الوقوف في السوق الاسبوعي و أماكن البيع العامة لكل يوم كما يلي :

بانعوا الخضرة الطرية.....المتر المربع.....0.30 درهم
بانعوا الخبز.....//.....0.30 درهم
الاسكافيون.....//.....0.30 درهم
النجارون//.....0.30 درهم
الحدادون//.....0.30 درهم
بانعوا المواد الغذائية.....//.....0.30 درهم
بانعوا الاثاث.....//.....0.30 درهم
بانعوا الاقمشة.....//.....0.30 درهم
بانعوا التوابل و غيرهم.....//.....0.30 درهم
بانعوا اللحم.....//.....5.00 درهم
بانعوا السقوط.....//.....3.00 درهم
السيرك.....//.....2.00 درهم

الفصل الواحد والعشرون :

نسبة الجماعة في البيوعات العمومية

يقع تحديد معدل النسبة المئوية المترتبة عن البيع العمومي كما يلي :
10 % من الدخل الناتج عن البيع..

المدة القصوى للاقامة	واجب الاقامة كل يوم	نوعية المحجوزات
الحيوانات :		
15 ايام	10	الكلاب
15 يوما	50	البقر و الخيل و البغال و الجمال
//	10	العجول
//	15	الحمير
//	10	الغنم و الماعز
5 أيام	4	القطط و الدواجن
العربات :		
سنة و يوم	15	عربات يدوية
//	10	عربات مقطورة
//	10	دراجات نارية

- العجول عن كل رأس.....7.00 درهم
- الخنزير عن كل رأس.....15.00 درهم

الفصل التاسع عشر :

واجبات الدخول أو الوقوف بالأسواق و أماكن البيع العامة و واجبات الدخول

تحدد واجبات دخول السلع و البضائع و المنتجات الى السوق الاسبوعي و أماكن البيع العامة كما يلي :

الطيور.....للواحدة.....0.50 درهم
الديوك الهندية.....//.....1.00 درهم
الأرانب.....//.....0.50 درهم
الحمام.....//.....0.20 درهم
البيض.....للمائة او الجزء منها.....2.00 درهم
جلود البقر و الجمال الطريةللواحدة.....2.00 درهم
جلود البقر و الجمال اليابسة.....//.....2.00 درهم
جلود البغال و الخيل الطرية//.....2.00 درهم
جلود البغال و الخيل اليابسة//.....2.00 درهم
جلود الغنم و الماعز الطرية.....//.....1.00 درهم
جلود الغنم و الماعز اليابسة.....//.....1.00 درهم
الصوف.....للذرة.....0.50 درهم
التبن.....للحزمة.....0.50 درهم
البرادع و الشواري.....للواحدة.....0.50 درهم
الجير.....للقنطار او جزء منه.....2.00 درهم
الفحم و الخشب.....//.....2.00 درهم
السروج.....للواحدة.....5.00 درهم
الخيام.....//.....5.00 درهم
الحصائر.....//.....2.00 درهم
الحناء.....للقنطار او جزء منه.....4.00 درهم
الزيتون.....//.....2.00 درهم
القمح الصلب.....//.....2.00 درهم
القمح الطري.....//.....2.00 درهم
الشعير.....//.....1.00 درهم
القطاني.....//.....2.00 درهم
الفواكه اليابسة.....//.....3.00 درهم
الخضرة.....للصندوق.....1.00 درهم
الدلاح و البطيخ.....للقنطار أو الجزء منه.....3.00 درهم
التفاح و الخوخ و العنب.....للصندوق.....2.00 درهم
الفواكه الأخرى.....//.....2.00 درهم
البصلة.....للقنطار أو جزء منه.....5.00 درهم

هذا الأجل غير أنه تنفيذًا للظهير الشريف المؤرخ في 2 رجب 1377 (26 أبريل 1919) المتمم للتشريع المتعلق بالنقل البري ولا يمكن أن تباع بالمزاد العلني السيارات المحجوزة التي لم يسترجعها أصحابها إلا بعد متم شهر من تاريخ انصرام الفترة القانونية الأولى التي بقيت خلالها في المحجز. إن الحقوق التي تقوم مصلحة الجمارك باستخلاصها بمناسبة بيع السيارات المسجلة بالخارج تخفض بنسبة: 50% ويطبق هذا التخفيض بالنسبة لكافة السيارات المصادرة من طرف أية إدارة أو مصلحة عمومية.

الفصل الخامس والعشرون :

الرسم المفروض على وقوف العربات المعدة للنقل العام للمسافرين يحدد سعر الرسم المفروض على وقوف العربات المعدة للنقل العام للمسافرين عن كل ربع سنة في حدود الأسعار القصوى المحددة بالقانون وذلك كما يلي :

- 1) سيارة الأجرة من الصنف الأول : 150.00 درهم
- 2) حافلات النقل العام من الصنف ج : 250.00 درهم
- 3) حافلات النقل العام من الصنف ب : 350.00 درهم
- 4) حافلات النقل العام من الصنف أ : 450.00 درهم

الباب الثاني

الحقوق الأخرى المقبوضة مقابل الخدمات المؤداة ومنتوج الاستغلال ذات الطابع الفلاحي أو التجاري و المصالح المشابهة المسيرة بصفة مباشرة

الفصل السادس والعشرون :

منتوج استغلال مصلحة الماء

يحدد واجب التزويد بالماء العذب ووضع العدادات مع صيانتها كما يلي:

أ- أسعار استهلاك الماء

- يؤدي عن المتر المكعب المبالغ التالية عن كل ثلاثة اشهر:

- الشرط الاول : من 00 الى 24 متر مكعب :.....2.30 درهم ل م3
- الشرط الثاني : من 24 الى 60 متر مكعب :5.83 درهم ل م3
- الشرط الثالث : أكثر من 60 متر مكعب8.50 درهم ل م3
- الاستعمال ذو السعر التفضيلي5.64 درهم ل م3
- الاستعمال الصناعي5.84 درهم ل م3

ب كراء و صيانة العدادات

يؤدي عن كل عداد و عن كل 3 اشهر ما قيمته8.00 دراهم

//	8	درجات عادية
//	15	عربات ذات عجلتين
//	20	عربات ذات أربع عجلات
البضائع و السلع :		
يوم واحد	10	سلع قابلة للتلاشي (للقنطار أو الجزء منه)
15 يوما	5	سلع غير قابلة للتلاشي للقنطار أو الجزء منه
//	20	أدوات كبيرة الحجم (المتر المكعب أو الجزء منه)
//	10	أدوات صغيرة الحجم المتر المكعب أو الجزء منه

الفصل الثاني والعشرون :

واجبات مقبوضة بساحات أخرى للبيع العمومي

إن الباعة الذين يشغلون الملك الجماعي العام غير السوق الأسبوعي بصورة غير قارة وذلك بعرضهم للسلع والبضائع والمنتجات والخضر وما شابه ذلك يستوجب عليهم اداء رسم يومي عن كل متر مربع كما يلي :

- مركز سوق السبت0.30 درهم للمتر مربع
- مركز العين الكحلة.....0.30 درهم للمتر المربع

الفصل الثالث والعشرون :

رسوم المحجز ومنتوج بيع الحيوانات والأشياء المحجوزة

التي لم تحسب داخل الأجل المحددة

تحدد سعار هذا الرسم فيما يخص الحيوانات والسلع أوالبضائع والأشياء الأخرى كما يلي :

الفصل الرابع والعشرون :

محصول بيع الحيوانات وغيرها من البضائع التي لم يطالب بها أصحابها في الوقت المحدد تباع بالمزاد العلني على يد القابض الجماعي أو نائبه الحيوانات والسلع والخضر و العتاد والأشياء المحجوزة والتي لم يتم استرجاعها خلال الأجل المحدد ويجعل ثمن البيع بعد استخلاص رسوم الدخول إلى المحجز والمكوث به رهن إشارة صاحبه طيلة أجل سنة ويوم ابتداء من تاريخ الحجز وتضاف المبالغ المقبوضة الى ميزانية الجماعة بعد انصرام

أدنى ما يستخلص 50.00 درهم

الفصل الواحد والثلاثون :

استرجاع صوائر التطهير

إن عملية التطهير التي يقوم بها المكتب الصحي الجماعي تستوجب أداء واجب يقدر ب 30.00 درهم لكل متر مكعب

الفصل الثاني والثلاثون :

مدخول الميزان العمومي

تحدد كما يلي التعريف الخاصة بوزن السلع أو غيرها وكذا المواد التالية : الحطب , الفحم الخشي , الحبوب و القطني وغيرها من الاشياء : 0.50 درهم

عن كل رأس من الحيوانات التي توزع بالميزان الجماعي :

البقر , الإبل و الغنم عن كل رأس : 1.00 درهم

عن كل صندوق من وزن 20 كغ : 0.50 درهم

عن كل كيس 0.70 درهم.

عن كل شواري : 1.00 درهم

الفصل الثالث والثلاثون :

منتوج محطات وقوف الدراجات و السيارات و العربات

يحدد الواجب المؤدى عن وقوف و حراسة الدراجات و العربات و السيارات بأماكن مخصصة لذلك كما يلي :

- محطة سوق السبت.

يؤدى عن كل دراجة عادية : 0.50 درهم لليوم

يؤدى عن كل دراجة نارية 1.00 درهم لليوم

يؤدى عن كل عربة ذات عجلتين 1.50 درهم لليوم.

يؤدى عن كل سيارة 2.00 دراهم لليوم

يؤدى عن كل حافلة للمسافرين 3.00 دراهم لليوم

يؤدى عن كل شاحنة 4.00 دراهم لليوم

يؤدى عن كل عربة ذات أربع عجلات المجرورة بحيوان : 2.00 دراهم لليوم

الفصل الرابع والثلاثون :

مرباط الحيوانات

يحدد واجب الحراسة بالمرباط كما يلي :

الإبل عن كل رأس للواحد : 3.00 دراهم

ج الضريبة المترتبة عن عملية فتح أو غلق أماكن الوصول

على المشاركين الذين أصبحوا موضوع غلق أنابيب إيصال الماء بسبب عدم تأديتهم في الأجال المحددة لواجب الاستغلال أن يؤدوا عن إجراء عملية تجديد الإيصال ضريبة قدرها 20.00 درهم

د الضريبة المترتبة عن العدادات

يحصل عن كل عملية تحقيق أو تجزئة عداد واجب قدره 15 درهم.

هـ واجبات التأمين

لا يمكن لأي كان أن يستفيد من التزويد بالماء الصالح للشرب إلا اذا وضع بصندوق قابض الجماعة مبلغا قصد الضمان قدره 60.00 درهم.

عند فسخ عقدة الإشتراك بطلب من المنخرط يدفع له الباقي من قيمة الضمان بعد أن يطرح منه المبلغ الذي هو بذمة المشترك من قبل إيصال الماء او بعض الضرائب الإستثنائية الغير المستخلصة في الأجل المحدد و ساعتها يمنع التزويد بالماء الى أن يؤدي المنخرط واجب الضمان من جديد.

الفصل السابع والعشرون :

استرجاع بناء قنوات الماء الصالح للشرب

يتحمل أرباب العقارات المجاورة للطرق العامة جميع مصاريف بناء قنوات الماء الصالح للشرب وذلك وفق القواعد المنصوص عليها بالفصل 79 من القانون المتعلق بجبايات الجماعات المحلية و هيئاتها.

الفصل الثامن والعشرون :

استرجاع صوائر ربط الأملاك بشبكة الماء الصالح للشرب

يتحمل المستفيد من عملية الربط بشبكة الماء الصالح للشرب جميع المصاريف الناتجة عن هذه العملية.

الفصل التاسع والعشرون :

استرجاع صوائر ربط الأملاك بشبكة الواد الحار

يتحمل المستفيد من عملية الربط بشبكة الواد الحار جميع المصاريف الناتجة عن هذه العملية .

الفصل الثلاثون :

مدخول مصلحة التطهير و الافراغ

تحدد واجبات التطهير و الافراغ و تنظيف القنوات من طرف مصلحة النظافة كما يلي :

عن كل متر مكعب 30.00 درهم

نقل المرضى و الجرحى :● داخل النفوذ الترابي للجماعة عن كل مريض :

- نهارا : 90.00 درهم

- ليلا : 90.00 درهم

● خارج النفوذ الترابي للجماعة عن كل مريض

- نهارا : عن كل كيلومتر ذهابا و إيابا : 1.50 درهم

- ليلا و أيام العطل : عن كل كيلومتر ذهابا و إيابا: 1.50 درهم
و يضاف إلى هذه الواجبات واجب ثابت يؤدي عن طلب خروج سيارة الإسعاف يقدر ب 10.00 درهم.

الباب الثالث

الفصل التاسع و الثلاثون :

واجبات الأملاك الجماعية

تحدد شروط استغلال الدكاكين والحوانيت والأماكن المهنية أو الخاصة وممارسة التجارة أو الصناعة ومحلات السكن والأراضي الفلاحية وغيرها وكل عقار تمتلكه الجماعة طبقا لمداولة المجلس الجماعي.

و يكون أشغال الدكاكين والحوانيت والمحلات المشابهة ومحلات السكن لمدة شهر واحد، و يؤدي واجب الأشغال مسبقا قبل اليوم الخامس من كل شهر و عن الشهر كله وعلى المستغلين أن يدفعوا ضمانا لصندوق القابض الجماعي تساوي واجب الكراء لمدة شهرين وذلك عند تسليمهم للدكان أو السكن وغيرها.

أما الأراضي الفلاحية فتكون مدة أشغالها للسنة تبتدئ في فاتح أكتوبر و تمتد الى غاية متم شهر شتنبر من السنة الموالية و كل مدة ابتدأت تؤدي عنها الواجبات بكاملها.

الفصل الأربعون :

تحدد الواجبات الخاصة باستغلال هذه المحلات و الاراضي طبقا لمداولة المجلس كما يلي :

✓ الدكاكين و الحوانيت و الأملاك المهنية او الخاصة بالتجارة او الصناعة.

يؤدي عن استغلال الدكاكين والحوانيت والأماكن المهنية أو الخاصة بالتجارة أو الصناعة أما واجب جزافي شهري أو واجب شهري يقدر حسب مساحة كل محل كما يلي:

الخيول و البغال للواحد :2.00... دراهم

الحمير للواحد.....1.50... درهم

الفصل الخامس و الثلاثون :

ترقيم العقارات

يؤدي عن عمليات ترقيم المنازل واجب محدد كما يلي :

ترقيم بواسطة الألواح المعدنية أو الخزفية عن كل منزل 10.00 درهم

ترقيم بواسطة الكتابة العادية عن كل منزل5.00 درهم

الفصل السادس و الثلاثون :

بيع التصاميم و المطبوعات

تباع تصاميم الجماعة أو المراكز التابعة لها و المطبوعات للأشخاص الراغبين في ذلك حسب الواجبات التالية:

تصاميم المركز.....30.00 درهم

قرار جماعي لكل نسخة.....5.00 درهم

البطاقات المختلفة لكل واحدة.....5.00 درهم

لائحة الاسعار للواحدة.....5.00 درهم

مطبوعات اخرى لكل نسخة.....5.00 درهم

الفصل السابع و الثلاثون :

تسجيل بيع الهائم

يؤدي عن تسجيل بيع الهائم الواجبات التالية:

البقر و الخيل و الابل للراس10.00 دراهم

العجول و الحمير للراس.....10.00 دراهم

الغنم و الماعز للراس.....03.00 دراهم

يعتبر تسجيل بيوعات الهائم اختياري و لا تسلم الصكوك المتعلقة بالبيع إلا عند طلبها من طرف المشتري.

الفصل الثامن و الثلاثون :

استرجاع صوائر النقل بواسطة سيارة الإسعاف الجماعية

تحدد الواجبات المقبوضة عن تنقلات سيارة الإسعاف الجماعية لنقل المرضى و الجرحى على الشكل التالي :

1- المحلات التجارية:

الموقع	أرقام المحلات	الواجب الشهري بالدرهم
مركز سوق السبت بني يخلف	الدكان رقم 01 الى الدكان رقم 14	242.00
	الدكان رقم 15	300.00 (معدلة)
	الدكان رقم 16 الى الدكان رقم 20	242.00
	الدكان رقم 21 الى الدكان رقم 24	330.00
	الدكان رقم 25 الى الدكان رقم 26	320.00
	الدكان رقم 27	330.00
	الدكان رقم 28 (مكتب البريد)	550.00
	الدكان رقم 29 (الصيدلية)	1.089.00
	الدكان رقم 30 الى الدكان رقم 32	242.00
	الدكان رقم 33	410.00 (معدلة)
	الدكان رقم 34 الى الدكان 35	242.00
	الدكان رقم 36	726.00
	الدكان رقم 37	825.00
	الدكان رقم 38	924.00
	الدكان رقم 39	792.00
	الدكان رقم 40 الى الدكان رقم 41	605.00
	الحممام	400.00
	طاولة الجزارة	60.00
	بائع الامعاء	30.00
	العين الكحلة	الدكان رقم 01 الى الدكان رقم 02
الدكان رقم 03		247.00
الدكان رقم 04		286.00
الدكان رقم 05		275.00
الدكان رقم 06		286.00
الدكان رقم 07		253.00
الدكان رقم 08		253.00

2- المنازل المخصصة للسكنى

الموقع	ارقام المحلات	الواجب الشهري بالدرهم	ملاحظات
مركز سوق السبت	المنزل رقم 1 الى 2	378.00	
	المنزل رقم 3 الى 5	248.00	
	المنزل رقم 6 الى 15	378.00	
	المنزل رقم 16 الى 17	248.00	
	المنزل رقم 18	50.00	
	المنزل رقم 19	75.00	

- بناء على المرسوم رقم 301.16.2 الصادر في 23 من رمضان 1437 (29 يونيو 2016) المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه و تحيينه و تقييمه و آليات الحوار و التشاور لإعداده .

- بناء على أحكام النظام الداخلي للمجلس المصادق عليه خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 04 أكتوبر 2021 ؛

- بناء على قرار رئيس المجلس عدد 237 بتاريخ 26 أبريل 2022 الذي تم بموجبه الإعلان عن انطلاق عملية إعداد برنامج عمل الجماعة.

- بناء على مداوات المجلس، بشأن مشروع برنامج عمل الجماعة للفترة (2022-2027)، في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 11 غشت 2022 .

يقرر ما يلي:

المادة الأولى :

يتضمن برنامج عمل جماعة بني يخلف الأعمال التنموية المقرر إنجازها أو المساهمة فيها بتراب الجماعة خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2027 .

المادة الثانية :

تتعلق المشاريع المدرجة ببرنامج عمل الجماعة بمجالات البنية التحتية (الماء، الطرق و المسالك، الكهرباء، التطهير السائل...).

المادة الثالثة :

يقدر الغلاف المالي الإجمالي للمشاريع و البرامج المدرجة في برنامج عمل الجماعة ب 24.675.000,00 (أربعة وعشرون مليون و ستمائة و خمسة و سبعون ألف درهم).

موزعة حسب الشركاء و المتدخلين على الشكل التالي :

3- أراضي اخرى

يحدد واجب كراء القطعة الأرضية المقام عليها محطة الهاتف النقال لاتصالات المغرب في مبلغ جزافي سنوي يقدر ب 20.000.00 درهم

الباب الرابع

مقتضيات انتقالية

الفصل الواحد و الاربعون :

تلغى جميع مقتضيات القرارات الجبائية السابقة لهذا القرار.

الفصل الثاني و الاربعون :

تدخل مقتضيات هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التأشير عليه

الفصل الثالث و الاربعون :

- يعهد بتنفيذ محتويات هذا القرار إلى كل من الخازن الإقليمي و شسيع المداخيل و المصالح التقنية و الإدارية الجماعية، و ذلك كل في دائرة اختصاصه.

وحرر ببني يخلف، في 06 شتنبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، الصحراوي بوطويل

خريبكة، في 26 شتنبر 2022

تأشيرة السيد، عامل الاقليم

برنامج عمل الجماعة

قرار لرئيس المجلس الجماعي لبني يخلف رقم 467 بتاريخ 09 شتنبر 2022 بشأن برنامج عمل الجماعة برسم الفترة (2022-2027)

إن رئيس مجلس جماعة بني يخلف،

- بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، لا سيما المواد 78، 79، 80، 81، 82، 84، 118، 119، 120، و 183 منه؛

المجموع بالدرهم	السنوات							الجهات المساهمة في المشروع	التكلفة المالية بالدرهم	بيان المشروع
	2027	2026	2025	2024	2023	2022				
3.045.000,00	100.000,00	1.000.000,00	100.000,00	100.000,00	1.745.000,00	-	-	- الجماعة	تزويد الدواوير التابعة للجماعة بالماء الشروب عبر السقائيات العمومية	
4.870.000,00			4.870.000,00					- الجماعة	بناء الطرق و المسالك بجميع الدواوير التابعة للجماعة	
13.500.000,00	-	-	-	-	500.000,00	-	-	- الجماعة	المساهمة في اتفاقية الشراكة لتوسيع و تقوية الطرق الإقليمية رقم 3507 بين ن ك 0 و ن ك 9.6 و توسيع و تقوية الطرق الإقليمية رقم 3506 بين ن ك 8.6 و 12.2	
	-	-	-	-	6.250.000,00	-	-	- المجلس الجهوي		
	-	-	-	-	6.750.000,00	-	-	- وزارة التجهيز و النقل		
800000,00		400.000,00			400.000,00			- الجماعة	توسيع الشبكة الكهربائية	
500.000,00			100.000,00	100.000,00	100.000,00	200.000,00		- الجماعة	الدراسة التقنية لإنجاز و تتبع المشاريع	
50.000,00						50.000,00		- الجماعة	اصلاح سقف طاوولات الجزيرة	
180.000,00					180.000,00			- الجماعة	إصلاح مقر الجماعة	
50.000,00			50.000,00					- الجماعة	إصلاح المحجز الجماعي	
30.000,00			30.000,00					- الجماعة	بناء مرآب و سقف لمساكنات المصاحبة	
100.000,00					100.000,00			- الجماعة	بناء مراحيض في السوق الأسبوعي	
50.000,00					50.000,00			- الجماعة	حفر بئر و تجهيزه بالسوق الأسبوعي	
1.000.000,00								- الجماعة	ربط القرية النموذجية بالتطهير المسائل	
500000,00		500000,00						الجماعة	إحداث قاعة للولادة مجهزة بالمركز الصحي لبني يخلف	
24.675.000,00	100.000,00	1.900.000,00	1250.000,00	5.150.000,00	16.025.000,00	250.000,00			المجموع بالدرهم	

بناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 8559 بتاريخ 17 يونيو 2020 حول تسمية الساحات والطرق العمومية
بناء على مداولة المجلس الجماعي رقم 01 برسم الدورة الاستثنائية لشهر يوليوز 2022؛
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

تبقى بدون تغيير التسميات القديمة والمتداولة للأزقة والشوارع بالجماعة الترابية لخنيفرة ويتم الاحتفاظ بها واعتمادها.

الفصل الثاني

تطلق الأسماء الميمنة أسفل على الأحياء والأزقة والشوارع غير مسماة بتراب جماعة خنيفرة

الشوارع

الملحقة الإدارية الأولى

اسم الشارع	الموقع
ازغار	حي اسكا بوازو
السلام	حي السلام

الملحقة الإدارية الثالثة

اسم الشارع	الموقع
أزلوا	الحي الإداري
طريق الحي الصناعي	حي المسيرة السفلى
الليمون	تجزئة فايضة - تجزئة ايخامن
مبروكة	تجزئة مبروكة اسكار

الملحقة الإدارية الرابعة

اسم الشارع	الموقع
اجدير	حي النجد
اقلال	حي لاسيري
الظهرة	حي الظهرة

الأزقة

الملحقة الإدارية الثالثة

الزقة	الموقع
زقة شلال	حي تشوت بن عقى
زقة تيشوت	حي تشوت بن عقى
زقة الياسمين	تجزئة فايضة - تجزئة الياسمين
زقة الفلاحة	الحي الإداري
زقة زيان	الحي الإداري

المادة الرابعة :

يتم اعتماد منظومة لتتبع المشاريع و البرامج المدرجة ببرنامج عمل الجماعة ، وتحدد هذه المنظومة الأهداف المراد بلوغها و مؤشرات الفعالية المتعلقة بها.

المادة الخامسة :

يتولى رئيس مجلس الجماعة تنفيذ برنامج العمل ويعد تقريراً سنوياً لتقييم تنفيذه. يتم إعداد هذا التقرير و دراسته من قبل المجلس ولجانه الدائمة وفقاً للمادتين 14 و 15 من المرسوم رقم 2.16.301 المشار اليه في ديباجة هذا القرار.

المادة السادسة :

يمكن تحيين برنامج عمل الجماعة ابتداء من السنة الثالثة من دخوله حيز التنفيذ وفق المسطرة المتبعة في إعداده.

حرر ببني يخلف، في 09 شتنبر 2022

الإمضاء: رئيس جماعة بني يخلف ، الصحراوي بوطويل

تأشيرة السيد عامل إقليم خربكة في 07 أكتوبر 2022

الشرطة الإدارية

تسمية الشوارع والأحياء والأزقة

قرار تنظيمي لرئيس جماعة خنيفرة رقم 67 بتاريخ 30 غشت 2022 يتعلق بتسمية الشوارع والأحياء والأزقة غير المسماة بجماعة خنيفرة

إن رئيس جماعة خنيفرة؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 موافق 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

بناء على المرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 رجب 1400 الموافق 26 (ماي) 1980 حول تحديد شروط التنفيذ التلقائي للتدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة ؛

بناء على المرسوم رقم 2.17.307 الصادر في 8 شوال 1438 موافق 3 يوليوز 2017 بتحديد مضمون نظام العنونة المتعلقة بالجماعات وكيفية إعداده وتحيينه؛

بناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 9856 بتاريخ 28 ماي 2019 حول تسمية الساحات والطرق العمومية

الرامية» إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة
والمحافظة على الصحة :

بناء على المرسوم رقم 2.17.307 الصادر في 8 شوال 1438
موافق 3 يوليوز 2017 بتحديد مضمون نظام العنونة المتعلق
بالجماعات وكيفية إعداده وتحسينه:

بناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 9856 بتاريخ 28
ماي 2019 حول تسمية الساحات والطرق العمومية

بناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 8559 بتاريخ 17
يونيو 2020 حول تسمية الساحات والطرق العمومية

بناء على مداولة المجلس الجماعي رقم 01 برسم الدورة
الاستثنائية لشهر يوليوز 2022:
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

تبقى بدون تغيير التسميات القديمة والمتداولة للأزقة
والشوارع بالجماعة الترابية لخنيفرة ويتم الاحتفاظ بها
واعتمادها.

الفصل الثاني

يتم الاحتفاظ بنفس منهنج ترقيم المنازل بالجماعة الترابية
لخنيفرة (الترقيم التسلسلي) حيث الأرقام الفردية يمينا
والزوجية يسارا.

الفصل الثالث

تطلق الأسماء المبينة أسفله على الأحياء والأزقة والشوارع غير
مسماة بتراب جماعة خنيفرة :

الأزقة

الملحقة الإدارية الأولى

الموقع	الزققة
حي الفتح	زققة 2 مكرر
حي الفتح	زققة 11 مكرر
حي الفتح	زققة 75
حي الفتح	زققة 76
حي الفتح	زققة 42 مكرر
حي الفتح	زققة 43
حي الفتح	زققة 43 مكرر
حي الفتح	زققة 45
حي الفتح	زققة 45 مكرر
حي الفتح	زققة 51
حي الفتح	زققة 65

زققة مبروكة 1 حي النسيم

زققة مبروكة 2 حي النسيم

زققة الفرح حي المسيرة تجزئة الفرح

الملحقة الإدارية الرابعة

الزققة الموقع

زققة الكوثر حي اسحاق

زققة النرجس حي النرجس

مجموعة الزهراء حي امالو اغربين

الفصل الرابع

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ بمجرد المصادقة عليه من طرف
السلطة الإدارية للمراقبة

الفصل الخامس

يعهد بتنفيذ هذا القرار الى السيد مدير مصالح جماعة خنيفرة
ورؤساء الأقسام والمصالح الجماعية المختصة والسلطات
المحلية والمصالح الخارجية للإدارات العمومية والأجهزة الأمنية
كل في دائرة اختصاصه

الفصل السادس

ينشر هذا القرار بعد المصادقة عليه طبقا للقانون من طرف
السلطات المختصة بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

حرر بخنيفرة في 30 غشت 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لخنيفرة، توجي مصطفى

النائب الخامس لرئيس المجلس الجماعي

اشر عليه من طرف سلطة المراقبة الإدارية

عن العامل وبأمر منه الكاتب العام

إمضاء عبد المجيد تبحمات

قرار تنظيمي لرئيس جماعة خنيفرة رقم 68 بتاريخ 30

غشت 2022 يتعلق بترقيم الأزقة غير المسماة بالجماعة

الترابية خنيفرة

إن رئيس جماعة خنيفرة؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان
1436 موافق 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي
رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

بناء على المرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 رجب 1400 الموافق
26 ماي 1980 حول تحديد شروط التنفيذ التلقائي للتدابير

حي اسكا	زنقة 6 مجموعة ج	حي الفتح	زنقة 66
حي اسكا	زنقة 7 مجموعة ج	حي تيزي تركاغت الفتح	زنقة 1
حي اسكا	زنقة 8 مجموعة ج	حي تيزي تركاغت الفتح	زنقة 2
حي اسكا	زنقة 9 مجموعة ج	حي تيزي تركاغت الفتح	زنقة 3
حي اسكا	زنقة 10 مجموعة ج	حي تيزي تركاغت الفتح	زنقة 4
حي اسكا	زنقة 11 مجموعة ج	حي تيزي تركاغت الفتح	زنقة 5
حي اسكا	زنقة 12 مجموعة ج	حي تيزي تركاغت الفتح	زنقة 6
حي اسكا	زنقة 13 مجموعة ج	حي تيزي تركاغت الفتح	زنقة 7
حي اسكا	زنقة 14 مجموعة ج	حي تيزي تركاغت الفتح	زنقة 8
حي اسكا	زنقة 15 مجموعة ج	حي اسكا	زنقة 2 مكرر
حي اسكا	زنقة 16 مجموعة ج	حي اسكا	زنقة 3 مكرر
حي اسكا	زنقة 17 مجموعة ج	حي اسكا	زنقة 4 مكرر
حي اسكا	زنقة 18 مجموعة ج	حي اسكا	زنقة 11
حي تيزي تركاغت اسكا	زنقة 1	حي اسكا	زنقة 11 مكرر
حي تيزي تركاغت اسكا	زنقة 2	حي اسكا	مجموعة س
حي تيزي تركاغت اسكا	زنقة 3	حي اسكا	زنقة 2 مجموعة س
حي تيزي تركاغت اسكا	زنقة 4	حي اسكا	زنقة 19 مجموعة س
حي تيزي تركاغت اسكا	زنقة 5	حي اسكا	زنقة مجموعة 20 س
حي تيزي تركاغت اسكا	زنقة 6	حي اسكا	زنقة 21 مجموعة س
حي تيزي تركاغت اسكا	زنقة 7	حي اسكا	زنقة 22 مجموعة س
حي تيزي تركاغت اسكا	زنقة 8	حي اسكا	زنقة 23 مجموعة س
حي تيزي تركاغت اسكا	زنقة 9	حي اسكا	زنقة 24 مجموعة س
حي تيزي تركاغت اسكا	زنقة 10	حي اسكا	زنقة 25 مجموعة س
حي تيزي تركاغت اسكا	زنقة 11	حي اسكا	زنقة 26 مجموعة س
حي اسكا	بلوك مجموعة ب	حي اسكا	زنقة 27 مجموعة س
حي اسكا	زنقة 5 مكرر مجموعة ب	حي اسكا	زنقة 28 مجموعة س
حي اسكا	زنقة 6 مكرر مجموعة ب	حي اسكا	زنقة 29 مجموعة س
حي اسكا	زنقة 7 مكرر مجموعة ب	حي اسكا	زنقة 30 مجموعة س
حي اسكا	زنقة 8 مكرر مجموعة ب	حي اسكا	زنقة 31 مجموعة س
حي اسكا	بلوك مجموعة د	حي اسكا	زنقة 32 مجموعة س
حي اسكا	زنقة 1 مجموعة د	حي اسكا	زنقة 33 مجموعة س
حي اسكا	زنقة 2 مجموعة د	حي اسكا	زنقة 34 مجموعة س
حي اسكا	زنقة 3 مجموعة د	حي اسكا	زنقة 35 مجموعة س
حي اسكا	زنقة 4 مجموعة د	حي اسكا	زنقة 36 مجموعة س
حي اسكا	زنقة 5 مجموعة د	حي اسكا	بلوك مجموعة ج
حي اسكا	زنقة 6 مجموعة د	حي اسكا	زنقة 1 مجموعة ج
حي اسكا	زنقة 7 مجموعة د	حي اسكا	زنقة 2 مجموعة ج
حي اسكا	زنقة 8 مجموعة د	حي اسكا	زنقة 3 مجموعة ج
حي اسكا	زنقة 9 مجموعة د	حي اسكا	زنقة 4 مجموعة ج
حي اسكا	زنقة 10 مجموعة د	حي اسكا	زنقة 5 مجموعة ج

حي اسكا	زنقة 33	حي اسكا	زنقة 11 مجموعة د
حي اسكا	بلوك مجموعة هـ	حي اسكا	زنقة 12 مجموعة د
حي اسكا	زنقة 1 مجموعة هـ	حي اسكا	زنقة 13 مجموعة د
حي اسكا	زنقة 2 مجموعة هـ	حي اسكا	زنقة 14 مجموعة د
حي اسكا	زنقة 3 مجموعة هـ	حي اسكا	زنقة 15 مجموعة د
حي اسكا	زنقة 4 مجموعة هـ	حي اسكا	زنقة 16 مجموعة د
حي اسكا	زنقة 5 مجموعة هـ	حي اسكا	زنقة 17 مجموعة د
حي اسكا	زنقة 6 مجموعة هـ	حي اسكا	زنقة 18 مجموعة د
حي اسكا	زنقة 7 مجموعة هـ	حي اسكا	زنقة 19 مجموعة د
حي اسكا	زنقة 8 مجموعة هـ	حي اسكا	زنقة 20 مجموعة د
حي اسكا	زنقة 9 مجموعة هـ	حي اسكا	زنقة 21 مجموعة د
حي اسكا	زنقة 10 مجموعة هـ	حي اسكا	بلوك مجموعة فـ
حي اسكا	زنقة 11 مجموعة هـ	حي اسكا	زنقة 1 مجموعة فـ
حي اسكا بوازو	زنقة 11	حي اسكا	زنقة 2 مجموعة فـ
حي اسكا بوازو	زنقة 12	حي اسكا	زنقة 3 مجموعة فـ
حي اسكا بوازو	زنقة 13	حي اسكا	زنقة 4 مجموعة فـ
حي اسكا بوازو	زنقة 14	حي اسكا	زنقة 5 مجموعة فـ
	<u>الملحق الإداري الثالثة</u>	حي اسكا	زنقة 6 مجموعة فـ
<u>الموقع</u>	<u>الزنقة</u>	حي اسكا	زنقة 7 مجموعة فـ
حي حدو نجليزية	زنقة 1	حي اسكا	زنقة 8 مجموعة فـ
حي النجاح	زنقة 6	حي اسكا	زنقة 9 مجموعة فـ
حي النجاح	زنقة 7	حي اسكا	زنقة 10 مجموعة فـ
حي النجاح	زنقة 8	حي اسكا	زنقة 11 مجموعة فـ
حي النجاح	زنقة 9	حي اسكا	زنقة 12 مجموعة فـ
الحي الصناعي	زنقة 1	حي اسكا	زنقة 13 مجموعة فـ
الحي الصناعي	زنقة 2	حي اسكا	زنقة 14 مجموعة فـ
الحي الصناعي	زنقة 3	حي اسكا	زنقة 15 مجموعة فـ
حي الرجاء في الله	زنقة 1	حي اسكا	زنقة 16 مجموعة فـ
حي الرجاء في الله	زنقة 2	حي اسكا	زنقة 17 مجموعة فـ
حي الرجاء في الله	زنقة 3	حي اسكا	زنقة 18 مجموعة فـ
حي الرجاء في الله	زنقة 4	حي اسكا	زنقة 19 مجموعة فـ
حي الرجاء في الله	زنقة 5	حي اليوسفي	زنقة 1
حي الرجاء في الله	زنقة 5 مكرر	حي اليوسفي	زنقة 2
حي الرجاء في الله	زنقة 6	حي اليوسفي	زنقة 3
حي الرجاء في الله	زنقة 7	حي اسكا	زنقة 26 مكرر
حي الرجاء في الله	زنقة 8	حي اسكا	زنقة 27
حي الرجاء في الله	زنقة 9	حي اسكا	زنقة 28
حي الرجاء في الله	زنقة 9 مكرر	حي اسكا	زنقة 30
حي الرجاء في الله	زنقة 10	حي اسكا	زنقة 31
حي الرجاء في الله	زنقة 11	حي اسكا	زنقة 32

حي المسيرة السفلى	زنقة 7 مكرر	حي الرجاء في الله	زنقة 12
حي المسيرة السفلى	زنقة 8 مكرر	حي الرجاء في الله	زنقة 13
حي المسيرة السفلى	زنقة 9 مكرر	حي الرجاء في الله	زنقة 13 مكرر
حي المسيرة السفلى	زنقة 10 مكرر	حي الرجاء في الله	زنقة 14
حي المسيرة السفلى	زنقة 10	حي الرجاء في الله	زنقة 15
حي المسيرة السفلى	زنقة 11	حي الرجاء في الله	زنقة 16
حي المسيرة السفلى	زنقة 12	حي الرجاء في الله	زنقة 17
حي المسيرة السفلى	زنقة 13	حي الحاج حدو	زنقة 1
حي المسيرة السفلى	زنقة 14	حي الحاج حدو	زنقة 2
حي المسيرة السفلى	زنقة 14 مكرر	حي الحاج حدو	زنقة 3
حي المسيرة السفلى	زنقة 16 مكرر	حي الحاج حدو	زنقة 4
حي المسيرة السفلى	زنقة 17	حي الحاج حدو	زنقة 5
حي المسيرة السفلى	زنقة 18 مكرر	حي الحاج حدو	زنقة 6
حي المسيرة السفلى	زنقة 19	حي الحاج حدو	زنقة 7
حي المسيرة السفلى	زنقة 20	حي الكورس	زنقة 58
حي المسيرة السفلى	زنقة 21	حي الكورس	زنقة 59
حي المسيرة السفلى	زنقة 21 مكرر	حي الكورس	زنقة 60
حي المسيرة السفلى	زنقة 22	حي الكورس	زنقة 61
حي المسيرة السفلى	زنقة 23	حي المسيرة السفلى	زنقة 1 مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 23 مكرر	حي المسيرة السفلى	زنقة 4 مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 24	حي المسيرة السفلى	زنقة 5 مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 24 مكرر	حي المسيرة السفلى	زنقة 5 مكرر مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 25	حي المسيرة السفلى	زنقة 6 مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 28 مكرر	حي المسيرة السفلى	زنقة 7 مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 30	حي المسيرة السفلى	زنقة 8 مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 30 مكرر	حي المسيرة السفلى	زنقة 9 مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 31	حي المسيرة السفلى	زنقة 13 مكرر مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 32	حي المسيرة السفلى	زنقة 16 مكرر مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 33	حي المسيرة السفلى	زنقة 17 مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 34	حي المسيرة السفلى	زنقة 18 مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 34 مكرر	حي المسيرة السفلى	زنقة 20 مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 35	حي المسيرة السفلى	زنقة 21 مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 36	حي المسيرة السفلى	زنقة 22 مجموعة أ
حي المسيرة السفلى	زنقة 37	حي المسيرة السفلى	زنقة 1 مكرر مجموعة ب
حي المسيرة السفلى	زنقة 38	حي المسيرة السفلى	زنقة 2 مكرر
حي المسيرة السفلى	زنقة 39	حي المسيرة السفلى	زنقة 3 مكرر
حي المسيرة السفلى	زنقة 40	حي المسيرة السفلى	زنقة 4 مكرر
حي المسيرة السفلى	زنقة 41	حي المسيرة السفلى	زنقة 5
حي المسيرة السفلى	زنقة 42	حي المسيرة السفلى	زنقة 5 مكرر
المسيرة الوسطى مجموعة أ	زنقة رقم 1	حي المسيرة السفلى	زنقة 6 مكرر

زققة 11	المسيرة العليا مجموعة ب	زققة رقم 1 مكرر	حي اوسحاق
زققة 12	المسيرة العليا مجموعة ب	زققة رقم 21	حي اسحاق
زققة 13	المسيرة العليا مجموعة ب	زققة رقم 34	حي اسحاق
زققة 14	المسيرة العليا مجموعة ب	زققة رقم 70 مكرر	حي الزيتون 1
زققة 15	المسيرة العليا مجموعة ب	زققة رقم 4	حي الزيتون 2
زققة 16	المسيرة العليا مجموعة ب	زققة رقم 5	حي الزيتون 2
زققة 17	المسيرة العليا مجموعة ب	زققة رقم 6	حي الزيتون 2
زققة 18	المسيرة العليا مجموعة ب	زققة رقم 7	حي الزيتون 2
زققة 19	المسيرة العليا مجموعة ب	زققة رقم 18	حي موحى اوبوعزة
زققة 20	المسيرة العليا مجموعة ب	زققة رقم 49 مكرر	حي امالو اغريبن

الفصل الرابع

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ بمجرد المصادقة عليه من طرف السلطة الإدارية للمراقبة.

الفصل الخامس

يعهد بتنفيذ هذا القرار الى السيد مدير مصالح جماعة خنيفرة ورؤساء الأقسام والمصالح الجماعية المختصة والسلطات المحلية والمصالح الخارجية للإدارات العمومية والأجهزة الأمنية كل في دائرة اختصاصه

الفصل السادس

ينشر هذا القرار بعد المصادقة عليه طبقا للقانون من طرف السلطات المختصة بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

وحرر بخنيفرة في 30 غشت 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي خنيفرة، توجي مصطفى

النائب الخامس لرئيس المجلس الجماعي

اشر عليه من طرف سلطة المراقبة الإدارية

عن العامل وبأمر منه الكاتب العام

إمضاء عبد المجيد تبجمات

قرار تنظيمي لرئيس مجلس جماعة بوجنيبة رقم 34 بتاريخ

07 نونبر 2022 يقضي بتغيير أشجار الليمون بأشجار بديلة

بشوارع مدينة بوجنيبة

إن رئيس مجلس جماعة بوجنيبة ؛

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات

الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20

رمضان 1436 (7 يوليوز 2015).

وبناء على تقرير لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة المنعقدة في

اجتماع لها بتاريخ 26 شتنبر 2022.

زققة 21	المسيرة العليا مجموعة ب
زققة 22	المسيرة العليا مجموعة ب
زققة 23	المسيرة العليا مجموعة ب
زققة 24	المسيرة العليا مجموعة ب
زققة 1	المسيرة العليا مجموعة س
زققة 2	المسيرة العليا مجموعة س
زققة 3	المسيرة العليا مجموعة س
زققة 4	المسيرة العليا مجموعة س
زققة 5	المسيرة العليا مجموعة س
زققة 6	المسيرة العليا مجموعة س
زققة 7	المسيرة العليا مجموعة س
زققة 8	المسيرة العليا مجموعة س
زققة 9	المسيرة العليا مجموعة س
زققة 10	المسيرة العليا مجموعة س
زققة 11	المسيرة العليا مجموعة س
زققة 12	المسيرة العليا مجموعة س
زققة 13	المسيرة العليا مجموعة س
زققة 14	المسيرة العليا مجموعة س
زققة 15	المسيرة العليا مجموعة س

الملحق الإداري الرابعة

الزققة	الموقع
زققة رقم 20	حي سيدي بوزكاغت
زققة رقم 28	حي سيدي بوزكاغت
زققة رقم 36	حي لاسيري
زققة رقم 32 مكرر	حي بولحيا
زققة رقم 34 مكرر	حي بولحيا
زققة رقم 36	حي بولحيا
زققة رقم 1 مكرر	حي تزارت تعراضن 1
زققة رقم 6 مكرر	حي تزارت تعراضن 1
زققة رقم 19	حي تزارت تعراضن 1

المادة الأولى

تتألف إدارة جماعة بني يخلف من مديرية المصالح، مكتب التعمير و البيئة و الأشغال و الممتلكات، مكتب الشؤون المالية و الإقتصادية، مكتب الشؤون الإدارية و القانونية، مكتب حفظ الصحة، خلية التدقيق الداخلي و مكتب الضبط، بالإضافة إلى الكتابة الخاصة للرئيس و مكتب التواصل والعلاقات العامة.

المادة الثانية

يساعد مدير المصالح رئيس المجلس في ممارسة صلاحياته ويتولى تحت مسؤولية الرئيس و مراقبته، الإشراف على إدارة الجماعة، و تنسيق العمل الإداري بمصالحها و السهر على حسن سيره. و يقدم تقارير لرئيس المجلس كلما طلب منه ذلك.

المادة الثالثة

تناط بمكتب التعمير و البيئة والأشغال و الممتلكات ، الإختصاصات التالية:

- الممتلكات و الأليات.

- التخطيط و تدبير المجال و شؤون البيئة.

- الأشغال و الصيانة

- الدراسات و الصفقات.

المادة الرابعة

تناط بمكتب الشؤون المالية و الإقتصادية الإختصاصات التالية:

- الموارد المالية.

- الميزانية و المحاسبة.

- الشؤون الإقتصادية

- الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية.

المادة الخامسة

تناط بمكتب الشؤون الإدارية و القانونية الإختصاصات التالية:

- الموارد البشرية.

- الحالة المدنية و المصادقة على الوثائق.

- شؤون المجلس.

- الأرشيف و التوثيق.

المادة السادسة

تناط بمكتب حفظ الصحة المهام والخدمات المتعلقة بإجراءات الوقاية و حفظ الصحة العامة و حماية البيئة بالنفوذ الترابي للجماعة.

ورغبة في إضفاء جمالية أكثر على شوارع مدينة بوجنيبة.

وبناء على مداوات المجلس الجماعي لبوجنيبة خلال دورته العادية لشهر أكتوبر 2022 المنعقدة بتاريخ 06 أكتوبر 2022 يقرر ما يلي:

الفصل الاول ؛

تغيير أشجار الليمون المغروسة بشوارع مدينة بوجنيبة بأشجار بديلة ومناسبة.

الفصل الثاني:

يسند تنفيذ هذا القرار إلى السيد رئيس المصلحة التقنية بالجماعة بتنسيق مع جميع المصالح المختصة.

الفصل الثالث؛

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ إبتداء من تاريخه وينشر بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر ببوجنيبة في 07 نونبر 2022

إمضاء: رئيس مجلس جماعة بوجنيبة، عبد الصمد خناني

قرار لرئيس مجلس جماعة بني يخلف عدد 476 بتاريخ 09 شتنبر 2022 يقضي بتنظيم إدارة جماعة بني يخلف وتحديد اختصاصاتها.

إن رئيس مجلس جماعة بني يخلف؛

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات و لا سيما المواد 94 و 118 و 126 منه.

وبناء على منشور السيد وزير الداخلية عدد 43 بتاريخ 28 يوليوز 2016 حول تنظيم إدارات الجماعات.

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم D4790 بتاريخ 06 غشت 2018 حول التعيين في المناصب العليا بإدارات الجماعات الترابية و هيئاتها و نظام التعويضات عن المسؤولية.

وبناء على مقرر رقم 2022/19 بتاريخ 11 غشت 2022، المتخذ في إطار الدورة الاستثنائية لمجلس جماعة بني يخلف بخصوص النقطة المتعلقة بالتداول في شأن تعيين تنظيم إدارة الجماعة و تحديد اختصاصاتها.

وبناء على مراسلة السيد عامل إقليم خريبكة رقم 4092 بتاريخ 21 يونيو 2022 بشأن تعيين الهيكل التنظيمي للجماعة.

يقرر ما يلي:

قرارات التفويض

التفويض في المهام والإمضاء

قرار لرئيس مجلس جماعة خريبكة رقم 90 بتاريخ 7 نونبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام والإمضاء

إن رئيس مجلس جماعة خريبكة ؛

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد عبد الجليل الجعداوي، النائب السابع للرئيس؛ إمضاه على رخص الربط بشبكة الماء الصالح للشرب.

الفصل الثاني

يسري العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع.

الفصل الثالث:

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر بخريبكة في 07 نونبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الزكراني.

قرار لرئيس مجلس جماعة خريبكة رقم 93 بتاريخ 25 نونبر 2022 يتعلق بالتفويض في المهام والإمضاء

إن رئيس مجلس جماعة خريبكة:

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (الموافق 7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 102 منه؛

بمقتضى القانون رقم 37.99 الصادر بتاريخ 5 رجب 1423 الموافق ل 3 أكتوبر 2002 المتعلق بالحالة المدنية؛

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد : عبد الهادي لطرش رتبة الإدارية: تقني من الدرجة الثانية، ليقوم بمهام وإمضائه على جميع الشواهد الإدارية الصادرة عن مكتب الحالة المدنية بالملحقة الإدارية الثانية بجماعة خريبكة.

الفصل الثاني

يسري العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

المادة السابعة

تتولى خلية التدقيق الداخلي تحت اشراف رئيس المجلس وبالتنسيق مع مدير المصالح مهمة المراقبة الداخلية والافتحاص، والعمل على اعداد تقارير حول حصيلة تدير مصالح الجماعة.

المادة الثامنة

تناط بمكتب الضبط مهمة ضبط المراسلات الإدارية الواردة على الجماعة و الصادرة عنها.

المادة التاسعة

يسري تطبيق الهيكل التنظيمي لإدارة جماعة بني يخلف ابتداء من تاريخ التأشير على هذا القرار من طرف عامل الإقليم.

المادة العاشرة

ينشر هذا القرار رفقة الهيكل التنظيمي للجماعة بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

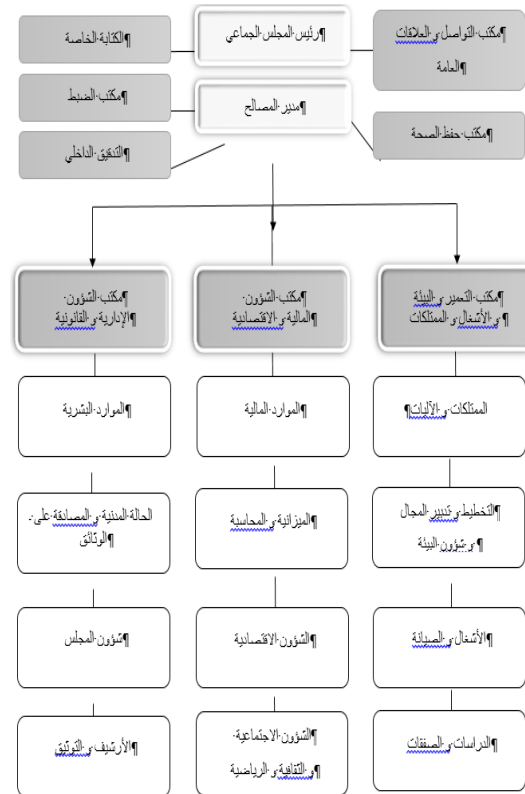
حرر بني يخلف، في 09 شتنبر 2022

الإمضاء: رئيس مجلس جماعة بني يخلف، الطويل الصحراوي

خريبكة، في 11 أكتوبر 2022

تأشير السيد عامل الإقليم

الهيكل التنظيمي لإدارة جماعة بني يخلف



بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر بتاريخ 25 رجب 1423 موافق 03 أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية.

بمقتضى المرسوم رقم 2.44.656 الصادر بتاريخ 2 شعبان 1423 موافق ل 09 أكتوبر 2002 بتطبيق القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية.

يقرر مايلي

الفصل الأول

يلغي رئيس المجلس الجماعي القرار رقم 09 بتاريخ 28 أكتوبر 2021 للسيد لبصير لحروري مساعد إداري من الدرجة الثانية السلم 7 مهام توقيع مختلف الوثائق والشواهد الإدارية المتعلقة بالحالة المدنية بالملحقة الإدارية الأولى

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من يوم الثلاثاء 12 شتنبر 2022.

وحرر بوادي زم في 09 شتنبر 2022

إمضاء: رئيس جماعة وادي زم، محمد بنبيكة

قرار لرئيس مجلس جماعة بني سمير عدد 83 بتاريخ 7 نونبر 2022 يقضى بتفويض الامضاء في مجال التدبير الاداري

إن رئيس المجلس جماعي بني سمير؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 الموافق ل 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الاساسي للوظيفة العمومية حسبما وقع تغييره وتتميمه؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 موافق 07 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 104 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.77.739 بتاريخ 13 شوال 1397 الموافق ل 27 شتنبر 1997 بمثابة النظام الخاص بموظفي الجماعات المحلية كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبناء على القرار رقم 19/94 بتاريخ 26 دجنبر 2019 بشأن تعيين السيد بوصفية البكاي مديرا للمصالح بجماعة بني سمير؛

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد بوصفية البكاي ، متصرف من الدرجة الأولى

الفصل الرابع

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر بخريبكة في 25 نونبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الزكراني.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوادي زم عدد 12 بتاريخ 09 شتنبر 2022 يقضى بتفويض مهام توقيع مختلف الوثائق والشواهد الإدارية.

إن رئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم؛

بناء على القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه وتطبيقه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)؛

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 2 رمضان 1333 (25 يوليو 1915) المتعلق بتثبيت الإمضاء كما وقع تغييره وتتميمه؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1.09.02 الصادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها؛

يقرر مايلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد عبد السلام الناجي ،مساعد إداري من الدرجة الثانية سلم 7 ،مهام توقيع مختلف الوثائق والشواهد الإدارية المتعلقة بالحالة المدنية بالملحقة الإدارية الأولى.

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من 09 شتنبر 2022..

و حرر بوادي زم في 09 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس جماعة وادي زم، محمد بنبيكة.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوادي زم عدد 08 بتاريخ 09 شتنبر 2022 يقضى بإلغاء قرار رقم 08 بتاريخ 08 شتنبر 2021 القاضي بتفويض مهام توقيع مختلف الوثائق والشواهد الإدارية المتعلقة بالحالة المدنية بالملحقة الإدارية الأولى.

إن رئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم؛

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوادي زم عدد 11 بتاريخ 09
شتنبر 2022 يقضي بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم،
بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20
رمضان 1436 (07 يوليوز 2015)؛
وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 2 رمضان 1333 (25
يوليو 1915) المتعلق بتثبيت الإمضاء كما وقع تغييره وتتميمه؛
وبناء على الظهير الشريف رقم 1.09.02 الصادر في 22 من صفر
1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 45.08 المتعلق
بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها؛
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد عبد السلام الناجي، مساعد إداري من الدرجة
الثانية، مهام ضابط الحالة المدنية بالملحقة الإدارية الأولى.

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من 12 شتنبر 2022 .
وحرر بوادي زم في 09 شتنبر 2022.
الإمضاء: رئيس جماعة وادي زم، محمد بنبيكة.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم رقم 16 بتاريخ
17 أكتوبر 2022 يقضي بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم،
بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20
رمضان 1436 (07 يوليوز 2015)؛
وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 رمضان 1333 (25
يوليو 1915) المتعلق بتثبيت الإمضاء كما وقع تغييره وتتميمه؛
وبناء على الظهير الشريف رقم 1.09.02 الصادر في 22 من صفر
1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 45.08 المتعلق
بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها؛
يقرر ما يلي:

مدير المصالح بإدارة جماعة بني سمير، الإمضاء في مجال التدبير
الإداري ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار من تاريخ توقيعه ويعهد بتنفيذه الى كل
من المعني ومصالح جماعة بني سمير كل في دائرة اختصاصه.

الفصل الثالث

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية، كما
يعلق ويبلغ للعموم بجميع الوسائل المتاحة.

وحرر ببني سمير في 7 نونبر 2022:-

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، عبد الرحيم بن الشريفي.

التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية

قرار لرئيس المجلس الجماعي لوادي زم عدد 10 بتاريخ 09
شتنبر 2022 يقضي بإلغاء قرار رقم 08 بتاريخ 08 شتنبر 2021 .

إن رئيس المجلس الجماعي لمدينة وادي زم،
بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20
رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)؛
وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر بتاريخ 25
رجب 1423 (03 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 37.99
المتعلق بالحالة المدنية؛
وبمقتضى المرسوم رقم 2.99.665 الصادر بتاريخ 2 شعبان
1423 موافق ل 09 أكتوبر 2002 بتطبيق القانون رقم 37.99
المتعلق بالحالة المدنية،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغي رئيس المجلس الجماعي القرار رقم 08 بتاريخ 28 أكتوبر
2021 للسيد لبصير لحروري، مساعد إداري من الدرجة الثانية
السلم 7، مهام ضابط الحالة المدنية بالملحقة الإدارية الأولى.

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من يوم الثلاثاء 12 شتنبر 2022.
وحرر بوادي زم في 09 شتنبر 2022.
الإمضاء: رئيس جماعة وادي زم، محمد بنبيكة.

الفصل الأول

يفوض للسيد حسن ممدوح، موظف جماعي متصرف، مهام ضابط الحالة المدنية وتوقيع مختلف الوثائق والشواهد الإدارية المتعلقة بالحالة المدنية بالملحقة الإدارية الثالثة.

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من 17 أكتوبر 2022.

وحرر بخريبكة في 17 أكتوبر 2022.

الإمضاء: رئيس جماعة وادي زم، محمد بنبيكة.

قرار لرئيسة المجلس الجماعي لبني زرننتل رقم 2022/08

بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيسة المجلس الجماعي، ضابط الحالة المدنية لجماعة بني زرننتل،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113

المتعلق بالجماعات وخصوصا الفقرة الأولى من المادة 102 منه؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.21.81 الصادر بتاريخ 03 ذي الحجة 1442 (14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون رقم 21.

36 المتعلق بالحالة المدنية و خاصة المادة 06 منه،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد محمد بن الراضي، رتبته الإدارية: مساعد تقني الدرجة الثالثة المرسم والعامل بمصالح هذه الجماعة، القيام بمهام ضابط الحالة المدنية بمكتب جماعة بني زرننتل الذي يقع مقره بمقر الجماعة ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

الفصل الثالث

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية

و حرر ببني زرننتل في 19 دجنبر 2022

إمضاء: رئيسة المجلس الجماعي، هدى لقمير

جهة الدار البيضاء- سطات

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس العمالات والأقاليم
ورؤسائها

إحداث اللجنة التقنية المكلفة بإحداث هيئة المساواة وتكافؤ
الفرص ومقاربة النوع

قرار لرئيس المجلس الإقليمي لبني سليمان رقم 2022/03
بتاريخ 11 مايو 2022 يتعلق بإحداث اللجنة التقنية المكلفة
بإحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع

إن رئيس المجلس الإقليمي لبني سليمان،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 من
رمضان 1436 هـ الموافق ل 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون
التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

قرر ما يلي:

الفصل الأول

تحدث على صعيد مجلس إقليم بنسليمان لجنة تقنية مكلفة
بإحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع مكونة من
السادة:

- عبد العالي بونصر: النائب الأول لرئيس مجلس إقليم بنسليمان؛

- هند بوعمرى: النائبة الثانية لرئيس مجلس إقليم بنسليمان؛

- طارق الخياري: النائب الثالث لرئيس مجلس إقليم بنسليمان؛

- حمزة بن بزريع: كاتب المجلس؛

- نزهة عفيري: رئيسة لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة؛

- خليل بوعبيد: رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش
الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة؛

- عبد العلي نيتلحسن: رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة؛

- علي الدرسي: مدير شؤون الرئاسة والمجلس؛

- هبيجة عوسير: مكلفة بديوان السيد رئيس مجلس إقليم
بنسليمان.

الفصل الثاني

تسند لهذه اللجنة و بتشاور دائم مع رئيس مجلس إقليم
بنسليمان المهام التالية:

- تحضير الوسائل العملية لانتقاء تشاركي؛

- تنظيم لقاءات مع الجمعيات من أجل التحسيس

والتواصل حول الهيئة؛

وبناء على مقتضيات النظام الداخلي لمجلس إقليم بنسليمان خاصة المواد من 62 إلى 65 منه؛

وبناء على قرار السيد رئيس مجلس الإقليم رقم 2022/03 الصادر بتاريخ 11 ماي 2022 و المتعلق بإحداث لجنة تقنية مكلفة بإحداث هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقارنة النوع؛

وبناء على مقرر مجلس إقليم بنسليمان المتخذ خلال أشغال الدورة العادية لشهر يونيو 2022 المنعقدة بتاريخ 13 يونيو 2022، القاضي بالموافقة على إحداث هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقارنة النوع بمجلس إقليم بنسليمان،

قرر ما يلي :

الفصل الأول

تحدث على صعيد مجلس إقليم بنسليمان هيئة استشارية بمشاركة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الإقليمية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة و تكافؤ الفرص و مقارنة النوع .

الفصل الثاني

تتشكل هذه الهيئة من شخصيات تنتهي إلى جمعيات محلية و فعاليات من المجتمع المدني على الشكل التالي:

- تحضير دعوة للتعبير عن الاهتمام لعضوية هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقارنة النوع؛

- دعم تنظيم و تديير اجتماعات الهيئة و توفير الشروط المادية و اللوجستكية (قاعة، أدوات الكترونية، لوازم من أجل اجتماعات الهيئة..)

- تتبع أشغال الهيئة دوريا و بتشاور مع أعضائها.

الفصل الثالث

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى السيد المدير العام لمصالح مجلس إقليم بنسليمان.

و حرر ببسليمان في 11 مايو 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الإقليمي ، عبد الفتاح الزردي

قرار لرئيس المجلس الإقليمي لبسليمان رقم 2022/04 بتاريخ 20 مايو 2022 يتعلق بإحداث هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقارنة النوع

إن رئيس المجلس الإقليمي لبسليمان،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 من رمضان 1436 هـ الموافق ل 7 يوليو 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، ولاسيما المادة 111 منه؛

الاسم الكامل	الاسم اسم الجمعية	الاهتمام أو النشاط المزاو
1 عبد الغاني شوكير	م. مدارس القايد حمودة - فضالات	تربوي
2 محمد برشة	منظمة بدائل للطفولة والشباب - بنسليمان	ثقافي- تربوي-اجتماعي
3 كلثوم مندودي	اليد في اليد للتربية و التكوين - بنسليمان	ثقافي- ترفيهي- تكويني-اجتماعي
4 سعيد العطواني	الانفتاح للثقافة و التنمية - بنسليمان	ثقافي- تكويني- رياضي -اجتماعي
5 ثورية الشنتوي	فضاء الأفق للعمل الجمعي - بنسليمان	الطفولة - تكوين المربيات
6 محمد حوري	جميعا من أجل الصحة- بنسليمان	الصحة
7 زهي رعسوي	النور للتنمية المستدامة - أحلاف	تنموي
8 فتيحة راجي	أشخص ذاتي - بنسليمان	التكوين الفلاحي - التأطير - الإرشاد
9 أيوب الحرفوي	الشعلة للتربية و الثقافة - بنسليمان	ثقافي- تكويني
10 عباس معروف	نور أولاد زيان - موالين الواد	تعليمي - صحي -بيبي
11 نجاة بيل	الشروق للتربية و التكوين - بوزنيقة	اجتماعي- تربوي- ترفيهي
12 خديجة يعقوبي	مركز الدراسات و الأبحاث للتنمية و التكوين - بنسليمان	ثقافي - اجتماعي - خيري
13 سعاد الفيتاس	عيون الأمل لإعاقة بصرية بلا حدود - بنسليمان	ثقافي - تطيري تربوي- صحي
14 محمد الصحراوي	النهضة للتنمية و التضامن - شراط	ثقافي - تنموي
15 أشرف النصيري	منتدى الشباب المغربي للألفية الثالثة - المنصورية	الشباب

الفصل الثالث

يقوم أعضاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بتأسيس مكتب الهيئة المكون من الرئيس ونائبه وال كاتب العام ونائيه ومكلف بالتواصل ونائيه.

الفصل الرابع

تعد الهيئة نظامها الداخلي ويلتزم كل أعضائها باحترام المقتضيات المتضمنة به ويسهر رئيسها على حسن تطبيقه وذلك بعد الموافقة عليه.

الفصل الخامس

يستمر عمل هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقاربة النوع طيلة مدة انتداب مجلس إقليم بنسليمان.

و حرر بنسليمان في 20 مايو 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الإقليمي لبنسليمان، عبد الفتاح الزردي.

قرار لرئيس المجلس الإقليمي لبنسليمان عدد 06 بتاريخ 05 نونبر 2022 يتعلق بإحداث لجنة لتتبع وتقييم أداء حافلات النقل المدرسي وسيارات الإسعاف والشاحنات الممنوحة للجماعات الترابية التابعة للإقليم

رئيس المجلس الإقليمي لبنسليمان،

بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 30 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم؛

وتفعيلا لمقتضيات اتفاقيات الشراكة المتعلقة باقتناء وتدير حافلات النقل المدرسي وسيارات الإسعاف والشاحنات الممنوحة للجماعات الترابية التابعة للإقليم، لاسيما المواد المتعلقة بالتتبع والمراقبة والتقييم؛

قرر مايلي:

الفصل الأول

تحدث على صعيد إدارة مجلس إقليم بنسليمان لجنة لتتبع وتقييم أداء حافلات النقل المدرسي وسيارات الإسعاف والشاحنات الممنوحة من طرف مجلس الإقليم للجماعات التابعة للإقليم مكونة من السادة:

خليل بوعبيد: رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة كرئيس للجنة؛

بوشري الخبيري: نائبة رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة كنائبة لرئيس للجنة؛

عبد الحليم امحمدي: رئيس مصلحة التنمية القروية وتأهيل المجال واللوجستيك عضو للجنة؛

لكبير أزهور: موظف مكلف بإعداد وتتبع الاتفاقيات عضو للجنة.

الفصل الثاني

يعهد بتنفيذ مقتضيات هذا القرار إلى كل أعضاء اللجنة السالفة الذكر.

الفصل الثالث

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

وحرر بإقليم بنسليمان بتاريخ 05 أكتوبر 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الإقليمي لبنسليمان، عبد الفتاح زردي

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

الشرطة الإدارية

المحلفين في مجالات بإحداث فرقة المرأقين في مجالات الشرطة الشرطة الإدارية

قرار تنظيمي لرئيس مجلس جماعة مديونة بتاريخ 28 يوليوز

2022 يتعلق بإحداث فرقة المرأقين المحلفين في مجالات

الشرطة الإدارية بجماعة مديونة.

إن رئيس جماعة مديونة؛

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 الموافق (07 يوليوز 2015)؛

بناء على القانون رقم 06.47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.195 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 20.07 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442 (31 دجنبر 2020).

بناء على القانون رقم 15.97 المتعلق بمدونة تحصيل الديون العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 محرم 1421 الموافق (3 ماي 2000)؛

بناء على القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم

الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011)؛
 وبناء على القانون رقم 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.08 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010)؛
 وبناء على القرارات التنظيمية الجماعية الجاري بها العمل في مجالات الصحة وتنظيم الأنشطة التجارية والحرفية والصناعية واستغلال الملك الجماعي والسير والجولان المتخذة في إطار الشرطة الإدارية المخولة قانونا لرئيس المجلس الجماعي؛
 وبناء على القرار الجماعي رقم 15 بتاريخ 09 نوفمبر 2018 كما تم تعديله وتتميمه؛
 و بناء على مقرر مجلس جماعة مديونة عدد 07 المتخذ خلال دورته الاستثنائية بتاريخ 28 يوليوز 2022؛
 يقرر ما يلي:

القسم التمهيدي

الإحداث والتأليف والصلاحيات

الفصل الأول : الإحداث.

تحدث فرقة المراقبين المحلفين للقيام بمهام التتبع وتفعيل قرارات رئيس المجلس الجماعي المخولة له بحكم القانون في ميدان الشرطة الإدارية الجماعية بالنفوذ الترابي لجماعة مديونة . وتشمل مجالات مراقبة المحلات والمؤسسات التجارية والحرفية والصناعية والوقاية الصحية والنظافة والسكنية العمومية وحماية البيئة وسلامة المرور والتعمير والبناء وذلك طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

ويعتبر أفرادها مراقبين جماعيين محلفين تناط بهم مهام ضبط المخالفات وتحرير المحاضر وإعداد التقارير ولا يمارسون أي اختصاص من اختصاصات قوات الأمن العمومي أو الأجهزة الحكومية الأخرى في مجالات الشرطة الإدارية طبقا للقوانين والمساطر المعمول بها.

الفصل الثاني : التأليف.

تتألف الفرقة من موظفين جماعيين مرسمين محلفين ومراقبين تناط بهم مهام المراقبة وضبط المخالفات في ميادين الشرطة الإدارية الجماعية ويمثل كل فرد من أفرادها مجالا من مجالات الشرطة الإدارية المسندة لبعض المصالح الجماعية وتهم مجال تدخل المكتب الصحي الجماعي ، مصلحة الممتلكات والمرافق العمومية مصلحة التعمير والأشغال والبيئة والتخطيط ، مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية فضلا عن مصلحة الموارد المالية الجماعية وتزاول مهامها تحت إشراف مديرية المصالح بالجماعة (مكتب شؤون المجلس والشؤون القانونية والمنازعات والشرطة الإدارية).

1.16.124 بتاريخ 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016) المغير والمتمم للقانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)؛

بناء على القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 ذي الحجة موافق (17 يونيو 1992)؛

بناء على القانون رقم 94.12 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التحديد الحضري الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.48 بتاريخ 19 من رجب 1437 (27 أبريل 2016).

بناء على الظهير الشريف الصادر في 03 شوال عام 1332 الموافق (25 غشت 1914) الصادر بشأن الضابط المتعلق بالمحلات المضرة بالصحة والمحلات المزعجة والخطرة المغير بالظهير الشريف المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1352 الموافق 13 أكتوبر 1933 ، وكذلك الظهائر الشريفة الصادرة بتغييره وتتميمه؛

بناء على الظهير الشريف المؤرخ في 8 دجنبر 1915 المتعلق بالتدابير الصحية اللازمة لحماية الصحة بالمدن والمتمم بالظهير الشريف المؤرخ في 8 يوليوز 1938 المتعلق بنظافة المدن والمراكز الحضرية؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.401 الصادر في 122 جمادى الثانية 1378 (24 ديسمبر 1958) المتعلق بالإنذار المترتب عليه أداء غرامة لمعاقبة مرتكبي بعض المخالفات للنظم البلدية المتعلقة بالمحافظة على الصحة وحماية الأغراس كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 14.88 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.91 الصادر في 13 جمادى الأولى 1413 (19 نونبر 1992)؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1.69.89 الصادر في 23 ذي القعدة 1391 (31 يناير 1970) بشأن المحافظة على الطرق العمومية ومراقبة السير والجولان؛

بناء على القانون رقم 9.96 الصادر بتفيده الظهير الشريف رقم 1.97.03 بتاريخ 16 من رمضان 1417 (25 يناير 1997) القاضي بتتميم الظهير الشرف الصادر في 24 من صفر 1337 (30 نوفمبر 1918) في شأن الاحتلال المؤقت للأماكن العامة؛

بناء على المرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 رجب 1400 (26 ماي 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية؛

وبناء على القانون 13.83 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.83.108 بتاريخ محرم 1405 كما تم تغييره بالقانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذه الظهير

الفصل الثالث : الصلاحيات.

تحدد صلاحيات فرقة المراقبين المحلفين في القيام بالبحث ، المراقبة ، المعاينة وإثبات المخالفات بواسطة محاضر طبقا للإجراءات والتدابير الجاري بها العمل في ميادين الشرطة الإدارية الجماعية والتنسيق مع مختلف المصالح الإدارية الأخرى عند الاقتضاء.

ويخضع أفراد الفرقة بعد أداءهم اليمين طبقا للمسطرة المعمول بها للتكوين في المجالات المنوط بهم في ميدان الشرطة الإدارية. كما تحدد كيفية اشتغال عناصر الفرقة وأماكن انتشارها وكذا مواقيت العمل والمداومة بقرار من رئيس المجلس الجماعي.

القسم الأول

مجالات التدخل

الفصل الرابع : التحديد.

تحدد مجالات تدخل فرقة المراقبين المحلفين الجماعيين في مراقبة المحلات والمؤسسات المصنفة وغير المصنفة والوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية والبيئة والتعمير والبناء والسير والجولان واستغلال الملك الجماعي وفق النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في مجالات الشرطة الإدارية الجماعية.

الفصل الخامس : مجال مراقبة المحلات والمؤسسات المصنفة

وغير المصنفة.

تشمل المراقبة جميع الأنشطة بالمحلات التجارية والحرفية والصناعية المتواجدة بنفوذ تراب الجماعة طبقا للقرار التنظيمي الجماعي الجاري به العمل المتعلق بتحديد كيفية وشروط ممارستها وهي:

الأنشطة التجارية والحرفية والصناعية غير المنظمة التي من شأن مزاولتها أن تمس بالوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية وسلامة المرور أو تضر بالبيئة؛

استغلال المؤسسات المضرة أو المزعجة أو الخطيرة التي تدخل في اختصاصات رئيس المجلس الجماعي ، محلات بيع العقاقير والبقالة ومحلات الحلاقة وبيع العطور وبصورة عامة كل الأماكن التي يمكن أن تصنع أو تخزن أو تباع فيها مواد خطيرة؛

الفصل السادس : مجال الوقاية الصحية والنظافة والسكينة

العمومية وحماية البيئة.

تشمل المراقبة مجالات الوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية بجميع المحلات التجارية والحرفية والصناعية والمحلات العمومية طبقا للقرار الصعي الجماعي الجاري به العمل والنصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى وتهم:

* سلامة ونظافة المحلات المفتوحة للعموم خاصة المطاعم

والمقاهي والمخابز وقاعات الألعاب والمشاهد والمسارح وأماكن السباحة وكل الأماكن الأخرى المفتوحة للعموم.

*المساهمة في مراقبة جودة المواد الغذائية والمشروبات والتوابل المعروضة للبيع أو للاستهلاك العمومي.

* ضمان السكينة بالمحلات العمومية التي يقع فيها تجمهر الناس كالمواسم والأسواق ومحلات المشاهد أو الألعاب والميادين الرياضية والمقاهي والمساح وغيرها.

*المساهمة في حماية البيئة والغابات والمنتزهات والحدائق العمومية.

*نظافة المساكن والطرق وضبط وزجر ايداع النفايات بالوسط السكني والتخلص منها.

*مراقبة البنايات المهملة أو المهجورة أو الأيلة للسقوط.

*المساهمة في الحفاظ على المواقع الطبيعية والتراث التاريخي والثقافي وحمايتها طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

الفصل السابع : مجال التعمير والبناء.

يحدد مجال المراقبة في ميدان التعمير والبناء في ضبط الأفعال المخالفة لأحكام القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، والقانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والضوابط العامة أو الجماعية للبناء والتعمير.

وطبقا للقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء ولاسيما المادة 66 منه، يقتصر دور أفراد عناصر فرقة المراقبين المحلفين الجماعيين على إبلاغ رئيس المجلس الجماعي بالمخالفة التي بشأنها يتقدم بطلب القيام بالمراقبة إلى ضباط الشرطة القضائية أو مراقبي التعمير التابعين للوالي أو للعامل أو الإدارة المخولة لهم صفة ضباط الشرطة القضائية.

الفصل الثامن : مجال السير والجولان وسلامة المرور.

تشمل المراقبة مجالات التشوير والسير والجولان داخل المدينة ومدى تنفيذ القرارات التنظيمية الجماعية الجاري بها العمل وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى ، وتهم:

* سلامة المرور في الطرق العمومية ونظافتها وانارتها ورفع معرقلات السير عنها.

*المساهمة في مراقبة وتنظيم السير والجولان والوقوف بالطرق العمومية.

*مراقبة أماكن وقوف السيارات والعربات والشاحنات.

*مراقبة محطات وقوف سيارات الأجرة وعربات نقل البضائع.

*تتبع احترام علامات التشوير الطرقي داخل النفوذ الترابي للجماعة.

عناصر فرقة المحلفين من تعويضات وتحفيزات نظامية وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

يرتدي أفراد فرقة المراقبين المحلفين أثناء مزاولة مهامهم بذلة رسمية خاصة تميزهم عن غيرهم من أفراد القوات العمومية وستحدد مواصفات ونوع البذلة من طرف الجهة المسؤولة بالجماعة.

القسم الثالث

مقتضيات عامة

الفصل الثالث عشر:

يسند بتنفيذ هذا القرار إلى السيد رئيس المجلس الجماعي لمديونة ، مدير المصالح الجماعية وكذا رؤساء الأقسام والمصالح الجماعية المعنية كل في دائرة اختصاصاته.

الفصل الرابع عشر:

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعه.

وحرر بمديونة في 28 يوليوز 2022

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، صلاح الدين أبو الغالي

تنظيم إدارة الجماعة وتحديد اختصاصاتها

قرار جماعي لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 531 بتاريخ 14 نونبر 2022 يقضي بتنظيم إدارة الجماعة وتحديد هيكلها الإداري

إن رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء،

بناء على المرسوم رقم 2.21.580 الصادر في 22 من محرم 1443 الموافق ل 31 غشت 2021 يتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارات الجماعات والمقاطعات والأجور والتعويضات المرتبطة بها؛ وبناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم 4790 المؤرخة في 31 يوليوز 2018 حول التعيين في المناصب العليا بإدارات الجماعات الترابية وهيئاتها ونظام التعويضات عن المسؤولية؛

-وبناء على قرار وزير الداخلية رقم 2522.21 الصادر في 21 من ربيع الأول 1443 الموافق ل 28 أكتوبر 2021 بتحديد شروط وكيفيات التعيين في بعض المناصب العليا بإدارات الجماعات؛

بتاريخ 15 نونبر 2021 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارات الجماعات الترابية ومؤسسات التعاون ومجموعات الجماعات الترابية؛ D واستنادا إلى المنشور التوضيحي رقم 7563

-واستنادا إلى القرار رقم 35 بتاريخ 30 نونبر 2018 المتعلق بتنظيم إدارة الجماعة والمحدد للهيكل الإداري لجماعة الدار البيضاء

*مراقبة السيارات والعربات والشاحنات المتخلى عنها بجنابات الطرق والساحات والأماكن العمومية.

الفصل التاسع: مجال استغلال الملك الجماعي.

تشمل المراقبة مجال الترخيصات باستغلال الملك الجماعي طبقا للقرارات التنظيمية الجماعية وكنائش التحملات الجاري بها العمل وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى وتهم:

*السهير على حماية الممتلكات الجماعية : التأثيث الحضري والأغراس والتجهيزات الأساسية المملوكة للجماعة.

*مراقبة الترخيصات بشغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية ؛ صناعية أو حرفية.

*مراقبة الترخيصات بشغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض البناء.

*مراقبة الترخيصات بشغل الملك الجماعي العام مؤقتا بمنقولات أو عقارات ترتبط بأعمال تجارية أو صناعية أو حرفية.

*ضبط وزجر كافة الاستغلالات غير القانونية للملك الجماعي كيفما كانت أغراضها.

القسم الثاني

طبيعة وكيفية القيام بالمهام

الفصل العاشر:

يحدد الاختصاص الترابي لفرقة المحلفين لإنجاز المهام الموكولة إليهم بمجموع النفوذ الترابي لجماعة مديونة وفق برنامج عمل دوري منتظم يحدد بقرار رئيس المجلس الجماعي.

الفصل الحادي عشر:

يحرر أفراد فرقة المحلفين محاضر المخالفات التي تمت معابنتها أثناء القيام بمهامهم وفق نموذج محدد تضمن فيه وقائع المخالفة وتصريحات المخالف أو من ينوب عنه وتوثق عند الاقتضاء بكافة الوسائل القانونية المتاحة حسب القوانين الجاري بها.

تنجز التقارير بناء على محاضر الأعوان المحلفين وترفع إلى رئيس المجلس الجماعي.

يمكن للإدارة حسب الحالات توجيه اعدارا مكتوبا إلى مرتكب المخالفة للتقيد بأحكام القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه

الفصل الثاني عشر:

يجب أن يتوفر الأعوان المحلفين على بطاقة مهنية يحملونها بشكل ظاهر أثناء مزاولة مهامهم تسلمها لهم الإدارة الجماعية ، وذلك بعد أداءهم اليمين وفق الإجراءات المعمول بها في هذا الشأن.

يلتزم المراقبون المحلفون في إطار المهام المعهودة إليهم بنزاهة واستقلالية وحياد وموضوعية وكتمان السر المهني. يستفيد

- * مصلحة الوقاية وحفظ الصحة
- * مصلحة التنمية الاجتماعية
- * مصلحة التنمية الثقافية والرياضية
- * قسم الشؤون الاقتصادية:
- * مصلحة احتلال الملك العمومي
- * مصلحة الإعلانات الإشهارية
- * مصلحة الرخص التجارية
- * مديرية التعمير والممتلكات والشؤون القانونية:
- * قسم التعمير والإسكان والممتلكات:
- * مصلحة التعمير
- * مصلحة الإسكان وتثمين الممتلكات:
- * مصلحة تدير أملاك الجماعة والعمليات العقارية
- * قسم الشؤون القانونية:
- * مصلحة التفاوض والمنازعات:
- * مصلحة إعداد العقود والاتفاقيات
- * مصلحة الحالة المدنية
- * مديرية الدعم وتنمية الموارد
- * قسم الميزانية والصفقات
- * مصلحة اللوجستيك والمشتريات
- * مصلحة الميزانية
- * مصلحة المحاسبة
- * مصلحة الصفقات
- * قسم الجبايات:
- * مصلحة التحصيل
- * مصلحة المراقبة:
- * مصلحة الوعاء الضريبي
- * قسم الموارد البشرية:
- * مصلحة إدارة الموارد البشرية
- * مصلحة تنمية الموارد البشرية والتكوين
- * مصلحة العلاقات الاجتماعية
- * مصلحة أداء الأجور

الفصل الثاني

نسخ القرار رقم 35 بتاريخ 30 نونبر 2018.

وحرر بالدار البيضاء في 14 نونبر 2022.

رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء، نبيلة أرميلي. الإمضاء:

تأشيرة السيد والي جهة الدار البيضاء – سطات.

عامل عمالة الدار البيضاء،

سعيد لحميدوش بتاريخ 21 نونبر 2022.

المؤشر عليه من طرف السيد والي جهة الدار البيضاء – سطات
عامل عمالة الدار البيضاء بتاريخ 29 شتنبر 2018 ؛
وبناء على مقرر مجلس جماعة الدار البيضاء عدد 2022/200
المتخذ خلال دورته العادية لشهر أكتوبر 2022 المؤشر عليه بتاريخ
10 نونبر 2022 تحت عدد 40 بشأن تعديل المقرر عدد 2018/205
المتعلق بتنظيم إدارة جماعة الدار البيضاء وتحديد اختصاصاتها؛
تقرر ما يلي:

الفصل الأول

يحدد الهيكل التنظيمي الجديد لإدارة جماعة الدار البيضاء على
الشكل التالي:

- * الرئيسة
- * الديوان
- * الكتابة الخاصة
- * مصلحة التواصل والتعاون اللامركزي:
- * مصلحة التخطيط الاستراتيجي وتتبع البرامج
- * مصلحة العلاقة مع شركات التنمية المحلية والتدبير
المفوض والشراكات
- * مصلحة الإفتحاص الداخلي
- * مصلحة المصادقة على الصفقات:
- * المدير العام للمصالح
- * قسم شؤون المجلس والعلاقات مع مجالس المقاطعات:
ويتكون من مصلحتين:
- * مصلحة شؤون المجلس
- * مصلحة العلاقات مع مجالس المقاطعات.
- * مصلحة التنظيم الإداري
- * مصلحة الشكايات:
- * مصلحة تدير الرائد ومكتب الضبط.
- * مديرية البنيات الأساسية والمصالح التقنية:
- * قسم الطرق والبنيات:
- * مصلحة النقل والتنقل والتشوير والإنارة العمومية
- * مصلحة الصيانة العامة للبنيات
- * مصلحة الطرق والشبكات المختلفة والمنشآت الفنية
- * مصلحة المشاريع الكبرى
- * قسم المساحات الخضراء:
- * مصلحة الصيانة والمشاتل
- * مصلحة الأشغال الجديدة
- * مديرية الشؤون الاقتصادية والحياة الحضرية:
- * قسم الحياة الحضرية:
- * مصلحة البيئة والتنمية المستدامة والماء

قرارات التفويض

التفويض في المهام والإمضاء

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 405 بتاريخ 19 غشت 2022 يقضي بالتفويض في الإمضاء

إن رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء،
بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 104 منه؛
وبناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كما تم تعديله وتتميمه؛
وبناء على المرسوم رقم 02.77.738 الصادر بتاريخ 13 شوال 1397 (27 شتنبر 1977) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات المحلية وهيئاتها كما وقع تعديله وتتميمه؛
وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛
وتطبيقا لمقتضيات دورية وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أوصلاحيات رئيس مجلس الجماعة؛
وبناء على القرار رقم 314 بتاريخ 13 مايو 2022 المؤشر عليه من طرف وزير الداخلية بتاريخ 28 يونيو 2022 والمتعلق بتعيين السيد محمد الخلفي في منصب مدير مقاطعة العي الحسني؛
وباقتراح من السيد رئيس مجلس مقاطعة العي الحسني المؤرخ في 09 غشت 2022 تحت عدد 1828؛
تقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد محمد الخلفي مدير مقاطعة العي الحسني التوقيع على الوثائق التالية:

- الاستفسارات عن الغياب؛
- الاستدعاءات؛
- الإنذارات في حالة ترك الوظيفة؛
- تقرير الشروع أو التوقف عن العمل؛
- شواهد العمل؛
- شواهد الأجرة؛
- قرارات منح التعويضات العائلية؛
- بطاقات التنقيط؛

- بيانات الساعات الإضافية؛
- الشواهد المتعلقة بالتعويض عن الأعمال الشاقة والملوثة..

الفصل الثاني

يخص هذا التفويض الموظفين التابعين لمقاطعة العي الحسني.

الفصل الثالث

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى المعني بالأمر ابتداء من تاريخ توقيعه.
وحرر بالدار البيضاء في 19 غشت 2022.
الإمضاء: رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء، نبيلة أرميلي.

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 494 بتاريخ 27 أكتوبر 2022 يقضي بالتفويض في الإمضاء

إن رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 104 منه؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كما تم تعديله وتتميمه؛

وبناء على المرسوم رقم 02.77.738 الصادر بتاريخ 13 شوال 1397 (27 شتنبر 1977) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات المحلية وهيئاتها كما وقع تعديله وتتميمه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛

وتطبيقا لمقتضيات دورية وزير الداخلية المؤرخة في 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة؛

وبناء على القرار رقم 363 بتاريخ 04 غشت 2022 المؤشر عليه بتاريخ 29 غشت 2022 والمتعلق بتعيين السيد عبد السلام ولد ربيعة في منصب مدير مقاطعة مولاي رشيد؛

وباقتراح من السيد رئيس مجلس مقاطعة مولاي رشيد المؤرخ في 18 أكتوبر 2022 تحت عدد 1380؛

تقرر مايلي:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد عبد السلام ولد ربيعة، مدير مقاطعة مولاي رشيد التوقيع على الوثائق التالية:

وبناء الظهير الشريف رقم 1.21.74 الصادر في 03 ذي الحجة 1442 (14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية؛

وبناء على القرار الجماعي رقم 01.2018 الصادر بتاريخ 01 فبراير 2018 المحدد لنسب الرسوم والإتاوات والحقوق والوجيبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة الدار البيضاء كما تم تعديله وتتميمه وتحيينه؛

وبناء على القرار التنظيمي الجماعي رقم 01 بتاريخ 03 فبراير 2014 المحدد لشروط وضوابط الاستغلال المؤقت للملك العام الجماعي؛ واستنادا إلى مقتضيات دورية السيد وزير الداخلية حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة المؤرخة في 24 شتنبر 2021؛

وفي إطار تقريب الإدارة من المرتفقين، وتعزيز دور المقاطعات في تقديم خدمات القرب؛

تقرر ما يلي:

الفصل الأول

يستثنى من القرار رقم 235 بتاريخ 06 يناير 2022 والذي يفوض بموجبه للسيد الحسين نصر الله النائب الثاني لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء في ممارسة بعض صلاحياتها المتعلقة بتدبير الوضعية العقارية للأملاك الجماعة العامة والخاصة والشؤون القانونية المرتبطة بهذا المجال، الصلاحية التالية:

منح الرخص المتعلقة بحراسة السيارات والعربات والدرجات بالشوارع والأزقة التي لا يتجاوز عرضها عشرون مترا الغير متواجدة بسيدي معروف، والشوارع والأزقة الغير مجهزة حاليا ومستقبلا بعدادات الوقوف ZENITH بمنطقة زنيت

الفصل الثاني

تبقى باقي بنود القرار رقم 235 بتاريخ 06 يناير 2022 سارية المفعول.

الفصل الثالث

يلغى القرار رقم 497 بتاريخ 28 أكتوبر 2022.

الفصل الرابع

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية، كما يعلق ويبلغ للعموم بجميع الوسائل.

وحرر بالدار البيضاء في 04 نونبر 2022.

الإمضاء: رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء، نبيلة أرميلي.

الاستفسارات عن الغياب؛

الاستدعاءات؛

الإنذارات في حالة ترك الوظيفة؛

تقرير الشروع أو التوقف عن العمل؛

شواهد العمل؛

شواهد الأجرة؛

قرارات منح التعويضات العائلية؛

بطاقات التنقيط؛

بيانات الساعات الإضافية؛

الشواهد المتعلقة بالتعويض عن الأعمال الشاقة والملوثة.

الفصل الثاني

يخص هذا التفويض الموظفين التابعين لمقاطعة مولاي رشيد.

الفصل الثالث

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى المعني بالأمر ابتداء من تاريخ توقيعه

وحرر بالدار البيضاء في 27 أكتوبر 2022.

الإمضاء: رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء، نبيلة أرميلي.

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 514

بتاريخ 04 نونبر 2022 يقضي بتعديل القرار رقم 235

بتاريخ 06 يناير 2022 بشأن التفويض في بعض

الصلاحيات.

إن رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436

(07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق

بالجماعات وخاصة المادتين 100 و103 منه؛

وبناء على الظهير الشريف الصادر في 07 شعبان 1332 الموافق ل

فاتح يوليوز 1914 في شأن الأملاك العمومية بالإيالة الشريفة كما

وقع تغييره وتتميمه؛

وبناء على الظهير الشريف الصادر في 27 أبريل 1919 بشأن تنظيم

الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط تدبير الأملاك الجماعية وتفويضها؛

وبناء على الظهير الشريف الصادر في 19 أكتوبر 1937 المغير والمتمم

لظهير 27 أبريل 1919؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17

يونيو 1992) الصادر بتنفيذ القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات

العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات كما تم تغييره وتتميمه؛

الدارالبيضاء بعض صلاحياتها المتعلقة بتدبير الأنشطة التجارية والاقتصادية و منح رخص احتلال الملك العمومي دون إقامة بناء (السطحية والواقى الشمسي).

الفصل الثاني

تبقى باقي بنود القرار 236 بتاريخ 06 يناير 2022 سارية المفعول.

الفصل الثالث

يلغى القرار رقم 496 بتاريخ 28 أكتوبر 2022.

الفصل الرابع

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية، كما يعلق ويبلغ للعموم بجميع الوسائل.

وحرر بالدار البيضاء في 04 نونبر 2022.

الإمضاء: رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء، نبيلة أرميلي.

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 522 بتاريخ 11 نونبر 2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض في الإمضاء

رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء،

بناء على لظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 104 و 105 منه؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 04 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كما تم تعديله وتتميمه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.77.738 الصادر في 13 من شوال 1397 (27 شتنبر 1977) بمثابة النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية كما تم تغييره وتتميمه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 04 من ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛

وعملا بمقتضيات دورية السيد وزير الداخلية عدد 5229 بتاريخ 16 يوليوز 2009 حول الإجراءات الخاصة بتفويض مهام رئيس مجلس الجماعة؛

وعملا بمقتضيات دورية السيد وزير الداخلية المؤرخة في 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة؛

وحيث إنه سبق التفويض في الإمضاء للسيد مصطفى خومري بموجب القرار رقم 223 بتاريخ 16 دجنبر 2021؛

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 515 بتاريخ 04 نونبر 2022 يقضي بتعديل القرار رقم 236 بتاريخ 06 يناير 2022 بشأن التفويض في بعض الصلاحيات

إن رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادتين 100 و 103 منه؛

وبناء على الظهير الشريف الصادر في 14 غشت 1914 المتعلق بتنظيم المحلات المضرة بالصحة والمحلات المزعجة والمحلات الخطرة؛

وبناء على الظهير الشريف الصادر بتاريخ 22 جمادى الثانية 1352 الموافق ل 13 أكتوبر 1933 بتغيير الظهير الشريف المؤرخ في 03 شوال 1332؛

وبناء على المرسوم رقم 2.78.157 الصادر بتاريخ 11 رجب 1400 الموافق 26 مايو 1980 بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.14.116 الصادر في 02 رمضان 1435 الموافق ل 30 يونيو 2014 بتنفيذ القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.21.74 الصادر في 03 ذي الحجة 1442 (14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية؛

وبناء على القرار الجبائي الجماعي رقم 01/2018 الصادر بتاريخ 01 فبراير 2018 المحدد لنسب الرسوم والإتاوات والحقوق والوجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة الدارالبيضاء كما تم تعديله وتتميمه وتحيينه؛

و بناء على القرار التنظيمي الجماعي رقم 01 بتاريخ 03 فبراير 2014 المحدد لشروط وضوابط الاستغلال المؤقت للملك العام الجماعي؛ واستنادا إلى مقتضيات دورية السيد وزير الداخلية حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة المؤرخة في 24 شتنبر 2021؛

وفي إطار تقرب الإدارة من المرتفقين، وتعزيز دور المقاطعات في تقديم خدمات القرب؛

تقرر مايلي:

الفصل الأول

يستثنى من القرار رقم 236 بتاريخ 06 يناير 2022 والذي يفوض بموجبه للسيدة مليكة مزور النائب الأول لرئيسة مجلس جماعة

الفصل الأول

يفوض إلى السيد عبد الغاني الصديقي، مدير مقاطعة سيدي مومن التوقيع على الوثائق التالية:

- الاستفسارات عن الغياب؛
- الاستدعاءات؛
- الإنذارات في حالة ترك الوظيفة؛
- تقرير الشروع أو التوقف عن العمل؛
- شواهد العمل؛
- شواهد الأجرة؛
- قرارات منح التعويضات العائلية؛
- بطاقات التنقيط؛
- بيانات الساعات الإضافية؛
- الشواهد المتعلقة بالتعويض عن الأعمال الشاقة والملوثة

الفصل الثاني

يخص هذا التفويض الموظفين التابعين لمقاطعة سيدي مومن.

الفصل الثالث

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى المعني بالأمر ابتداء من تاريخ توقيعه.

وحرر بالدار البيضاء في 24 نونبر 2022.

الإمضاء: رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء، نبيلة أرميلي.

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 538

بتاريخ 25 نونبر 2022 يقضي بإلغاء التفويض في الإمضاء

إن رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 104 منه؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كما تم تعديله وتتميمه؛

وبناء على المرسوم رقم 02.77.738 الصادر بتاريخ 13 شوال 1397 (27 شتنبر 1977) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات المحلية وهيئاتها كما وقع تعديله وتتميمه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛

واستنادا إلى كتاب السيد رئيس مجلس مقاطعة مولاي رشيد المؤرخ في 04 نونبر 2022 تحت عدد 1464،
تقرر مايلي:

فصل فريد

ابتداء من تاريخ توقيع هذا القرار، يلغى قرار التفويض في

الإمضاء رقم 223 بتاريخ 16 دجنبر 2021 المتعلق بالسيد

مصطفى خومري، رئيس مصلحة الموارد البشرية بمقاطعة مولاي رشيد التابعة لجماعة الدار البيضاء.

وحرر بالدار البيضاء في 11 نونبر 2022.

رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء، نبيلة أرميلي. الإمضاء:

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 537

بتاريخ 24 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في الإمضاء

إن رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 104 منه؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كما تم تعديله وتتميمه؛

وبناء على المرسوم رقم 02.77.738 الصادر بتاريخ 13 شوال 1397 (27 شتنبر 1977) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات المحلية وهيئاتها كما وقع تعديله وتتميمه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛

وتطبيقا لمقتضيات دورية وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة؛

وبناء على القرار رقم 431 بتاريخ 07 شتنبر 2022 المؤشر عليه بتاريخ 21 أكتوبر 2022 والمتعلق بتعيين السيد عبد الغاني الصديقي في منصب مدير مقاطعة سيدي مومن؛

وباقتراح من السيد رئيس مجلس مقاطعة سيدي مومن المؤرخ في 15 نونبر 2022 تحت عدد 2912؛

تقرر مايلي:

وبناء على القرار رقم 332 بتاريخ 17 يونيو 2022 المؤشر عليه بتاريخ 01 يوليوز 2022 والمتعلق بتعيين السيد علي شهيد في منصب مدير مقاطعة سيدي بليوط؛
وباقتراح من السيدة رئيسة مجلس مقاطعة سيدي بليوط المؤرخ في 29 نونبر 2022 تحت عدد 7970
تقرر مايلي:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد علي شهيد مدير مقاطعة سيدي بليوط التوقيع على الوثائق التالية:

- الاستفسارات عن الغياب؛
- الاستدعاءات؛
- الإنذارات في حالة ترك الوظيفة؛
- تقرير الشروع أو التوقف عن العمل؛
- شواهد العمل؛
- شواهد الأجرة؛
- قرارات منح التعويضات العائلية؛
- بطاقات التنقيط؛
- بيانات الساعات الإضافية؛
- الشواهد المتعلقة بالتعويض عن الأعمال الشاقة والملوثة

الفصل الثاني

يخص هذا التفويض الموظفين التابعين لمقاطعة سيدي بليوط.

الفصل الثالث

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى المعني بالأمر ابتداء من تاريخ توقيعه. وحرر بالدار البيضاء في 02 دجنبر 2022.
الإمضاء: رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء، نبيلة أرميلي.

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 02 بتاريخ 09 يناير 2023 يقضي بالتفويض في الإمضاء

إن رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء،
بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق 07 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14s المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 104 منه؛
وبناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 الموافق 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كما تم تعديله وتتميمه؛
وبناء على المرسوم رقم 02.77.738 الصادر بتاريخ 13 شوال 1397 الموافق 27 شتنبر 1977 بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات المحلية وهيئاتها كما وقع تعديله وتتميمه؛

وعملا بمقتضيات دورية السيد وزير الداخلية عدد 5229 بتاريخ 16 يوليوز 2009 حول الإجراءات الخاصة بتفويض مهام رئيس مجلس الجماعة؛

وتطبيقا لمقتضيات دورية وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة؛

وحيث إنه سبق التفويض في الإمضاء للسيد عبد الله لوزاض بموجب القرار رقم 286 بتاريخ 30 مارس 2022؛

وبناء على القرار رقم 519 بتاريخ 11 نونبر 2022 المؤشر عليه بتاريخ 17 نونبر 2022 يقضي بإنهاء مهام السيد عبد الله لوزاض من منصب المدير العام للمصالح لجماعة الدار البيضاء؛
تقرر مايلي:

فصل فريد

ابتداء من تاريخ توقيع هذا القرار، يلغى قرار التفويض في الإمضاء رقم 286 بتاريخ 30 مارس 2022 المتعلق بالسيد عبد الله لوزاض. وحرر بالدار البيضاء في 25 نونبر 2022.
الإمضاء: رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء، نبيلة أرميلي.

قرار لرئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء رقم 563 بتاريخ 02 دجنبر 2022 يقضي بالتفويض في الإمضاء .

إن رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء،
بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 104 منه؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 24 فبراير (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كما تم تعديله وتتميمه؛

وبناء على المرسوم رقم 02.77.738 الصادر بتاريخ 13 شوال 1397 (27 شتنبر 1977) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات المحلية وهيئاتها كما وقع تعديله وتتميمه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛

وتطبيقا لمقتضيات دورية وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة؛

قرار لرئيس المجلس الجماعي لهراوين رقم 105 بتاريخ 21 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في الإمضاء.

رئيس المجلس الجماعي لهراوين،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436
(07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق
بالجماعات وخاصة المادتين 96 و104 منه؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377
24 فبراير (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام
للوظيفية العمومية كما تم تعديله وتتميمه؛

وبناء على دورية وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021
حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس
مجلس الجماعة؛

يقرر مايلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد رشيد حطي، مهندس معماري رئيس من الدرجة الأولى
بصفته مدير مصالح جماعة لهراوين، الإمضاء في مجال التدبير الإداري،
ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي وتحت مسؤوليتي ومراقبتي.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

وحرر بالهراوين في 21 نونبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لهراوين، إدريس صديق.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لجماعة امزورة رقم 39 بتاريخ 08 شتنبر 2022 يقضي بإلغاء القرار رقم 2022/38 بتاريخ 18 غشت 2022 القاضي بالتفويض في المهام.

إن رئيس المجلس الجماعي لجماعة امزورة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436
(07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14؛

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى القرار رقم 2022/38 الصادر بتاريخ 18 غشت 2022 القاضي
بتفويض المهام الإدارية في اسم السيد مولاي احمد صبور العلوي،
النائب الثالث لرئيس المجلس الجماعي.

وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23
نونبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات
ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛

وتطبيقا لمقتضيات دورية وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24
شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو
صلاحيات رئيس مجلس الجماعة؛

وبناء على القرار رقم 486 بتاريخ 11 أكتوبر 2022 المؤشر عليه
بتاريخ 16 نونبر 2022 والمتعلق بتعيين السيد عبد العزيز هلال في
منصب مدير مقاطعة الصخور السوداء؛

وباقتراح من السيد رئيس مجلس مقاطعة الصخور السوداء
المؤرخ في 04 يناير 2023 تحت عدد 08؛
تقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد عبد العزيز هلال مدير مقاطعة الصخور
السوداء التوقيع على الوثائق التالية:

* الاستفسارات عن الغياب؛

* الاستدعاءات؛

* الإنذارات في حالة ترك الوظيفة؛

* تقرير الشروع أو التوقف عن العمل؛

* شواهد العمل؛

* شواهد الأجرة؛

* قرارات منح التعويضات العائلية؛

* بطاقات التنقيط؛

* بيانات الساعات الإضافية؛

* الشواهد المتعلقة بالتعويض عن الأعمال الشاقة والملوثة.

الفصل الثاني

يخص هذا التفويض الموظفين التابعين لمقاطعة الصخور السوداء.

الفصل الثالث

ينسخ القرار رقم 170 بتاريخ 25 أكتوبر 2021.

الفصل الرابع

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى المعني بالأمر ابتداء من تاريخ توقيعه.

حرر بالدار البيضاء في 09 يناير 2023

الإمضاء: رئيسة مجلس جماعة الدار البيضاء، نبيلة أرميلي.

الفصل الثاني

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ من تاريخ إصداره.

الفصل الثالث

توجه نسخة من هذا القرار للمعني بالأمر، والجهات المختصة قصد الإخبار.

وحرر بامزورة في 08 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، نورالسيدات جميد.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لجماعة سانية بركيك رقم

2022/02 بتاريخ 06 يونيو 2022 يقضي بإلغاء قرار

التفويض في مهام تصحيح الإمضاء والإشهاد على مطابقة

النسخ لأصولها.

إن رئيس المجلس الجماعي لجماعة سانية بركيك،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436

(07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق

بالجماعات؛

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم 15145 بتاريخ 24 شتنبر

2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس

مجلس الجماعة؛

قرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى قرار التفويض رقم 2021/14 بتاريخ 06 أكتوبر 2021، المتعلق

بتفويض مهام تصحيح الإمضاء والإشهاد على مطابقة النسخ

لأصولها لجماعة سانية بركيك الممنوح للسيد خالد الكرودي بصفته

النائب السادس لرئيس المجلس.

الفصل الثاني

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ 2022/06/07 ويعهد

بتنفيذه إلى المصلحة المعنية.

الفصل الثالث

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية ويبلغ للعموم

بجميع الوسائل المتاحة.

وحرر بسانية بركيك، في 06 يونيو 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لجماعة سانية بركيك، رشيد أبو زيد.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لبرشيد رقم 2022/22 بتاريخ 09

شتنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام التوقيع

إن رئيس المجلس الجماعي لبرشيد،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان

1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14

المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 104 منه؛

وبناء على القرار رقم 1433 بتاريخ 19 يوليوز 2019 بتعيين السيد

خالد مكافح مهندس رئيس، رئيسا لمصلحة المناطق الخضراء

والإنارة العمومية بجماعة برشيد،

يقرر ما يلي:

فصل فريد

يفوض للسيد خالد مكافح، رتبته الإدارية ووظيفته مهندس رئيس،

التوقيع على رخص الربط بشبكة الكهرباء بجماعة برشيد ماعدا

تلك المتعلقة بالحي الحسني وبلوك "B-C-D-F-H" وبلوك "بام"،

ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

وحرر ببرشيد في 09 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لبرشيد، طارق قديري.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لبرشيد رقم 2022/23 بتاريخ 09

شتنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام التوقيع

إن رئيس المجلس الجماعي لبرشيد،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان

1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14

المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 104 منه؛

وبناء على القرار رقم 1433 بتاريخ 19 يوليوز 2019 بتعيين السيد

أحمد مرزاق، تقني من الدرجة الأولى، رئيسا لمصلحة الأشغال

والشؤون التقنية والبيئة بمجلس جماعة برشيد،

يقرر ما يلي:

يفوض للسيد أحمد مرزاق، رتبته الإدارية ووظيفته: تقني من

الدرجة الأولى، التوقيع على رخص الربط بشبكة الماء الصالح للشرب

بجماعة برشيد ماعدا تلك المتعلقة بالحي الحسني وبلوك "B-C-D-F-

H" وبلوك "بام"، ليقيم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

وحرر ببرشيد في 09 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لبرشيد، طارق قديري.

قرار لرئيس مجلس جماعة برشيد رقم 2022/24 بتاريخ 12
شتنبر 2022 إلغاء تفويض إلى نائب جماعي

إن رئيس مجلس جماعة برشيد،

بمقتضى القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات
وخصوصا الفقرة الثانية من المادة 103 منه الصادر بتنفيذه الظهير
الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015).

يقرر ما يلي :

فصل فريد

إلغاء القرار رقم 2021/58 المتعلق بالتفويض للسيد عبد السلام زاد
الخير، النائب الرابع للرئيس مهام الإشراف والتتبع لوضعية الموارد
المالية للجماعة بما فيها الاستخلاصات، التوقيع على المراسلات
الخاصة باستخلاص الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة الجماعة.
وحرر ببرشيد في 12 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لبرشيد، طارق قديري.

قرار لرئيس مجلس جماعة برشيد رقم 2022/25 بتاريخ 12 شتنبر
2022 يقضي بالتفويض في التوقيع.

إن رئيس المجلس الجماعي لبرشيد،

بمقتضى القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات
وخصوصا المادة 103 منه الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم
1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015)؛

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر
2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات
رئيس المجلس الجماعي،

يقرر ما يلي :

فصل فريد

يفوض للسيد عبد السلام زاد الخير، النائب الرابع لرئيس المجلس
الجماعي لبرشيد مهام التوقيع على رخص الربط بشبكتي: الكهرباء
والماء الصالح للشرب بالملاحقة الإدارية الأولى (الحي الحسني وبلوك
"بام") وكذا بلوك "B-C-D-F-H" وتوقيعها.

وحرر ببرشيد 12 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي طارق قديري.

قرار لرئيس المجلس الجماعي المباركين عدد 2023/01 بتاريخ
05 يناير 2023 يقضي بالتفويض في مهام التعمير.

إن رئيس المجلس الجماعي المباركين،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان
1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14 - 113
المتعلق بالجماعات ولا سيما الفصل 102 منه؛

وبناء على القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه
الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17
يونيو 1992)؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.92.7 الصادر في 15 من ذي
الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 25.90 المتعلق
بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات ؛
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد عبد النبي بن سلطانة بصفته النائب الأول لرئيس
المجلس الجماعي للمباركين مهمة تدبير قطاع التعمير والبناء بالجماعة.

الفصل الثاني

يبدأ مفعول هذا القرار ابتداء من 05 يناير 2023.

وحرر بالمباركين في 05 يناير 2023.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي ، حميد مشعل .

التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية

قرار لرئيس جماعة بني ياكربن رقم 01 بتاريخ 05 يناير 2023
يقضي بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية.

إن رئيس جماعة بني ياكربن،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان
1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون رقم 113.14 المتعلق
بالجماعات ولا سيما وخاصة المادة 102 منه؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 25 رجب
1423 (03 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق
بالحالة المدنية وخاصة المادة 5 منه؛

و بمقتضى المرسوم رقم 2.99.665 الصادر في 02 شعبان 1423
(09 أكتوبر 2002) لتطبيق القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة
المدنية وخاصة المادة 1 منه؛

قرار لرئيس جماعة بني ياكربن رقم 02 بتاريخ 05 يناير 2023 يتعلق بتفويض الإمضاء في مجال الإتهاد على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

إن رئيس جماعة بني ياكربن، بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولاسيما وخاصة المادة 102 منه، وبناء على الظهير الشريف رقم 1.09.207 الصادر في 16 من ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية؛ وبناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة؛ وبناء على القرار رقم 08 بتاريخ 13 أبريل 2022 يقضي بتعيين السيد محمد عبيدة، في منصب مدير المصالح بالجماعة المؤشر عليه بتاريخ 06 يونيو 2022؛ قرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسب محمد عبيدة، مدير المصالح بالجماعة في مهمة الإتهاد على صحة الإمضاءات ومطابقة النسخ لأصولها بجماعة بني ياكربن ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من 05 يناير 2023. وحرر ببني ياكربن في 05 يناير 2023. الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، بوشعيب حميد الله.

جهة مراكش - أسفي

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجهات ورؤساءها.

قرار لرئيس مجلس جهة مراكش - أسفي عدد 60 بتاريخ 26 دجنبر 2022 يقضي بإحداث لجنة مكلفة بدراسة الشكايات والنزاعات المتعلقة بتطبيق الإجراءات الاستثنائية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية في إطار الصفقات العمومية

إن رئيس مجلس جهة مراكش - أسفي، بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة.

- بناء على القرار رقم 08 بتاريخ 13 أبريل 2022 يقضي بتعيين السيد محمد عبيدة، في منصب مدير المصالح بالجماعة المؤشر عليه بتاريخ 06 يونيو 2022. قرر ما يلي:

الفصل الأول

يعين السيد محمد عبيدة، مدير المصالح بالجماعة، في مهمة ضابط الحالة المدنية بالتفويض بمكتب الحالة المدنية الكائن مقره بجماعة بني ياكربن ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يبدأ مفعول هذا القرار ابتداء من 05 يناير 2023.

وحرر ببني ياكربن في 05 يناير 2023.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، بوشعيب حميد الله.

الإتهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها

قرار لرئيس جماعة مزامزة الجنوبية رقم 69/2022 بتاريخ 19 دجنبر 2022 يتعلق بتفويض الإمضاء في مجال الإتهاد على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها

إن رئيس جماعة مزامزة الجنوبية،

بناء على المادة 102 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015)؛

يقرر ما يلي:

فصل فريد

يفوض للسيد خالد علامي، مساعد إداري الدرجة الثالثة، الإمضاء في مجال الإتهاد على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها بجماعة مزامزة الجنوبية ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي وذلك ابتداء من 26 دجنبر 2022.

وحرر بمزامزة جنوبية في 19 دجنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، قريال محمد.

قرار لرئيس جهة مراكش – آسفي رقم 2022/6567 بتاريخ 02
دجنبر 2022 يقضي بتفويض الأشهاد على مطابقة النسخ
لأصولها.

رئيس جهة مراكش – آسفي،

بناء على المقترنيات القانونية الواردة في القانون التنظيمي 111.14
المتعلق بالجهات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83
الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434
(20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية،

بناء على المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 4 ربيع 1439 (23
نونبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجهات و مجموعاتها؛
وبناء على قرار لوزير الاقتصاد و المالية رقم 18-3528 صادر في 14
من ربيع الأول 1440 (22 نونبر 2018) بتحديد قائمة الوثائق
والمستندات المثبتة لمقترحات الالتزام و أداء نفقات الدولة الخاصة
بالمعدات و الخدمات؛

وبناء على قرار تعيين السيد لطفي فيصل، مدير التنمية
الاجتماعية و الشؤون القانونية بجهة مراكش – آسفي رقم
2022/10 والمؤشر عليه من طرف السلطة الحكومية المكلفة
بالداخلية بتاريخ 07 فبراير 2022؛

و باقتراح من المدير العام للمصالح،

يقرر ما يلي:

المادة الأولى

يفوض للسيد لطفي فيصل، مدير التنمية الاجتماعية و الشؤون
القانونية لجهة مراكش – آسفي، الإشهاد على مطابقة النسخ
لأصولها المتعلقة بتدبير اتفاقيات الشراكة.

المادة الثانية

يبدأ العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه.

وحرر بمراكش في 02 دجنبر 2022 .

الإمضاء: رئيس جهة مراكش – آسفي، سمير كودار.

قرار لرئيس جهة مراكش – آسفي رقم 2022/6568 بتاريخ 02
دجنبر 2022 يقضي بالتفويض في الإشهاد على صحة الإمضاء
ومطابقة النسخ لأصولها.

رئيس جهة مراكش – آسفي،

بناء على المقترنيات القانونية الواردة في القانون التنظيمي 111.14
المتعلق بالجهات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83
الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23
نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجهات و مجموعاتها؛
وبناء على المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434
(20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية، كما تم تغييره
وتتميمه، وكذا النصوص التطبيقية ذات الصلة؛

وبناء على منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2022/09 الصادر
بتاريخ 18 أبريل 2022؛

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 7569 بتاريخ 05 ماي 2022
حول سن تدابير استثنائية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة
المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية في إطار الصفقات العمومية؛
يقرر ما يلي:

المادة الأولى

تحدث بموجب هذا القرار على صعيد جهة مراكش - آسفي ، لجنة
تحت رئاسة المدير العام للمصالح، يعهد إليها بدراسة الشكايات
والتزاعمت المتعلقة بتطبيق الإجراءات الاستثنائية للتخفيف من
آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية في
إطار الصفقات العمومية.

المادة الثانية

تتكون اللجنة المشار إليها بالمادة الأولى أعلاه من السيدات والسادة:

- ❖ حسن مستعدين، رئيس قسم الشؤون المالية
- ❖ يوسف بن وادي، مهندس رئيس
- ❖ أيوب الرافي، مهندس
- ❖ آسية الشهبوني، مهندسة
- ❖ لحسن امهيدرة، تقني

المادة الثالثة

تجتمع هذه اللجنة بمقر جهة مراكش - آسفي بدعوة من رئيسها
كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الرابعة

تعهد كتابة هذه اللجنة إلى مصلحة الصفقات بالجهة، وتقوم
بتنشيط أشغالها وتنفيذ التوصيات المنبثقة في تنسيق تام مع
الخزينة الجهوية.

المادة الخامسة

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ إصداره.

وحرر في مراكش في 26 دجنبر 2022.

الإمضاء: رئيس مجلس جهة مراكش - آسفي ، سمير كودار.

وبناء على محضر انتخاب رئيس المجلس الجماعي لجماعة سيدي بوبكر ونوابه المؤرخ في 20 شتنبر 2021؛
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

تفويض صلاحياته المتعلقة بقطاع التعمير للسيد عبد المولى الصادقي، النائب الثاني لرئيس المجلس، وذلك ليقوم مقام رئيس المجلس في ممارسة هذا الاختصاص والتوقيع على الوثائق المتعلقة به وتشمل على سبيل الذكر لا الحصر:

- قرارات رخص البناء والتجزئة والتقسيم وإحداث مجموعات سكنية ورخص الهدم والإصلاح ورخص السكن وشواهد المطابقة ورخص الربط بالماء والكهرباء.

- جميع المراسلات الموجهة للسلطات الإدارية والقضائية المرتبطة بقطاع التعمير.

الشواهد الإدارية المتعلقة بالعقارات داخل النفوذ الترابي لجماعة. وبشكل عام. جميع الوثائق التي ترتبط بطبيعتها بقطاع التعمير كضوابط وتصاميم إعداد التراب ووثائق التعمير ومراقبة مخالفات التعمير.

الفصل الثاني

نحصر هذا التفويض في الصلاحيات المذكورة أعلاه دون سواها.

الفصل الثالث

يعهد بتنفيذ محتوى هذا القرار إلى المصالح الإدارية الجماعية كل فيما يخصه.

الفصل الرابع

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

الفصل الخامس

يلحق هذا القرار بمقر الجماعة وينشر ليطلع عليه العموم بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر سيدي بوبكر في 30 نونبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، هشام طاها.

قرار لرئيس مجلس جماعة سيدي بوبكر رقم 2022/139 بتاريخ 07 شتنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام الإمضاء

إن رئيس جماعة شهدة ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 04 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للتوظيف العمومية حسبما وقع تغييره وتتميمه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية؛

وبناء على المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 4 ربيع 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها؛

وبناء على قرار لوزير الاقتصاد والمالية رقم 18-3528 صادر في 14 من ربيع الأول 1440 (22 نونبر 2018) بتحديد قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لمقترحات الالتزام وأداء نفقات الدولة الخاصة بالمعدات والخدمات؛

وبناء على قرار تعيين السيد حسن مستعدين، رئيس قسم الشؤون المالية بجهة مراكش - آسفي الصادر بتاريخ 23 يوليوز 2019 و المؤشر عليه من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية بتاريخ 16 شتنبر 2019؛

و باقتراح من المدير العام للمصالح،

يقرر ما يلي:

المادة الأولى

يفوض للسيد حسن مستعدين، رئيس قسم الشؤون المالية لجهة مراكش - آسفي، الإشراف على مطابقة النسخ لأصولها المتعلقة بالتدبير الإداري والمالي المرتبط بقسم الشؤون المالية.

المادة الثانية

يبدأ العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه.

وحرر بمراكش في 02 دجنبر 2022 .

الإمضاء: رئيس جهة مراكش - آسفي، سمير كودار.

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

قرارات التفويض

التفويض في المهام والامضاء

قرار لرئيس مجلس جماعة سيدي بوبكر رقم 35 بتاريخ 30 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في المهام والامضاء.

إن رئيس مجلس جماعة سيدي بوبكر.

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولا سيما الفصل 103 منه؛

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 15145 الصادرة بترى 24 شتنبر 2021 حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء وصلاحيات رئيس الجماعة؛

قرار لرئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي إبراهيم
عدد 13 بتاريخ 15 نونبر 2022 القاضي بإلغاء القرار عدد 10
بتاريخ 2022/07/14 المتعلق بالتفويض في مهام الإمضاء.

إن رئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي إبراهيم،
بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان
1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14
المتعلق بالجماعات؛
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى التفويض في إمضاء وتسليم رخص الإصلاح الممنوح للسيد
المصطفى الراجحي النائب الثالث لرئيس الجماعة.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
وحرر بواحة سيدي إبراهيم في 15 دجنبر 2022.
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي ، محمد الشقيق.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي إبراهيم
عدد 14 بتاريخ 15 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في الإمضاء.

إن رئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي إبراهيم،
بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان
1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14
المتعلق بالجماعات،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد المصطفى الراجحي ، النائب الثالث لرئيس
الجماعة ، إمضاء وتسليم الرخص الاقتصادية.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
و حرر بواحة سيدي إبراهيم في 15 نونبر 2022.
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي ، محمد الشقيق.

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان
1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14
المتعلق بالجماعات ولاسيما المواد 102.104.105 و 128 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439
(23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات
ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛

وبناء على المرسوم رقم 2.77.738 بتاريخ 27 شتنبر 1977 بمثابة
النظام الأساسي لموظفي الجماعات كما تم تعديله وتتميمه
بالمرسوم رقم 2.80.255 بتاريخ 31 أكتوبر 1980 والمرسوم
2.85.265 بتاريخ 2 دجنبر 1986؛

وبناء على القرار المشترك عدد 1128/ج أ/ ق ش | ق / م م ب
القاضي بإلحاق السيد عبد الإله المسعودي متصرف مساعد
السلم 10 من الجماعة الترابية أسفي إلى الجماعة الترابية شهدة
ابتداء من 01 نونبر 2021؛

وبناء على قرار رئيس جماعة شهدة عدد 100 بتاريخ 05 يوليوز
2022 القاضي بتعيين السيد عبد الإله المسعودي مديرا للمصالح
والمؤشر عليه من طرف وزير الداخلية بتاريخ 03 غشت 2022؛
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

بمقتضى هذا القرار يفوض رئيس جماعة شهدة تحت مسؤوليته
ومراقبته إمضاءه للسيد عبد الإله المسعودي، بصفته مديرا
لمصالح الجماعة الترابية شهدة فيما يلي:

تدبير شؤون الموظفين.

الوثائق المتعلقة بالتدبير الإداري للجماعة الترابية شهدة.

الوثائق المتعلقة بصرف أجور ومستحقات الموظفين وأعضاء
مجلس الجماعة.

الوثائق المتعلقة بالأمر بمهمة.

الوثائق المتعلقة بقبض مداخل الجماعة الترابية شهدة.

الفصل الثاني

يسري تفعيل هذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه ويعهد بتنفيذه
لكل المكاتب الإدارية للجماعة كل في دائرة اختصاصاته.

الفصل الثالث

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

وحرر بشهدة 07 شتنبر 2022 في 30 نونبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، عبد الكبير بومغار.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي إبراهيم
عدد 17 بتاريخ 28 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في المهام لنائب
الرئيس

إن رئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي إبراهيم،
بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان
1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14
المتعلق بالجماعات،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض القرار إلى السيد المصطفى الراجحي، النائب الثالث
لرئيس الجماعة، ليقوم مقام رئيس المجلس الجماعي لواجهة
سيدي إبراهيم وينوب عنه في إمضاء وتسليم الرخص الاقتصادية.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
وحرر بواحة سيدي إبراهيم في 28 نونبر 2022.
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الشقيق.

قرار لرئيس جماعة واحة سيدي إبراهيم عدد 18 بتاريخ 03
نونبر 2022 يقضي بتفويض المهام

رئيس جماعة واحة سيدي إبراهيم،
بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من
رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم
113.14 المتعلق بالجماعات؛
وبناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4
شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام
للموظيفة العمومية، حسبما وقع تغييره وتتميمه؛
وبناء على مقتضيات المرسوم رقم 2.77.738 الصادر في 3
شوال 1397 (27 شتنبر 1977) بمثابة النظام الأساسي لموظفي
الجماعات المحلية؛
وبناء على المرسوم رقم 2.62.345 الصادر في 15 من صفر 1383
(8 يوليوز 1963) بمثابة النظام الأساسي الخاص بأسلاك الإدارة
المركزية والموظفين المشتركين بين الإدارات العمومية؛
وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 04 ربيع الأول 1439
(23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات و
مؤسسات التعاون بين الجماعات،

قرار جماعي لرئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي
إبراهيم عدد 15 بتاريخ 15 نونبر 2022 يقضي بتكليف موظف
جماعي برئاسة مصلحة الوعاء الجبائي

إن رئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي إبراهيم،
بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان
1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14
المتعلق بالجماعات،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يعين السيد عبد النبي أوشن، تقني من الدرجة الثانية مرسوم
وعامل بمصالح جماعة واحة سيدي إبراهيم، رئيسا مصلحة
الوعاء الجبائي.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
وحرر بواحة سيدي إبراهيم في 15 نونبر 2022.
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الشقيق.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي إبراهيم
عدد 16 بتاريخ 28 نونبر 2022 القاضي بإلغاء القرار الجماعي
عدد 14 بتاريخ 15 نونبر 2022 المتعلق بالتفويض في مهام
الإمضاء .

إن رئيس المجلس الجماعي لجماعة واحة سيدي إبراهيم،
بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان
1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14
المتعلق بالجماعات،
يقرر ما يلي

الفصل الأول

يلغى القرار عدد 14 بتاريخ 15 نونبر 2022 القاضي بالتفويض
إلى السيد: المصطفى الراجحي النائب الثالث لرئيس الجماعة في
إمضاء وتسليم الرخص الاقتصادية .

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
وحرر بواحة سيدي إبراهيم في 28 نونبر 2022.
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الشقيق.

يقرر ما يلي:

فصل فريد

ابتداء من تاريخ 04 نونبر 2022 يعين السيد عبد العزيز العبار، مساعد تقني من الدرجة الثانية السلم 07 مكلفا بتسليم و الإشراف على قواسم المحروقات الخاصة بجميع مركبات الجماعة و كل ما يتعلق بها.

وحرر بواحة سيدي إبراهيم في 03 نونبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الشقيق.

قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 37/م.م.ب بتاريخ 22 شتنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام التوقيع

إن رئيس المجلس الجماعي للمصباح،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخصوصا المادتين 103 و 104 منه،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيدة كريمة الشباني ، متصرف بوزارة الداخلية، مهام التوقيع على الشواهد الإدارية الجماعية الصادرة عن مكتب الحالة المدنية و غير المستخرجة من سجلات الحالة المدنية لتقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعه.

وحرر بلمصباح في 22 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الشقيق.

قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 44/م.م.ب بتاريخ 21 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام التوقيع .

إن رئيس المجلس الجماعي للمصباح،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخصوصا المادتين 103 و 104 منه،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد يوسف الزيات، مساعد تقني من الدرجة الثالثة، مهام التوقيع على الشواهد الإدارية الجماعية الصادرة عن مكتب الحالة المدنية و غير المستخرجة من سجلات الحالة المدنية ، ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعه.

وحرر بلمصباح في 21 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الشقيري.

قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 46/م.م.ب بتاريخ 22 نونبر 2022 يقضي بإلغاء التفويض في مهام التوقيع .

إن رئيس المجلس الجماعي للمصباح،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخصوصا المادتين 103 و 104 منه،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى القرار رقم 26/م.م.ب بتاريخ 20 شتنبر 2021 القاضي بتفويض مهام التوقيع على الشواهد الإدارية للسيدة لطيفة بن رجالة.

الفصل الثاني

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعه.

وحرر بلمصباح في 22 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الشقيري.

قرار لرئيس مجلس جماعة اسفي رقم 193/2022 بتاريخ 26 شتنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام التوقيع .

إن رئيس جماعة اسفي،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية، وخاصة المادة 103 منه؛

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد D5229 بتاريخ 16 يوليو 2009،

يقرر ما يلي :

الفصل الأول

يفوض إلى السيد ربيع اجرارعي، النائب السابع للرئيس، التوقيع على جميع الوثائق الصادرة عن قسم الشؤون الإدارية والقانونية والاجتماعية.

الفصل الثاني

يشرع السيد ربيع اجرارعي في مزاولة هذه المهمة ابتداء من 26 شتنبر 2022.

الفصل الثالث

يقوم المفوض إليه بمزاولة هذه المهمة مقام الرئيس وبالمشاركة معه. وحرر بأسفي في 26 شتنبر 2022. الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي ، نور الدين كموش.

قرار لرئيس مجلس جماعة اسفي رقم 2022/194 بتاريخ 26 شتنبر 2022 يتعلق بالتفويض في التوقيع.

إن رئيس مجلس جماعة اسفي،

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، ولاسيما الفقرة الثانية من المادة 103 منه، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015)؛ وبناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 15145 الصادرة بتاريخ 24 شتنبر 2021 حول الاجراءات الخاصة بتفويض امضاء او صلاحيات رئيس مجلس الجماعة؛ وبناء على المقرر التنظيمي المتعلق بتحديد مهام وصلاحيات الاقسام والمصالح الإدارية التابعة لجماعة اسفي والمؤشر عليه من طرف السيد عامل إقليم أسفي بتاريخ 01 فبراير 2022؛ يقرر ما يلي:

الفصل الاوول

يفوض للسيد إلياس البداوي بصفته النائب الأول للرئيس، التوقيع ليقوم مقامي وبالمشاركة معي على الوثائق الصادرة عن قسم التعمير والممتلكات.

الفصل الثاني

يخص التفويض بمصلحة التعمير جميع الوثائق الصادرة عن هذه المصلحة، ولا يشمل التجزئات العقارية، المجموعات السكنية والعمارات التي يزيد عدد الشقق او المكاتب بها على 25 وحدة، وكذا الوحدات الصناعية.

الفصل الثالث

يخص التفويض بمصلحة الممتلكات جميع الوثائق الصادرة عن هذه المصلحة، ولا يشمل التفويتات والاقتناءات.

الفصل الرابع

يلغي هذا القرار جميع قرارات التفويض السابقة.

الفصل الخامس

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

وحرر بأسفي في 26 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي ، نور الدين كموش.

قرار لرئيس جماعة شهدة رقم 133 بتاريخ 22 غشت 2022 يقضي بالتفويض في مهام الإمضاء .

إن رئيس جماعة شهدة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المواد 100 و 103 منه؛

و بناء على الظهير الشريف الصادر في 10 من ذي القعدة (01 مايو 1928) بشأن حماية الصحة والنظافة العموميتين بالمراكز التي لم ترقى إلى البلديات؛

و بناء على الظهير الشريف رقم 1.03.59 الصادر في 10 من ربيع الأول (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية و استصلاح البيئة؛

و بناء على الظهير الشريف رقم 1-03-60 الصادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة؛

و بناء على قانون الإطار 99.12 الذي يحدد الحقوق والواجبات المتعلقة بالبيئة الواجب إتباعها من طرف الأشخاص الذاتيين والمعنويين والجماعات؛

و بناء على مرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 من رجب 1400 (26 مايو 1980) بتحديد الشروط التي تنفذها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية في المغرب؛

و بناء على مرسوم رقم 2.56.604 الصادر في 05 صفر 1376 (11 شتنبر 1956) المغربي والمتمم للقرار الوزاري المؤرخ في 15 صفر 1372 (04 نونبر 1952) بشأن التدابير العامة للنظافة والصحة المطبقة على جميع المحلات التي تمارس فيها الحرف التجارية والصناعية أو الحرة، كما وقع تغييره وتتميمه؛

و بناء على الدورية الوزارية رقم 83/ م ح م / ق ج م / 3 بتاريخ 26 يناير 1993 المتعلقة بالمحافظة على النظافة والصحة العموميتين، يقرر ما يلي:

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.21.81 الصادر في 03 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيدة كريمة الشباني، متصرف لوزارة الداخلية، مهام ضابط الحالة المدنية بمكتب الحالة المدنية الأصلي الذي يقع مقره بالجماعة الترابية لمصباح لتقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يسري العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه.
وحرر بلمصباح في 22 شتنبر 2022.
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الشقيري.

قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 43/م.م.ب بتاريخ 21 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيس المجلس الجماعي للمصباح،
بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 102 منه؛
وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.21.81 الصادر في 03 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد يوسف الزيات ، مساعد تقني من الدرجة الثالثة، مهام ضابط الحالة المدنية بمكتب الحالة المدنية الأصلي الذي يقع مقره بالجماعة الترابية لمصباح لتقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يسري العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه.
وحرر بلمصباح في 21 شتنبر 2022.
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الشقيري.

الفصل الأول

يفوض للسيد بوشعيب العماري، النائب الثالث لرئيس جماعة شهدة، للتوقيع على الوثائق الإدارية المتعلقة بمجال الصحة والنظافة العموميتين وحماية البيئة.

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ صدوره.
وحرر بشهدة في 22 غشت 2022.
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، عبد الكبير بومعاز.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لسبت جزولة رقم 10 بتاريخ 30 غشت 2022 يقضي بالتفويض في مهام التوقيع .

إن رئيس المجلس الجماعي لسبت جزولة،
بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض الى السيد يوسف بيشار، النائب السادس لرئيس المجلس الجماعي لسبت جزولة، مهام التوقيع على الوثائق والعقود المصححة إمضاءاتها وكذا الصور المطابقة للأصل.

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من توقيعه.
وحرر بسبت جزولة في 30 غشت 2022.
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي ، محمود كاريم.

التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية

قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 36/م.م.ب بتاريخ 22 شتنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية.

إن رئيس المجلس الجماعي للمصباح،
بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 102 منه؛

ومن أجل تيسير العمل الإداري و تقديم الخدمة للمترفق في الوقت المناسب؛

وحيث أن السيد يوسف البخاري مساعد إداري من الدرجة الثالثة راكم تجربة مهمة في مهام تصحيح الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها وذلك لاشتغاله فيها أكثر من 25 سنة. مع العلم انه حاصل على شهادة تدريب سلك الكتاب شعبة الحالة المدنية بمركز التكوين الإداري بالدار البيضاء فوج 2006،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد يوسف البخاري، الدرجة مساعد إداري من الدرجة الثالثة، مهام تصحيح الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها، ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه.

وحرر بلمصباح في 13 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الشقيري.

قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 32/م.ب بتاريخ 13 شتنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام تصحيح الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها

إن رئيس المجلس الجماعي للمصباح،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وبما أن جماعة لمصباح غير مؤهلة لتعيين رؤساء أقسام أو رؤساء مصالح بإدارتها حسب المرسوم رقم 2.21.580 الصادر في 22 من محرم 1443 (31 أغسطس 2021) يتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارات الجماعات والمقاطعات والأجور والتعويضات المرتبطة بها؛ لكون عدد سكانها لم يصل إلى 15000 نسمة؛

ومن أجل تيسير العمل الإداري و تقديم الخدمة للمترفق في الوقت المناسب؛

وحيث أن السيد مبارك الصلابي، مساعد تقني من الدرجة الثالثة، راكم تجربة مهمة في مهام تصحيح الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها وذلك لاشتغاله فيها أكثر من 25 سنة،
يقرر ما يلي:

قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 45/م.ب بتاريخ 22 نونبر 2022 يقضي بإلغاء التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية.

إن رئيس المجلس الجماعي للمصباح،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 102 منه؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.21.81 الصادر في 03 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى القرار رقم 25/م.ب بتاريخ 20 شتنبر 2021 القاضي بتفويض مهام ضابط الحالة المدنية للسيدة لطيفة بن رجالة.

الفصل الثاني

يسري العمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه.

وحرر بلمصباح في 22 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الشقيري.

التفويض في مهام تصحيح الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها

قرار لرئيس المجلس الجماعي للمصباح رقم 31/م.ب بتاريخ 13 شتنبر 2022 يقضي بتفويض مهام تصحيح الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها.

إن رئيس المجلس الجماعي للمصباح،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وبما أن جماعة لمصباح غير مؤهلة لتعيين رؤساء أقسام أو رؤساء مصالح بإدارتها حسب المرسوم رقم 2.21.580 الصادر في 22 من محرم 1443 (31 أغسطس 2021) يتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارات الجماعات والمقاطعات والأجور والتعويضات المرتبطة بها؛ لكون عدد سكانها لم يصل إلى 15000 نسمة؛

وبناء على القرار الجبائي عدد 01 بتاريخ 26 يناير 2021، المحدد لنسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والاتاوات والوجيبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة تيدلي؛
وبناء على مقرر مجلس الجماعة المتخذ بعد المداولة خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 24 نونبر 2021 في إطار الدورة الاستثنائية لشهر نونبر 2021،
يقرر ما يلي:

الباب الأول

نسب و أسعار الضرائب والرسوم والحقوق التي لم يحدد القانون نسبها
أو اقتصر على تحديد أسعارها الدنيا والقصوى.

الفصل 01

الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية
تحدد أسعار الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية في حدود الأسعار المحددة بالقانون كما يلي :

المناطق	الأسعار
منطقة العمارات	05,00 دراهم عن كل متر مربع
منطقة الفيلات	05,00 دراهم عن كل متر مربع
منطقة السكن الفردي	05,00 دراهم عن كل متر مربع
المناطق الأخرى	05,00 دراهم عن كل متر مربع

الفصل 02

الرسم على عمليات البناء
تحدد أسعار الرسم على عمليات البناء في حدود الأسعار المحددة بالقانون كما يلي :
أولا : العمليات موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية
البنائات غير القانونية

العمليات	الأسعار
إعادة إيواء قاطني دور الصفيح	05,00 دراهم للمتر المربع المغطى
معالجة الدور الآيلة للسقوط	05,00 دراهم للمتر المربع المغطى
عمارات السكن الجماعية أو المجموعات العقارية	10,00 دراهم للمتر المربع المغطى
العقارات المعدة لغرض صناعي أو تجاري أو مهني أو اداري .	10,00 دراهم للمتر المربع المغطى
المساكن الفردية	20,00 دراهم للمتر المربع المغطى

الفصل الأول

يفوض للسيد مبارك الصلابي، مساعد تقني من الدرجة الثالثة، مهام تصحيح الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها، ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه.
وحرر بلمصباح في 13 شتنبر 2022.
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي، محمد الشقيري.

جهة درعة -تافيلالت

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

مالية وجبايات الجماعات

تحدد نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق
والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية الجماعة

قرار جبائي لرئيس مجلس جماعة تيدلي رقم 40 بتاريخ 18 أكتوبر 2022 يحدد نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة تيدلي

إن رئيس مجلس جماعة تيدلي،

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015) المتعلق بالجماعات ولاسيما المادة 94 منه؛

وعلى القانون رقم 47.06، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.195 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نونبر 2007) المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442 (31 دجنبر 2020)؛

وعلى القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.209 بتاريخ 16 ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007)؛

وعلى المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛

الفصل 05

الرسم على استخراج مواد المقالع

تحدد أسعار الرسم على استخراج مواد المقالع عن كل متر مكعب مستخرج حسب طبيعة هذه المواد في حدود الأسعار المحددة بالقانون كما يلي :

الأصناف	الأسعار
الغاسول	20,00 درهم عن كل متر مكعب
الرخام المستخدم في التكبسية	20,00 درهم عن كل متر مكعب
الغرانيت المستخدم في التكبسية	20,00 درهم عن كل متر مكعب
الرمل المستخدم في الهندسية المدنية و البناء	03.00 درهم عن كل متر مكعب
الطين المستخدم في الهندسة المدنية و البناء	03.00 درهم عن كل متر مكعب,00
الكلس المعد لحجر البناء أو للحصى و الصخور المستعملة للبناء و لأغراض صناعية	03.00 درهم عن كل متر مكعب
الطين المعد للصناعة الخزفية	04.00 درهم عن كل متر مكعب

الفصل 06

الرسم على محل بيع المشروبات

يحدد سعر الرسم في 5% من المداخيل المتأتية من بيع المشروبات التي تم تحقيقها من طرف المؤسسة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

الفصل 07

الرسم على النقل العمومي للمسافرين

يحدد سعر الرسم على نشاط سيارات الاجرة وحافلات النقل العمومي للمسافرين كما يلي :

سيارات الاجرة:

- سيارات الاجرة من الصنف الثاني : طاكسي صغير لكل ربع سنة... 100,00 درهم .
- سيارات الاجرة من الصنف الاول : طاكسي كبير لكل ربع سنة... 200,00 درهم .

بالنسبة للعمليات موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية لا يمكن أن يقل مبلغ الرسم المستحق عن 1000,00 درهم .

ثانيا : العمليات موضوع رخصة الإصلاح أو رخصة الهدم

العمليات	الأسعار
الهدم	600,00 درهم عن كل رخصة
الإصلاح	500,00 درهم عن كل رخصة

الفصل 03

الرسم على عمليات تجزئة الاراضي

يحدد سعر الرسم على عمليات تجزئة الأراضي في حدود النسب المحددة بالقانون كما يلي :

03 % من التكلفة الإجمالية التي يتطلبها التجيز المتعلق بالتجزئة

الفصل 04

الرسم المفروض على الإقامة في المؤسسات السياحية وأشكال

الإيواء السياحي الأخرى

تحدد أسعار الرسم على الإقامة بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى عن كل شخص و عن كل ليلة لمختلف أصناف المؤسسات السياحة و الأشكال الأخرى للإيواء السياحي في حدود الأسعار المحددة بالقانون كما يلي :

الأصناف	الأسعار
أ	دور الضيافة ومراكز وقصور المؤتمرات و الفنادق الفاخرة
	15,00 درهم
	فندق 5 نجوم
	10,00 درهم
	فندق 4 نجوم
	05,00 درهم
ب	فندق 3 نجوم
	03,00 درهم
	فندق نجمتين
	02,00 درهم
	فندق نجمة واحدة
	02,00 درهم
ج	النوادي الفندقية
	10,00 درهم
د	الرياضات و المنازل المؤجرة للسياح
	10,00 درهم
هـ	قرى العطل
	05,00 درهم
و	الإقامات السياحية
	05,00 درهم
ز	المؤسسات و الأشكال الأخرى للإيواء السياحي
	03,00 درهم

الحافلات :

- اقل من 7 مقاعد لكل ربع سنة :.. 200,00 درهم.

- الحافلات من السلسلة -ج- لكل ربع سنة :.. 300,00 درهم.

- الحافلات من السلسلة -ب- لكل ربع سنة :.. 1400,00 درهم.

- الحافلات من السلسلة -أ- لكل ربع سنة :.. 2000,00 درهم .

الرسوم المفروضة على الذبح في المجازر

الفصل 08

ضريبة الذبح

يحدد سعر الرسم الاصيلي عن الذبح في المجازر كما يلي :

(1) عن كل كيلوغرام صاف من اللحم كيفما كان نوعه

أو جودته :.....0,30 درهم.

اما فيما يخص اللحوم التي ثبت انها غير صالحة للاستهلاك فيمكن تخفيض الواجب المذكور اعلاه بنسبة 50% من السعر المحدد.

الفصل 09

الرسم الاضافي المفروض على الذبح في المجازر

لفائدة المشاريع الخيرية

يضاف الى الرسم الاصيلي على الذبح رسم لفائدة المشاريع الخيرية يحدد ب 50 % من سعر الرسم الاصيلي للذبح كيفما كانت طريقة احتسابه.

الفصل 10

الرسم التابعة لضريبة الذبح

تحدد أسعار الرسوم التبعية على الخدمات الاضافية المقدمة لمستغلي المجازر الجماعية باعتبار نوع الخدمة التي تقدمها المجازر كما يلي:

الفصل 11

فحص لحوم الاسواق

يؤدى عن الفحص البيطري للحوم الاسواق رسم يحدد ب: .. 0,10 درهم للكيلوغرام الواحد

الفصل 12

رسوم ايغار الخنازير

يستخلص عن ايغار الخنازير وعن كل رأس:.. 20,00 درهم

الفصل 13

التزود بالسلاح والعدة

تسلم الأسلحة ومعداتها المستعملة لقتل بعض الحيوانات في المجازر الجماعية مقابل اتاوة قدرها 10.00 دراهم للحيوان الواحد.

الفصل 14

فحص لحوم الذبح الاستثنائي

تقبض الواجبات التالية بمناسبة العمليات المتعلقة بالذبح الاستثنائي المنجز خارج اوقات الذبح العادية

- البقر والابل عن كل بهيمة:..... 10,00 دراهم

- الغنم والماعز عن كل بهيمة:..... 5,00 دراهم

الفصل 15

رسوم مغسل الامعاء

يستوجب استعمال المحلات المخصصة لغسل الاحشاء وتبرئ الرؤوس والقوائم اداء الرسم التالي:

- البقر والابل لكل بهيمة :.....5,00 دراهم

- الغنم والماعز لكل بهيمة :.....3,00 دراهم

الفصل 16

رسوم الربط بالإسطبل

يستوجب استعمال الاسطبلات والمحلات المعدة لايواء الحيوانات بالمجزرة في انتظار الذبح رسم يحدد كمايلي عن كل يوم:

- البقر والابل عن كل بهيمة:..... 2,00 دراهم

- الغنم والماعز عن كل بهيمة:..... 1,00 درهم

الفصل 17

رسوم قلع الحيوانات الميتة

يؤدى عن قلع وازالة الهائم الميتة واجب يحدد كمايلي:

- البقر و الابل عن كل بهيمة :..... 3,00 دراهم

- الغنم والماعز عن كل بهيمة:..... 1,50 درهم

الفصل 18

رسوم نقل اللحوم

إن نقل اللحوم واحشاء الذبح من داخل المجزرة الى اماكن البيع بواسطة سيارة جماعية او في اطار استغلال امتياز نقل اللحوم يستوجب اداء الرسوم التالية :

- لكل كيلوغرام من اللحم الصافي :..... 0,10 درهم داخل الجماعة و 0,20 درهم خارج الجماعة .

- احشاء البقر والابل للواحد : 2,50 درهم داخل الجماعة و 5,00 درهم خارج الجماعة .

- أحشاء الغنم والماعز للواحد : 2,00 درهم داخل الجماعة و 3,00 درهم خارج الجماعة .

- الصوف الخام بالدزة عن كل واحدة..... 1,50 درهم
- الحصائر لكل واحد..... 1,00 درهم
- جلود البقر والجمال والغنم والماعز للواحد..... 1,00 درهم
- التبن للحزمة..... 1,00 درهم
- السروج عن كل واحد 2,00 درهم
- الزيوت للقنطار أو جزء منه 6,50 درهم
- الحناء للقنطار أو جزء منه..... 6,50 درهم
- الفواكه الطرية للقنطار أو جزء منه..... 7,00 درهم
- الفواكه اليابسة للقنطار أو جزء منه..... 6,50 درهم
- الدلاح والبطيخ والعنب والخضر للصندوق..... 2,00 درهم
- الحبوب للقنطار أو جزء منه..... 2,00 درهم
- الشاحنات الكبيرة 20,00 درهم
- الشاحنات الصغيرة 10,00 درهم
- السيارات 05,00 درهم
- الدراجات النارية والعربات المجرورة بالحيوانات . 02,00 درهم
- الدراجات العادية والعربات اليدوية 01,00 درهم

واجبات الوقوف

تقبض حقوق الوقوف في جميع الاسواق الجماعية واماكن البيع العامة وتحدد هذه الحقوق كما يلي:

بائعو الخضر والفواكه الطرية والخبز والاسكافيون والنجارون والحدادون وبائعو المواد الغذائية وبائعو الأثاث والادوات الجلدية والاقمشة وبائعو التوابل وغيرهم من الحرفيين والباعة الذين لم يرد ذكرهم عن كل يوم وعن المتر المربع 50 درهم

- بائعو اللحم عن كل بسط ولكل يوم 3,00 درهم
- بائعو السقوط عن كل بسط ولكل يوم.. 2,50 درهم
- السيرك عن كل يوم ولكل متر مربع..... 3,00 درهم

الفصل 23

واجبات مقبوضة بساحات اخرى للبيع العمومي

إن الباعة الذين يشغلون الملك الجماعي العام غير الأسواق الأسبوعية بصورة غير قارة وذلك بعرضهم للسلع والبضائع والمنتجات والخضر وما شابه ذلك يستوجب عليهم اداء رسم يومي عن كل متر مربع كما يلي:

- مركز تيدلي 1,00 درهم للمتر المربع

الفصل 19

رسم ايداع الجلود

يؤدى عن مكوت الجلود بالقاعات المخصصة لها بالمجزرة الجماعية الواجبات التالية:

- جلود البقر والابل عن كل جلد لليوم: 0,30 درهم
- جلود الغنم والماعز عن كل جلد لليوم: 0,15 درهم
- جلود الحيوانات الاخرى عن كل جلد لليوم: 0,40 درهم

الفصل 20

الرسوم المقبوضة في الأسواق واماكن البيع العامة

تحدد اسعار الرسوم المقبوضة في الاسواق واماكن البيع العامة كما يلي:

الفصل 21

واجبات اسواق المهائم

لا يمكن بيع المهائم الا بالاسواق المخصصة لهذا الغرض وتحدد واجبات الدخول الى سوق المهائم كما يلي:

- البقر عن كل رأس :. 20,00 درهما
- الابل عن كل رأس : 17,00 درهما
- الخيل والبغال عن كل رأس :. 15,00 درهما
- الغنم عن كل رأس :. 05,00 دراهم
- الماعز عن كل رأس :. 05,00 دراهم
- الخرفان والجديان عن كل رأس: 03,00 دراهم
- الحمير والجحوش عن كل رأس: 10,00 درهم

الفصل 22

واجبات الدخول أو الوقوف بالأسواق وأماكن البيع العامة

واجبات الدخول

تحدد واجبات دخول السلع والبضائع والمنتجات إلى الأسواق الجماعية و أماكن البيع العامة كما يلي:

- الطيور الداجنة عن كل واحد 2,00 درهم
- الديوك الهندية عن كل واحد : 2,00 درهم
- الارانب عن كل واحد: 1,00 درهم
- الحمام عن كل واحد: 0,90 درهم
- الحبال والخرج المعدة للبيع لكل واحد: 2,00 درهم
- الخيام عن كل واحدة :. 2,50 درهم

الفصل 24

رسوم المحجز

تحدد أسعار الرسم فيما يخص الحيوانات والسلع والبضائع والأشياء الأخرى كما يلي:

المدة القصوى للاقامة	واجب الاقامة عن كل يوم	نوعية الأشياء والحيوانات والعربات
الحيوانات		
خمسة أيام	04,00 دراهم	الكلاب
خمسة عشر يوما	20,00 درهم	البقر والخيول والبغال والجمال
خمسة عشر يوما	17,00 درهم	الحمير
خمسة عشر يوما	10,00 دراهم	الغنم الماعز
خمسة أيام	05,00 دراهم	القطط والدواجن والحيوانات الصغيرة
العربات:		
ثلاثون يوما	20,00 درهم	العربات التي لا يتجاوز وزن حملتها 3.500 كيلوغرام
ثلاثون يوما	30,00 درهم	العربات التي يزيد وزن حملتها على 3.500 كيلوغرام إلى غاية 8.000 كيلوغرام
ثلاثون يوما	50,00 درهم	العربات التي يزيد وزن حملتها على 8.000 كيلوغرام
خمسة عشر يوما	15,00 درهم	العربات المجرورة ذات عجلتين
خمسة عشر يوما	20,00 درهم	العربات المجرورة ذات أربع عجلات
خمسة عشر يوما	10,00 دراهم	العربات يدوية
خمسة عشر يوما	15,00 درهم	العربات مقطورة
خمسة عشر يوما	08,00 دراهم	الدراجات نارية
خمسة عشر يوما	08,00 درهم	الدراجات عادية
السلع والبضائع:		
يوم واحد	04,00 دراهم	السلع القابلة للتلاشي عن القنطار أو جزء منه
خمسة عشر يوما	15,00 درهم	السلع غير القابلة للتلاشي عن القنطار أو جزء منه
خمسة عشر يوما	20,00 درهم	الأدوات كبيرة الحجم عن المتر المربع أو جزء منه
خمسة عشر يوما	15,00 درهم	الأدوات صغيرة الحجم عن المتر المربع أو جزء منه

الفصل 25

محصول بيع الحيوانات وغيرها من البضائع التي

لم يطالب بها أصحابها في الوقت المحدد.

تباع بالمزاد العلني على يد القابض الجماعي او نائبه الحيوانات والسلع والخضر والعتاد المحجوزة والتي لم يتم استرجاعها خلال الاجل المحدد ويجعل ثمن البيع بعد استخلاص ضرائب الدخول الى المحجز والمكوث به رهن اشارة صاحبه طيلة اجل سنة ويوم ابتداء من تاريخ الحجز و تضاف المبالغ المقبوضة إلى ميزانية الجماعة بعد انصرام هذا الاجل غير انه تنفيذا للظهير الشريف المؤرخ في 16 ربيع الاول 1335 (16 نونبر 1956) المتمم للتشريع المتعلق بالنقل البري لا يمكن ان تباع بالمزاد العلني السيارات المحجوزة التي لم يسترجعها اصحابها الا بعد مضي شهر من تاريخ انصرام الفترة القانونية الاولى التي بقيت خلالها في المحجز.

إن الحقوق التي تقوم مصلحة الجمارك باستخلاصها بمناسبة بيع السيارات المسجلة بالخارج تخفض بنسبة 50 % و يطبق هذا التخفيض بالنسبة لكافة السيارات المصادرة من طرف اية ادارة او مصلحة عمومية .

الفصل 26

الرسم المفروض على وقوف العربات

لنقل العام للمسافرين

يحدد سعر الرسم المفروض على وقوف العربات المعدة للنقل العام للمسافرين عن كل ربع سنة في حدود الاسعار القصوى المحددة بالقانون وذلك كمايلي:

- سيارات الاجرة من الصنف الثاني . 100,00 درهم
- سيارات الأجرة من الصنف الأول . 150,00 درهم
- حافلات النقل العام من الصنف ج- 200,00 درهم
- حافلات النقل العام من الصنف ب- . 400,00 درهم
- حافلات النقل العام من الصنف أ- . 300,00 درهم

الفصل 27

الرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا

لأغراض البناء

يحدد سعر الرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا لأغراض البناء بـ 05,00 دراهم للمتر المربع عن كل ربع سنة.

الفصل 28

الرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية

العامة مؤقتا لأغراض تجارية أو صناعية ومهنية

يحدد سعر الرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية باعتبار المساحة المشغولة من الملك الجماعي العام وموقع الجزء المشغول منه ونوع ما يشغله كما يلي:

نوع النشاط موضوع الاحتلال المؤقت	سعر الرسم عن كل ربع سنة
- أبراج وهوائيات الاتصالات أو ما شابهها والتجهيزات المرتبطة بها	5000.00 عن كل موقع
- استغلال الملك العمومي الجماعي المحاذي للمحلات التجارية والصناعية و المهنية بوضع الكراسي والطاولات والسلع والبضائع والآلات والادوات	01,00 درهم للمتر مربع
- محطات توزيع الوقود.	05,00 درهم للمتر مربع
- أكشاك بيع المبردات	10,00 درهم للمتر مربع
- أكشاك بيع الملابس	05,00 درهم للمتر مربع
- أكشاك بيع الجرائد	05,00 درهم للمتر مربع
- عرض البضائع والسلع والمنتجات.	05,00 درهم للمتر مربع
- عربات الأكالات الخفيفة.	05,00 درهم للمتر مربع
- أماكن لعرض الجلود	05,00 درهم للمتر مربع
- أكشاك لبيع مواد أخرى	05,00 درهم للمتر مربع
- السيرك	05,00 درهم للمتر مربع
- الألعاب المتنقلة.	05,00 درهم للمتر مربع
- اللوحات الاشهارية بالواجهات الحائطية	
أقل من 50 م ² :	20,00 درهم كمبلغ جزائي
ما فوق 50 م ² :	30,00 درهم كمبلغ جزائي
- اللوحات الثابتة فوق السطوح أن لا تتعدى 40 م ² :	250,00 درهم كمبلغ جزائي
- اللوحات الاشهارية الخاصة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية والعمارات الفردية:	50,00 درهم للمتر مربع
- الإشهار الملصق بواجهات المحلات سواء التجارية أو الخدمائية ووسائل النقل التابعة لها:	10,00 درهم للمتر مربع

- ✓ الشطر الثاني: من 19 إلى 40 مترا مكعبا: 7,50 درهم
- ✓ الشطر الثالث: من 41 إلى 60 مترا مكعبا: 11,00 درهم
- ✓ الشطر الرابع: أكثر من 60 مترا مكعبا: 12,50 درهم
- لتعريف التفضيلية عن كل متر مكعب: 7,20 درهم
- التعريف الصناعية عن كل متر مكعب: 6,70 درهم
- تعريف الفنادق عن كل متر مكعب: 6,70 درهم
- (2) أسعار التطهير السائل:

- يؤدي عن المتر المكعب المسجل بعدد الماء الشروب و لكل ثلاثة أشهر (ربع السنة) مبلغ: .. 0.50 درهم

(3) الرسم الثابت:

يؤدي عن كل عداد وعن كل ثلاثة أشهر (ربع السنة) ما قيمته: 28,50 درهم

(4) الضريبة المترتبة عن عملية فتح او غلق اماكن الوصول:

على المشتركين الذين أصبحوا موضوع غلق أنابيب إيصال الماء بسبب عدم تأديتهم في الأجل المحددة لواجب الاستغلال أن يؤديوا عن إجراء عملية تجديد الإيصال ضريبة قدرها: 200,00 درهم

الفصل 30

الضريبة المترتبة عن العدادات

يجب أداء جميع الواجبات التي بذمة المستغل و جميع الضرائب والرسوم الاستثنائية الغير المستخلصة في الأجل المحدد بخصوص استغلال مصلحة الماء و أداء ضريبة تجديد الإيصال قبل اجراء عملية تجديد الإيصال .

يحصل عن كل عملية تحقيق او تجربة عداد واجب قدره: ... 56.00 درهم

الفصل 31

استرجاع صوائر بناء قنوات الماء الشروب

يتحمل ارباب العقارات المجاورة للطرق العامة جميع مصاريف بناء قنوات الماء الصالح للشرب وذلك وفق القواعد المنصوص عليها في القانون المتعلق بجبايات الجماعات المحلية وهيئاتها.

الفصل 32

الاتصال بشبكة الماء الصالح للشرب

يؤدي عن كل عملية الربط بشبكة الماء الشروب واجب محدد في .. 500,00 درهم .

يتحمل المستفيد إيصال قنوات الربط من المحل المعني بالربط الى نقطة الربط بالشبكة تحت مراقبة مصالح الجماعة لضمان جودة الأشغال.

50,00 درهم للخزان الواحد	- خزانات الوقود تحت الأرضية:.
10,00 درهم للمتر الطولي للواجهة	- أماكن الوقوف الخاصة لإغراض تجارية أو صناعية أو مهنية .
500,00 درهم لكل شركة مستفيدة	- الشاحنات الخاصة بإفراغ الخرسانة المسلحة.
50,00 درهم كمبلغ جزافي	- عرض البضائع والسلع والمنتجات بواسطة وسائل النقل خارج أيام السوق الأسبوعي.
1,50 دراهم للمتر الخطي	- استعمال سطح الأرض أو باطنها من اجل تمرير خطوط الاتصالات و المنشآت المرتبطة بها :
25,00 درهم للمتر المربع	- بالنسبة لعلب ربط خطوط الاتصالات على مستوى سطح الارض
100,00 درهم للمتر المربع	- بالنسبة للدواليب المعدة لإيواء المعدات التقنية الخاصة بربط خدمة المشتركين و هوائيات الربط و المخادع الهاتفية على مستوى سطح الارض .
01,00 درهم للمتر مربع لليوم	- عرض تجاري للسيارات والشاحنات ووسائل النقل :
10,00 درهم للمتر مربع	- اللوحات الدعائية و الاعلانية و الارشادية و الدالة على العنوان كيفما كان شكلها و مكان وضعها

الباب الثاني

الحقوق الاخرى المقبوضة مقابل الخدمات المؤداة

ومنتوج الاستغلال ذات الطابع الفلاحي والتجاري

والمصالح المشابهة المسيرة بصفة مباشرة

تحدد أسعار الحقوق الاخرى المترتبة عن الخدمات المؤداة وعن الاستغلاليات المذكورة أعلاه كما يلي:

الفصل 29

منتوج استغلال مصلحة الماء والتطهير السائل

يحدد واجب التزود بالماء العذب ووضع العدادات مع صيانتها كما يلي:

(1) أسعار استهلاك الماء الشروب:

- يؤدي عن المتر المكعب ولكل ثلاثة أشهر (ربع السنة) المبالغ التالية:

✓ الشطر الأول: من 0 إلى 18 مترا مكعبا: 2,50 درهم

الفصل 33

الاتصال بشبكة الصرف الصحي

1- يؤدي عن كل عملية الربط بشبكة الصرف الصحي أو الواد الحار واجب محدد كما يلي:

● بالنسبة للمساكن الخاصة والمحلات التجارية والمهنية والمقاهي .. 1 000,00 درهم

● بالنسبة للإدارات والهيئات العمومية .. 2 000,00 درهم

● بالنسبة للأماكن الصناعية، الحمامات، المؤسسات السياحية، والمؤسسات المماثلة: 2 500,00 درهم

2- يتحمل المستفيد ايصال قنوات الربط من المحل المعني بالربط الى نقطة الربط بالشبكة تحت مراقبة مصالح الجماعة لضمان جودة الاشغال.

الفصل 34

استرجاع صوائر النقل بواسطة سيارة

الإسعاف الجماعية

تحدد الواجبات المقبوضة عن تنقلات سيارة الاسعاف الجماعية لنقل المرضى والجرحى على الشكل التالي:

■ نهارا عن كل كيلومتر ذهابا و

إيابا: 1,00 درهم

■ ليلا عن كل كيلومتر ذهابا

وإيابا: 1,50 درهم

ويضاف الى هذه الواجبات واجب ثابت يؤدي عن طلب خروج سيارة الإسعاف يقدر ب: 30,00 درهما.

تعتبر تنقلات سيارة الاسعاف سواء داخل المدار الجماعي او خارجه و المتعلقة بعمليات الولادة مجانية وغير خاضعة لأداء أي واجب .

الفصل 35:

منتوج مصلحة نقل الاموات

تحدد الواجبات المقبوضة عن نقل الاموات بواسطة السيارة المعدة لذلك على الشكل التالي:

- داخل المدار الجماعي وعن كل عملية نقل: . 50,00 درهما .

- داخل الإقليم وعن كل عملية نقل: 150,00 درهما .

- خارج الإقليم وعن كل عملية نقل: 0,50 درهم

عن كل كيلومتر ذهابا و ايا با .

الفصل 36

استرجاع صوائر استغلال الجرافة الجماعية

للقيام بأشغال خاصة

- تحدد الواجبات المقبوضة عن استغلال الجرافة الجماعية للقيام بمختلف الأشغال الخاصة بالأشخاص ب : 300,00 درهم عن كل ساعة أو جزء من الساعة وتحسب ابتداء من خروجها من المستودع إلى غاية عودتها إليه ، و تتحمل الجماعة جميع التكاليف اللازمة لتشغيل الجرافة .

- لا يتم السماح باستغلال الجرافة إلا بعد موافقة لجنة خاصة و التي تقوم بالمعينة القبلية لموقع الأشغال و طبيعتها .

الفصل 37

رسوم رفع نفايات الحداثق وبقايا المواد الصناعية

ومواد البناء المتروكة على الطرق العمومية

إن إزالة نفايات البساتين و نفايات الحداثق و بقايا مواد البناء وغيرها المتروكة على الطرق العمومية من طرف عمال مصلحة النظافة بصفة تلقائية أو بطلب من المعنيين بالأمر يستوجب أداء رسم قدره :

● 80,00 درهم عن كل متر مكعب أو جزء منه.

● 150,00 درهم كأدنى ما يستخلص.

الفصل 38:

منتوج محطات وقوف الدراجات و العربات والسيارات ومرابط الحيوانات

يحدد الواجب المؤدى عن وقوف وحراسة الدراجات والعربات والسيارات او الدواب في الفنادق ومحطات الوقوف كمايلي:

○ الدراجات النارية لكل واحدة: 1,50 درهم لليوم

○ الدراجات العادية لكل واحدة: 1,50 درهم لليوم

○ العربات لكل واحدة: . 2,00 درهم لليوم

○ السيارات لكل واحدة: . 3,00 درهم لليوم

○ الجمال والخيول والحمير والبغال لكل واحد: 2,00 درهم لليوم

○ الشاحنات لكل واحدة: 8,00 درهم لليوم

وكل جزء من اليوم يعتبر يوما كاملا.

الفصل 39

صوائر أبحاث المنافع والمضار

يستوجب فتح سجلات للبحث عن المنافع و المضار أداء واجب قدره 160,00 درهما عن كل عملية.

يعتبر تسجيل بيع الهائم اختياريًا ولا تسلم الصكوك المتعلقة بالبيع إلا عند طلبها من طرف المشتري.

الفصل 43

إضافة إلى الحقوق المقبوضة مقابل خدمات الوارد ذكرها سلفًا تستوفي الجماعة مقابل أية خدمة أخرى تؤديها لفائدة المستفيدين المباشرين واجبا لا يجوز أن لا يقل عن ثمن تكلفة تلك الخدمة بما في ذلك المواد والأدوات والنفقات العامة التي يستوجبها تدخل المصالح الإدارية أو التقنية للجماعة.

الباب الثالث

واجبات الاملاك الجماعية

الفصل 44

تحدد شروط استغلال الدكاكين و الحوانيت و الأماكن المهنية أو الخاصة بممارسة التجارة أو الصناعة أو الخدمات و محلات السكن و غيرها ، وكل عقار تمتلكه الجماعة طبقا لمقتضيات دفاتر التحملات و عقود الكراء و قرارات الاستغلال الخاصة بها و طبقا كذلك للقوانين و القرارات الجاري بها العمل بهذا الخصوص .

الفصل 45

يؤدي عن استغلال الدكاكين والحوانيت والأماكن المهنية أو الخاصة بالتجارة أو الصناعة واجب شهري حسب كل محل كما يلي :

الموقع	نوع وأرقام المحلات	الواجب الشهري
سوق الاحد تيدلي	- دكاكين من 1 إلى 13 لكل واحد	65,00 درهم
سوق الاحد تيدلي	- مقهى رقم 01	75,00 درهم
سوق الاحد تيدلي	- طاوولات الجزارة من 1 إلى 13 لكل واحدة	30,00 درهم
سوق الأحد و مركز تيدلي	- المحلات المشيدة من طرف الأشخاص على الاراضي التابعة للملك الجماعي من رقم 1 إلى رقم 400 لكل محل .	15,00 درهم
	- محل تجاري رقم 14	330,00 درهم
	- محل تجاري رقم 15	770,00 درهم
	- محل تجاري رقم 16	220,00 درهم
	- محل تجاري رقم 17	209,00 درهم
	- محل تجاري رقم 18	825,00 درهم
	- محل تجاري رقم 19	682,00 درهم
	- محل تجاري رقم 20	1004,30 درهم
	- محل تجاري رقم 21	616,00 درهم
	- محل تجاري رقم 22	770,00 درهم

الفصل 40

منتوج بيع التصاميم والمطبوعات.

تباع التصاميم والمطبوعات وملفات المزايدة للأشخاص الراغبين في ذلك حسب الواجبات التالية:

- التصاميم كيفما كان نوعها .. 50,00 درهم لكل تصميم.
- المطبوعات.....05,00 دراهم لكل صفحة.

الفصل 41

نسبة الجماعة من البيوعات العمومية

تحدد نسبة الجماعة من البيوعات العمومية في 10% من ثمن البيع

الفصل 42

تسجيل بيع الهائم

يؤدي عن تسجيل بيع الهائم الواجبات التالية:

- البقر والخيل والإبل للرأس: ... 20,00 درهم
- العجول والحمير للرأس: 10,00 درهم
- الغنم والماعز للرأس: 10,00 درهم

550,00 درهم	- محل تجاري رقم 23	مركز تيدلي
660,00 درهم	- محل تجاري رقم 24	
880,00 درهم	- محل تجاري رقم 25	
50,00 درهم	- محل تجاري رقم 26	
40,00 درهم	- محل تجاري رقم 27	
50,00 درهم	- محل تجاري رقم 28	
50,00 درهم	- محل تجاري رقم 29	
45,00 درهم	- محل تجاري رقم 30	
30,00 درهم	- محل تجاري رقم 31	
35,00 درهم	- محل تجاري رقم 32	
35,00 درهم	- محل تجاري رقم 33	
35,00 درهم	- محل تجاري رقم 34	
40,00 درهم	- محل تجاري رقم 35	
30,00 درهم	- محل تجاري رقم 36	
35,00 درهم	- محل تجاري رقم 37	
35,00 درهم	- محل تجاري رقم 38	
30,00 درهم	- محل تجاري رقم 39	
30,00 درهم	- محل تجاري رقم 40	
225,00 درهم	- محل تجاري رقم 41	

- يتم مراجعة واجب الاستغلال الشهري للدكاكين والحوانيت والأماكن المهنية أو الخاصة بالتجارة أو الصناعة بزيادة نسبة قدرها 10 % بعد مرور كل ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ الاتفاق على الثمن أو من تاريخ آخر مراجعة له بين الأطراف.

- يؤدي عن استغلال المحلات المخصصة للسكن واجب شهري حسب كل محل كما يلي:

الواجب الشهري	موقع السكن	رقم السكن	نوع السكن
108,00 درهم	مركز جماعة تيدلي	1	- منزل اقتصادي للسكن
140,40 درهم	مركز جماعة تيدلي	2	- منزل اقتصادي للسكن
140,40 درهم	مركز جماعة تيدلي	3	- منزل اقتصادي للسكن
140,40 درهم	مركز جماعة تيدلي	4	- منزل اقتصادي للسكن
140,40 درهم	مركز جماعة تيدلي	5	- منزل اقتصادي للسكن
140,40 درهم	مركز جماعة تيدلي	6	- منزل اقتصادي للسكن
140,40 درهم	مركز جماعة تيدلي	7	- منزل اقتصادي للسكن

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.89.187 بتاريخ 21 من ربيع الثاني 1410 (21 نونبر 1989) الصادر بتنفيذ القانون رقم 30.89 المتعلق بنظام الضرائب والرسوم المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 من ذي الحجة 1428 (27 ديسمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.21.74 الصادر في 3 ذي الحجة 1442 الموافق 14 يوليوز 2021 بتنفيذ القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية؛

وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 بتاريخ 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات وبين مؤسسات التعاون بين الجماعات؛

وبناء على القرار الجماعي المستمر العمل المحدد بموجب مبلغ الضرائب والرسوم والحقوق لفائدة الجماعة أكادير كما تم تعديله وتتميمه؛

وبناء على مقرر المجلس الجماعي لدورته العادية لشهر فبراير 2022؛
وبناء على مقرر المجلس الجماعي لدورته العادية لشهر ماي 2022،

الباب الأول

مبادئ عامة

المادة الأولى

يهدف هذا القرار التنظيمي، إلى ضبط وتنظيم الاستغلال المؤقت للملك العام الجماعي لأغراض مهنية أو تجارية أو صناعية أو ترفيهية، أو لأي غرض يمكن أن يكون موضوعا لإشغال الملك العام بدون بناء.

المادة 02

تعتبر رخصة الاستغلال المؤقت للملك العام الجماعي حقا شخصيا، يتم بموجبه احتلال جزء من الملك العام الجماعي، ويحق لكل شخص ذاتيا كان أو معنويا، أن يقدم طلبه في ذلك.

المادة 03

يرخص بالاستغلال المؤقت للملك العام الجماعي بدون بناء للأغراض التالية:

1 - وضع الطاولات والكراسي بالنسبة للمقاهي، قاعات الشاي والمقشدرات.

يتم مراجعة واجب الاستغلال الشهري للمحلات المخصصة للسكن بزيادة نسبة قدرها 8 % بعد مرور كل ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ الاتفاق على الثمن أو من تاريخ آخر مراجعة له بين الأطراف

الفصل 46

في حالة اللجوء الى تحديد واجب الاستغلال لهذه المحلات والأراضي عن طريق طلبات العروض فإن الواجبات المحددة اعلاه تعتبر كحد ادنى الانطلاق لطلبات العروض.

الباب الرابع

مقتضيات انتقالية

الفصل 47

تلغى ابتداء من تاريخ دخول هذا القرار حيز التنفيذ جميع مقتضيات السابقة بالقرار الجبائي رقم 68 بتاريخ 26 مارس 2019.

الفصل 48

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التأشير عليه من طرف عامل الاقليم ويعهد بتنفيذ مضامينه إلى كل من القابض الجماعي و مدير المصالح وشسيع المداخل كل في دائرة اختصاصه. وحرر بتيدلي في 18 أكتوبر 2022.

الإمضاء: رئيس مجلس جماعة تيدلي، عزيز الكراعي.

أشر عليه السيد عامل إقليم ورزازات في 20 شتنبر 2022.

عن العامل وبأمر منه، الكاتب العام عمر بلمام.

جهة سوس- ماسة

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي

القرار التنظيمي لرئيس المجلس الجماعي لأكادير عدد 479 بتاريخ

07 أكتوبر 2022 يتعلق بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك

العام الجماعي

ديباجة

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

المادة 06

يتم تنظيم إجراءات منح رخص الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي، وفقا لمقتضيات مذكرة تنظيمية يصدرها رئيس المجلس الجماعي.

المادة 07

يتم الترخيص لشغل الملك العام الجماعي في حدود ثلث (3/1) الرصيف وفي حدود واجهة المحل، على ألا يقل عرض الرصيف المخصص للراجلين في كل الحالات عن متر واحد.

المادة 08

يلتزم المرخص له باستغلال الملك العمومي بتزيين واجهة المحل بشكل يتلاءم مع رونق وجمالية الشارع، وفق ما ينص عليه قرار الترخيص، وينبغي الالتزام أساسا بما يلي:

- ❖ أن يكون الأثاث المستعمل على الملك العمومي متجانسا ومطابقا لمحيطه.
- ❖ أن تكون الألوان المستعملة متجانسة ومراعية للمقررات الجماعية ذات الصلة.
- ❖ أن تكون الكراسي والطاولات والمظلات من النوع الجيد وألا تتضمن أي علامة إشهارية.
- ❖ أن تتم إضافة ستائر وقائية عمودية جانبية لحجب الرؤية، في حالة وجود المحل التجاري بمحاذاة مدخل مبنى سكني
- ❖ أن يظل المكان مكشوفاً.
- ❖ عدم إقامة حواجز أو سياج فوق الفضاء المرخص.
- ❖ عدم إقامة دعائم أو ركائز مثبتة على الأرض.
- ❖ ترسيم حدود المساحة المرخص باستغلالها وفق تصميم مصادق عليه من المصالح الجماعية.

المادة 09

يمكن الترخيص بالاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي بغرض عرض سلع أو بضائع، شريطة أن تكون من نفس النشاط التجاري الممارس، أو أن تكون من نشاط تكميلي لهذا الأخير.

المادة 10

- ❖ يرخّص لأصحاب أورش البناء والشركات بناءا على طلبهم بالاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي وذلك للأغراض التالية:
- ❖ وضع الآليات والمعدات الاعتيادية.
- ❖ وضع الرفاعات وما شابهها، مع احترام الإجراءات القانونية المنظمة للموضوع، ويتحمل صاحب الورش تكاليف تفكيك الرفاعة بمجرد الانتهاء من الأشغال الخاصة بها، أو عند توقف الورش لسبب من الأسباب.

2- وضع الطاولات والكراسي بالنسبة لمحلات بيع المأكولات الخفيفة أو المطاعم.

3- وضع أطناف وستائر وقائية بواجهة المحلات التجارية.

4- عرض سلع أو بضائع أمام المحلات التجارية.

5- شغل فضاءات عمومية من أجل إقامة معارض.

6- وضع الآليات، المعدات والمواد المستعملة الخاصة بأورش البناء.

7- وضع سياج (Palissade) أمام أورش البناء.

8- وضع لوحات إشهارية أو إشارية سواء بالملك العام أو بالأملك الخاصة المطللة على الملك العام.

9- شغل مواقف خاصة لعربات الشحن والإفراج.

وكل ما من شأنه إشغال الملك العام الجماعي سواء تعلق بالفضاء أو العقار ويدخل فيها حتى المرتفعات العمومية كالأقواس أو واجهة المحلات.

المادة 04

تؤدي عن استغلال الملك العمومي الجماعي إتاحة إلزامية طبقا للقوانين الجاري بها العمل، وطبقا لمقتضيات القرار الجبائي.

المادة 05

- يكون المستغل مسؤولا وملزما بالسهر على عدم إزعاج، أو عرقلة حركة المرور وقت استغلاله للملك العمومي، ويتحمل وحده الأضرار التي يمكن أن تلحق أدواته وتجهيزاته المستعملة بالفضاء المرخص، كما يكون مسؤولا عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بالغير خلال استغلاله لهذا الملك العمومي.
- يلتزم المستفيد من رخصة الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي مما يلي:

❖ إشهار رقم وتاريخ الرخصة في مكان الاستغلال.

❖ الصيانة المستمرة للمعدات والأدوات الموضوعة فوق الملك العمومي.

❖ المحافظة على البيئة ورونق المنظر العام والحرص على النظافة اليومية للمكان.

❖ عدم وضع مكبرات للصوت.

❖ وعموما، الالتزام بعدم الإضرار بالملك العمومي.

❖ إرجاع الملك العام إلى حالته الأصلية بعد انتهاء مدة الترخيص.

❖ عدم تجاوز المساحات المرخص بها، وكذا المعايير والشكل المحدد في الترخيص.

- يقصد بالإشهار على العربات المتنقلة، الإشهار باستعمال العربات والدراجات الخاصة بالإشهار لا غير، مع احترام القوانين والمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

- ويمنع منعاً كلياً الملصقات على الجدران، والبنائيات العامة والخاصة، وأعمدة الإنارة العمومية، واللوحات التثويرية، وجدران المؤسسات العمومية والخاصة.

المادة 16

- إن كل تدخل في الملك العمومي الجماعي بغرض وضع اللوحات الإشهارية، يخضع إلى ترخيص مسبق من لدن رئيس المجلس الجماعي مع مراعاة المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 17

- يمكن للجماعة وللسلطات المختصة، متى دعت المصلحة العامة، أو متى تبين لها أن اللوحة تتعارض مع مقتضيات السير والجولان، أو متطلبات الرؤية أو عند الضرورة، أن تطلب من المستفيد بواسطة رسالة، تغيير موقع أو مواقع لوحات إشهارية داخل الأجل المحدد من طرف الإدارة من تاريخ تبليغه بذلك. وتكون مصاريف هذا التغيير، ومصاريف إعادة المواقع إلى حالتها الأصلية على عاتق المستفيد.

المادة 18

- يجب أن يحترم شكل اللوحة الإشهارية محيطها العام، وأن تتناسق مع الشكل المعماري للبنائية، وأن تأخذ بعين الاعتبار جميع مكوناتها المعمارية: شكل الأبواب، والمداخل، الأقواس، الركائز، الزخارف المعمارية... إلخ.

يجب أن تتقيد اللوحة الإشهارية بما يلي:

❖ بساطة ووضوح البيانات الإشهارية.

❖ عدم تغطية تجهيزات الإنارة.

❖ ستر أو إخفاء أجهزة تركيب وتثبيت اللوحة الإشهارية.

- ❖ يجب أن تكون اللوحة الإشهارية مصنوعة من مواد مستدامة، ويجب أن يتم السهر على صيانتها ونظافتها بصفة مستمرة من طرف المستفيد من الرخصة.

المادة 19

يسمح بوضع اللوحات الإشهارية:

❖ عمودياً أو أفقياً بالنسبة لواجهة البنايات.

- ❖ على ارتفاع مستوى المكان الذي يزاول به النشاط التجاري أو المهني.

❖ وضع المواد المستعملة اللازمة للغرض المرخص.

❖ إقامة سياج شفاف وموحد بغرض تحويط ورش البناء.

المادة 11

- يلتزم صاحب الرخصة بالانضباط لمقتضيات السلامة وذلك طبقاً للقوانين والضوابط الجاري بها العمل.

المادة 12

- تحدد مدة الترخيص للغرض المذكور من تاريخ الشروع في الأشغال بالورش، إلى حين الانتهاء منها.

- المساحة المراد استغلالها بحسب موقع الورش:

تحدد في الرخصة:

1- مدة الترخيص.

2- المساحة المراد استغلالها حسب موقع الورش.

3- موقع الورش.

المادة 13

- يلتزم صاحب الورش بإشعار الجماعة بانتهاء ورش البناء موضوع الرخصة، ويعتبر تاريخ التوصل بالإشعار هو الوثيقة الوحيدة المثبتة لانتهاء الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي.

- يلتزم المستفيد في الرخصة باستعمال تقنيات وأدوات تحول دون الأضرار بالملك العمومي مع المحافظة على البيئة والحرص على النظافة الخارجية للورش.

- يتعين على المستفيد إرجاع الملك العمومي إلى حالته الأصلية، بعد الانتهاء من الأشغال، وفي حالة عدم قيامه بذلك، فإن المصالح الجماعية تتكفل بالقيام بالمتعين مع تحميل المعنى بالأمر جميع المصاريف المترتبة عن ذلك.

المادة 14

- يقصد بالإشهار بصفة عامة، كل كتابة، شكل أو صورة تهدف إلى الترويج لسلعة أو خدمة أو فكرة ما، وذلك بقصد إخبار الجمهور وحته على استهلاكها.

المادة 15

- يقصد باللوحة الإشهارية كل كتابة، شكل، أو صورة موضوعة على بناية تشير إلى نشاط تجاري أو مهني أو غيره.
- يقصد باللوحة التثويرية، كل كتابة، شكل، أو صورة، تشير عن بعد إلى وجود نشاط تجاري أو مهني أو غيره بمكان ما.
- يقصد باللوحة الإشهارية المضاءة، كل لوحة إشهارية ينبعث منها الضوء.

- لا يجوز للمستغل إدخال أي تغيير في حجم اللوحة الإشهارية أو تبديلا لمكانها المرخص، إلا بترخيص مسبق.
- يتعين على كل مستفيد إشهار رقم وتاريخ الرخصة.
- عند الانتهاء من استغلال اللوحة الإشهارية، يجب العمل على إزالتها، وإرجاع الموقع إلى الحالة التي كان عليها، وذلك فور انتهاء المدة المحددة في الرخصة.
- يتعهد المستفيد بإصلاح أي إتلاف للملك العمومي الناتج عن وضع أو إزالة اللوحات الإشهارية، وفي حالة عدم القيام بواجبه تحل الجماعة محله، مع تغريمها إياه، للمصاريف والذعائر طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل وطبقا لمقتضيات القرار الجبائي.

المادة 24

يمنع وضع الإشهار بمحيط الأماكن التالية:

- ❖ البنايات ذات الطابع الديني.
- ❖ المعالم الأثرية والتاريخية.
- ❖ الأبنية المصنفة.
- ❖ مناطق التراجع للمحافظة على سلامة المرور.
- ❖ أمام شعارات البنايات الإدارية والشركات وإشارات المرور.
- ❖ المقابر.

المادة 25

- لا تسري المقتضيات المتعلقة بتنظيم الإشهار، بالطرق العمومية وملحقاتها وتوابعها، والتي تحكمها مقتضيات دورية السيد وزير الداخلية رقم 118 م.ج.م بتاريخ 2001/07/02. والتي يتعين تنظيمها في إطار كناش تحملات خاص، نظرا لما تستلزمه هذه العمليات، من إحاطة بجوانبها القانونية والتقنية والمالية.

الباب الثاني

سحب الترخيص بالاستغلال المؤقت للملك العام الجماعي

المادة 26

كل مخالفة لمقتضيات هذا القرار التنظيمي، يتم بموجبها سحب الترخيص بشغل الملك الجماعي العام مؤقتا طبقا للمادة 23 و24 من الظهير الشريف رقم 1.21.74 الصادر في 3 ذي الحجة 1442 الموافق 14 يوليوز 2021 بتنفيذ القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.

المادة 27

لا يحق للمستفيد، المطالبة بأي تعويض عن الأضرار التي قد تلحقه

- ❖ يرخص بوضع اللوحات الإشهارية الجدارية الكبرى بالملك الخاص بعد موافقة مالك الإقامة أو مديرها أو ساكنها.
- ❖ يحدد عدد اللوحات الإشهارية في لوحتين على الأكثر لكل مؤسسة، أو محل تجاري، إحداها عمودية والأخرى أفقية، ويعتبر أي مجسم لمنتوج تجاري لوحة إشهارية.
- ❖ اللوحات الإشهارية من نوع Totem، يسمح بوضع لوحة واحدة لكل بناية تجارية، بغض النظر عن عدد الأنشطة التجارية المزاولة بها، وتوضع بالقرب من البناية.

المادة 20

- يتعهد المستفيد من رخصة الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي المتعلقة باللوحة الإشهارية نوع « Totem »، بإعلام المصالح الجماعية قصد حضور أشغال تركيبها بحضور ممثل السلطة المحلية المعنية الذي تتولى المصالح الجماعية إشعاره لهذا الغرض، وللتأكيد من المكان المحدد بالرخصة وبالتصميم الموقعي.
- يمكن الترخيص داخل أو خارج أورايش البناء لإقامة لوحات إشهارية، وترتبط مدة الترخيص بتاريخ رخصة البناء وتنتهي عند الحصول على رخصة السكن، أو شهادة المطابقة، أو بطلب من المعني بالأمر.

المادة 21

تحدد جماعة أكادير أماكن لوضع ركائز تحمل لوحات تشويرية، لأجل استغلالها للراغبين في ذلك، مع أداء المستحقات المترتبة عن هذا الاستغلال، وذلك وفق مذكرة خاصة بهذا الأمر، يصدرها رئيس المجلس الجماعي.

المادة 22

- يلتزم المستفيد من الترخيص باحترام مقتضيات الظهير الشريف المؤرخ في 06 أبريل 1938م، المتعلق بتنظيم الإشهار بواسطة الإعلانات واللوحات والشعارات. كما يجب أن تحترم الإعلانات الإشهارية النظام العام والتقاليد والعادات، وألا تمس بالآداب والأخلاق العامة.

- يرجع اختصاص مراقبة مضمون ومحتوى البيانات الإشهارية إلى السلطات المحلية.

المادة 23

- إن الجماعة ليست مسؤولة عن الأضرار التي قد تلحق باللوحة الإشهارية، كما لا تتحمل أية مسؤولية عن الأضرار التي قد تسببها هذه اللوحات للغير، ويتعين على المستفيد، التأمين على المسؤولية المدنية والأخطار.

قرارات التفويض

إلغاء التفويض في المهام

قرار لرئيس المجلس الجماعي اسن رقم 29 بتاريخ 08 شتنبر 2022 يقضي بإلغاء القرار رقم 09 بتاريخ 20 شتنبر 2021 المتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية.

إن رئيس مجلس جماعة اسن، بصفتها ضابطا للحالة المدنية، بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 04 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، حسبما وقع تغييره وتتميمه؛ وبناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 102 منه؛ وبناء على الظهير الشريف رقم 1.21.81 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية؛

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى القرار رقم 09 بتاريخ 20 شتنبر 2021 الذي تم بموجبه التفويض للسيدة فاطمة امزاور؛ بصفتها مساعد تقني من الدرجة الثانية، في مهام ضابط الحالة المدنية بمكتب الحالة المدنية الأصلي الذي يقع مقره بمركز جماعة اسن، في الحالات التالية:

- الإجازة السنوية لرئيس المكتب الرسمي؛
- الرخص الإستثنائية لرئيس المكتب الرسمي؛
- مداومة الإدارة لرئيس المكتب الرسمي.

الفصل الثاني

يبدأ سيران مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه ونشره. وحرر بإسن بتاريخ 08 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لإسن، عبد الكبير بوعزي.

بسبب سحب رخصة الاستغلال للملك العمومي الجماعي، إلا بالشكليات التي جاء بها القانون 57.19.

الباب الثالث: أحكام ختامية

المادة 28

على المستفيد من الرخصة، الالتزام باحترام مقتضيات هذا القرار الجماعي، ومضمون رخصة الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي.

المادة 29

• تتحدد الجزاءات المرتبطة بمخالفة مقتضيات هذا المقرر الجماعي بأداء مبلغ 1000 درهم عن كل يوم تأخير عن تسوية المخالفة.

• في حالة احتلال الملك العام بدون ترخيص، يتم تطبيق الجزاءات القانونية المشار إليها في القانون 57.19، إضافة إلى حجز البضائع المعروضة والأدوات والمعدات المتواجدة فوق الملك العمومي.

المادة 30

تطبق الغرامات بناء على القوانين الجاري بها العمل، في حق كل من يلحق ضررا بالملك العمومي الجماعي، سواء عن طريق الإتلاف أو رمي الأربال والنفايات وغير ذلك، والمنصوص عليها بالقرار الجبائي.

المادة 31

و في حالة عدم الالتزام بذلك، يعتبر المستغل في حالة عدم الترخيص، و تطبيق بشأنه الجزاءات المنصوص عليها في هذا القرار.

المادة 32

يلغى هذا القرار كافة القرارات والمقتضيات ذات الصلة.

المادة 33

يعهد بتنفيذ مضمون هذا القرار التنظيمي، إلى كل من المصالح الجماعية والسلطة المحلية كل في دائرة اختصاصه.

وحرر بأكادير في 07 أكتوبر 2022.

الإمضاء: النائب الأول للرئيس، مصطفى بودرقة.

أكادير إدوتنان في 27 أكتوبر 2022.

تأشيرة السيد والي جهة سوس ماسة.

وعامل عمالة أكادير ادوتنان، أحمد حجي.

الفصل الأول

يلغى القرار رقم 12 بتاريخ 18 أكتوبر 2021 الذي تم بمقتضاه التفويض للسيدة خديجة بنجهد بصفتها النائبة الثالثة للرئيس المتعلق بمهام تدبير وتتبع المجال الاجتماعي بالجماعة.

الفصل الثاني

يبدأ سيران مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه ونشره.

وحرر بإسن بتاريخ 21 أكتوبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لإسن، عبد الكبير بوغزي.

قرار لرئيس المجلس الجماعي أزرار رقم 01 بتاريخ 23 نونبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية.

إن رئيس المجلس الجماعي لأزرار، بصفته ضابطا للحالة المدنية، بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 04 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للتفويض العمومية، حسبما وقع تغييره وتتميمه؛ وبناء على الظهير الشريف رقم 1.21.81 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية وخاصة المادة 6 منه؛

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد جمال الحياتي، النائب الأول لرئيس المجلس، مهمة ضابط الحالة المدنية بالمكتب الأصلي للحالة المدنية بجماعة أزرار الذي يقع بمركز أزرار للقيام بهذه المهمة مقامي و بالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يبدأ سيران مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

وحرر بإسن بتاريخ 23 نونبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي أزرار، إبراهيم أحرار.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لتارودانت رقم 11 بتاريخ 05 دجنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام الإمضاء.

إن رئيس المجلس الجماعي لتارودانت،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 04 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للتفويض العمومية، حسبما وقع تغييره وتتميمه؛

قرار لرئيس المجلس الجماعي اسن رقم 30 بتاريخ 08 شتنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيس مجلس جماعة اسن، بصفته ضابطا للحالة المدنية،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 04 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للتفويض العمومية، حسبما وقع تغييره وتتميمه؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 102 منه؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.21.81 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية؛

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد احمد اسقيلف، بصفته تقي من الدرجة الثانية السلم 10 بجماعة اسن، في مهام ضابط الحالة المدنية بمكتب الأصلي للحالة المدنية الذي يقع مقره بمركز جماعة اسن،

الفصل الثاني

يبدأ سيران مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه ونشره.

وحرر بإسن بتاريخ 08 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لإسن، عبد الكبير بوغزي.

قرار لرئيس المجلس الجماعي اسن رقم 32 بتاريخ 21 أكتوبر 2022 يقضي بإلغاء القرار رقم 12 بتاريخ 18 أكتوبر 2021 المتعلق بالتفويض في المهام.

إن رئيس مجلس جماعة اسن، بصفته ضابطا للحالة المدنية،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 103 منه؛

وبناء على دورية وزير الداخلية رقم: 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021، حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة؛

وبناء على محضر انتخاب رئيس المجلس ونوابه والكاظم ونائبه بتاريخ 18 شتنبر 2021؛

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد فؤاد الكتاني؛ النائب الأول للرئيس، القيام بمهام الشؤون الرياضية والثقافية والاجتماعية.

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه ونشره.

وحرر بالكردان في 30 شتنبر 2022.

الإمضاء: رئيس مجلس جماعة الكردان، عبد الرحيم العلوي.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لافريجة رقم 51 بتاريخ 05 دجنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام التدبير الإداري

رئيس المجلس الجماعي لافريجة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات،

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الاساسي العام للتوظيف العمومية، حسبما وقع تغييره وتتميمه وخاصة الفصل 104 منه؛ وبناء على قرار رئيس المجلس رقم 02 بتاريخ 04 أبريل 2019 بتعيين السيد مولاي محمد السكراتي، متصرف بوزارة الداخلية، مديرا للمصالح بجماعة افريجة،
قرر مايلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد مولاي محمد السكراتي، متصرف بوزارة الداخلية، مديرا للمصالح بجماعة افريجة، التوقيع في مجال التدبير الإداري.

الفصل الثاني

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى المعني بالأمر، والمصالح الجماعية كل في دائرة اختصاصاته.

الفصل الثالث

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ صدوره.

وحرر بافريجة في 05 دجنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لافريجة، علي بوسدره.

وبناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 30 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم وخاصة المادتين 102 و103 منه؛ وبناء على القرار رقم 01 بتاريخ 30 أكتوبر 2018 المتعلق بالهيكل التنظيمي لإدارة مجلس إقليم تارودانت بتاريخ 31 أكتوبر 2018؛ وبناء على القرار رقم 08 بتاريخ 16 شتنبر 2022، القاضي بتعيين السيد عبد الله الغالي مديرا عاما للمصالح بمجلس إقليم تارودانت؛
يقرر مايلي:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد عبد الله الغالي، مهندس رئيس من الدرجة الممتازة، المدير العام للمصالح بمجلس الإقليم، القيام بمهام التسيير الإداري، والسهرة على حسن سير إدارة المجلس وتقديم تقارير لرئيس المجلس، والتوقيع على الوثائق الإدارية والمالية المرتبطة بتسيير الموارد البشرية.

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه.

وحرر بتارودانت في 05 دجنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لتارودانت، محمد العباس.

قرار لرئيس مجلس جماعة الكردان رقم 24 بتاريخ 20 شتنبر 2022 يقضي بالتفويض في المهام

رئيس مجلس جماعة الكردان،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 103 منه؛

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم D5225 ق.م بتاريخ 16 يوليوز 2009، حول الإجراءات الخاصة بتفويض مهام رئيس المجلس إلى نوابه؛

وبناء على دورية وزير الداخلية رقم: 15145 بتاريخ 24 شتنبر 2021، حول الإجراءات الخاصة بتفويض إمضاء أو صلاحيات رئيس مجلس الجماعة؛

وبناء على قرار عامل إقليم تارودانت رقم 38 بتاريخ 15 يوليوز 2022 القاضي بمعاينة انقطاع السيد عبد الحق العليكة عن مزاولة مهام رئيس مجلس جماعة الكردان بسبب الوفاة؛

وبناء على محضر انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب بتاريخ 22 يوليوز 2022،

يقرر مايلي:

التفويض في الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها

قرار لرئيس المجلس الجماعي اسن رقم 31 بتاريخ 21 أكتوبر 2022 يقضي بالتفويض في الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها

إن رئيس مجلس جماعة اسن، بصفته ضابطا للحالة المدنية، بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، حسبما وقع تغييره وتتميمه؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 102 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 صادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد بوجمعة صبي، بصفته تقني من الدرجة الثانية، السلم 10، في التوقيع على وثائق الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها بالمكتب الرسمي بالجماعة.

الفصل الثاني

يبدأ سيران مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ توقيعه ونشره.

وحرر بإسن بتاريخ 21 أكتوبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لإسن، عبد الكبير بوعزي.

قرار لرئيسة المجلس الجماعي لأولاد تايمه رقم 18 بتاريخ 05 دجنبر 2022 يقضي بالتفويض في الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها.

إن رئيسة الجماعة الترابية لأولاد تايمه،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 102 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.17.410 الصادر في 29 دي الحجة 1438 (20 شتنبر 2017) بتحديد كفايات الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها؛ ولا سيما المادة 4 منه؛

يقرر مايلي:

فصل فريد

ابتداء من 05 دجنبر 2022 يفوض للسيد عبد الله بوهو، بصفته محرر من الدرجة الثالثة السلم 9، مهمة الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها للتوقيع على الوثائق الخاصة بمكتب التصديق على الوثائق وتصحيح الإمضاءات بالمكتب الفرعي بالملحقة الإدارية الثالثة /الكرسي/.

وحرر بأولاد تايمه في 05 دجنبر 2022.

الإمضاء: رئيسة الجماعة الترابية لأولاد تايمه، نادية بوهودود.

قرار لرئيسة المجلس الجماعي لأولاد تايمه رقم 19 بتاريخ 05 دجنبر 2022 يقضي بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية

إن رئيسة الجماعة الترابية لأولاد تايمه،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 102 منه؛

وبناء على القانون رقم 37.99 الصادر بتاريخ 25 رجب 1423 (03 أكتوبر 2002) المتعلق بالحالة المدنية ولا سيما المادة الخامسة منه؛
وبناء على المرسوم التطبيقي رقم 2.99.665 الصادر في 02 شعبان 1423 (09 أكتوبر 2002) المتعلق بتطبيق القانون رقم 37.99 الصادر بتاريخ 25 رجب 1423 (03 أكتوبر 2002) المتعلق بالحالة المدنية

يقرر مايلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد عبد الله بوهو، بصفته بدرجة محرر من الدرجة الثالثة السلم 9، لممارسة مهام ضابط الحالة المدنية بالتفويض والتوقيع على الوثائق الخاصة بالمكتب الفرعي بالملحقة الإدارية الثالثة /الكرسي/.

وحرر بأولاد تايمه في 05 دجنبر 2022.

الإمضاء: رئيسة الجماعة الترابية لأولاد تايمه، نادية بوهودود.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لافريجة رقم 49 بتاريخ 05 دجنبر 2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض في مهام الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها.

رئيس المجلس الجماعي لافريجة،

وحرر بافريجة في 05 دجنبر 2022.
الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لافريجة، علي بوسدره.

جهة كلميم – واد نون

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

الشرطة الإدارية

إحداث مرفق النقل العمومي الحضري

قرار جماعي لرئيس جماعة كلميم رقم 07 بتاريخ 24 نونبر 2022
يتعلق بإحداث مرفق النقل العمومي الحضري بمدينة كلميم.

إن رئيس جماعة كلميم،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436
(07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق
بالجماعات؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.89.187 بتاريخ 21 ربيع الثاني
1410 (21 نونبر 1989) الصادر بتنفيذ القانون رقم 30.89 المتعلق
بالضرائب والرسوم المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 2.09.207 بتاريخ 27 دجنبر 2007
(16 ذي الحجة 1428) بتنفيذ القانون 07.39 القاضي بمواصلة
تنفيذ بعض أحكام القانون 89.30 المتعلق بالضرائب المستحقة
لفائدة الجماعات المحلية وهيئاتها؛

وبموجب الظهير الشريف الصادر بتاريخ 03 جمادى الأولى 1372
الموافق ل 19 يناير 1953 المغير لظهير 26 شوال 1353 الموافق ل
04 دجنبر 1934 المتعلق بالمحافظة على الطريق العام وشرطة السير
والجولان حسبما وقع تنميته وتغييره؛

وبموجب الظهير الشريف رقم 1.69.89 الصادر بتاريخ 23 ذو
القعدة 1389 الموافق ل 31 يناير 1970 المتعلق بالمحافظة على
الطرق العمومية وشرطة السير والجولان؛

وبموجب الظهير الشريف رقم 1.72.177 الصادر بتاريخ 16 محرم
1393 الموافق ل 20 فبراير 1973 المتمم للظهير الشريف المؤرخ في:
03 جمادى الأولى 1372 الموافق ل 19 يناير 1953 المتعلق بالمحافظة
على الطريق العام وشرطة السير والجولان؛

وبموجب الظهير الشريف الصادر بتاريخ 19 يناير 1953 المتعلق
بالمحافظة على الطريق العام وشرطة السير والجولان المتمم والمغير
لظهير المؤرخ في 31 يناير 1970 والمغير والمتمم بالقانون رقم 27.93

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436
(07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق
بالجماعات وخاصة المادة 102 منه،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغي قرار التفويض عدد 35 بتاريخ 24 ماي 2022 الصادر في اسم
السيدة بشرى ضعيف، مساعد إداري من الدرجة الثانية بجماعة
افريجة، والمتعلق بالقيام بالإمضاء والإشهاد على صحة الإمضاء
ومطابقة النسخ لأصولها بالمكتب الذي يقع بمقر جماعة افريجة.

الفصل الثاني

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ صدوره.

وحرر بافريجة في 05 دجنبر 2022.

الإمضاء: رئيس المجلس الجماعي لافريجة، علي بوسدره.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لافريجة رقم 52 بتاريخ 05 دجنبر
2022 يقضي بالتفويض في مهام الإشهاد على صحة الإمضاء
ومطابقة النسخ لأصولها.

رئيس المجلس الجماعي لافريجة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436
(07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق
بالجماعات؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان
1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الاساسي العام للتوظيف
العمومية، حسبما وقع تغييره وتتميمه وخاصة الفصل 17 منه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.77.738 الصادر في 13 شوال 1397 (27
شتنبر 1977) بمثابة النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض إلى السيد ابراهيم جمالي، مساعد إداري من الدرجة
الثانية بجماعة افريجة، مهمة القيام بالإمضاء والإشهاد على صحة
الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها بالمكتب الذي يقع بمقر جماعة
افريجة.

الفصل الثاني

يمارس المعني بالأمر المذكور مهمته تحت سلطة السيد رئيس مجلس
الجماعة لافريجة.

الفصل الثالث

يسري مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ صدوره.

التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية

قرار لرئيس مجلس جماعة كلميم رقم 01 بتاريخ 02 يناير 2023
بالغاء قرار رقم 07 بتاريخ 24 شتنبر 2021 المتعلق بالتفويض في
مهام ضابط الحالة المدنية .

إن رئيس مجلس الجماعة وضابط الحالة المدنية لجماعة كلميم،
بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 من
رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم
113.14 المتعلق وخصوصا الفقرة الأولى من المادة 102 منه؛
و القانون رقم 36.21 الصادر بتاريخ 03 ذي الحجة 1442 (14
يوليوز 2021) المتعلق بالحالة المدنية وخاصة الفقرة الأولى من
المادة السادسة منه؛

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى قرار التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية بالتفويض
بالمكتب الفرعي للحالة المدنية بالملحقة الإدارية الأولى تحت رقم 07
بتاريخ 24 شتنبر 2021، في اسم السيد حسن وادي مساعد إداري
من الدرجة الثانية .

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

وحرر بكلميم في 02 يناير 2023.

الإمضاء: رئيس جماعة كلميم، الحسن الطالبي.

قرار لرئيس مجلس جماعة كلميم رقم 02 بتاريخ 02 يناير 2023
بالغاء القرار رقم 12 بتاريخ 24 شتنبر 2021 المتعلق بالتفويض
في مهام ضابط الحالة المدنية.

إن رئيس مجلس الجماعة وضابط الحالة المدنية لجماعة كلميم،
بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 من
رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم
113.14 المتعلق وخصوصا الفقرة الأولى من المادة 102 منه؛
و القانون رقم 36.21 الصادر بتاريخ 03 ذي الحجة 1442 (14
يوليوز 2021) المتعلق بالحالة المدنية وخاصة الفقرة الأولى من
المادة السادسة منه؛

يقرر ما يلي:

الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.94.1261 الصادر بتاريخ 04
محرم 1415 (14 يونيو 1994)؛

وبمقتضى المرسوم الملكي رقم 2.67.492 الصادر بتاريخ فاتح ذي الحجة
1387 الموافق ل 01 مارس 1968 المغرب للظهير المؤرخ في 19 يناير 1953
حول المحافظة على الطريق العام وشرطة السير والجولان

وبمقتضى المرسوم رقم 2.69.198 الصادر بتاريخ 29 محرم 1390
(16 أبريل 1970) في شأن شرطة السير والجولان؛

وبمقتضى المرسوم رقم 2.95.572 الصادر بتاريخ 08 رجب 1417
الموافق ل 20 نونبر 1996 بتغيير وتتميم القرار الصادر في 08 جمادى
الأولى 1372 (24 يناير 1953) في شأن مراقبة السير والجولان؛

وبناء على القرار الوزاري الصادر بتاريخ 08 جمادى الأولى 1372 (24
يناير 1953) المتعلق بشرطة السير والجولان حسبما وقع تغييره
وتتميمه؛

وبناء على المرسوم 1. 17. 451 صادر في 4 ربيع الأول 1439 (23
نونبر 2017) بسن المحاسبة العمومية للجماعات المحلية
ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛

وبناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد 11252 بتاريخ 06 غشت
2020 حول الجبايات المحلية؛

وبناء على القرار الجماعي في شأن الرسوم والواجبات المستحقة لجماعة
كلميم الصادر تحت رقم 2008/01 بتاريخ 18 فبراير 2008؛

وبناء على مقرر المجلس الجماعي لكلميم في إطار دورته العادية لشهر
فبراير 2022؛

يقرر ما يلي :

الفصل الأول

إحداث مرفق النقل العمومي الحضري بمدينة كلميم.

الفصل الثاني

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى السيد رئيس المجلس الجماعي لكلميم

وحرر بكلميم في 24 فبراير 2022.

الإمضاء: رئيس جماعة كلميم، الحسن الطالبي.

أشرف عليه بتاريخ 24 نونبر 2022

السيد والي جهة كلميم- واد نون

عامل إقليم كلميم، محمد الناجم أمهاي.

الفصل الأول

يلغى قرار التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية بالتفويض بالمكتب الفرعي للحالة المدنية بالملحقة الإدارية الثالثة تحت رقم 12 بتاريخ 24 شتنبر 2021 في اسم السيد يحي أمهيمر ، مساعد إداري من الدرجة الثانية.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
وحرر بكلميم في 02 يناير 2023.
الإمضاء: رئيس جماعة كلميم، الحسن الطالبي.

قرار لرئيس مجلس جماعة كلميم رقم 03 بتاريخ 27 دجنبر 2022 يقضي بإلغاء القرار رقم 55 بتاريخ 30 دجنبر 2021 المتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية.

إن رئيس مجلس الجماعة وضابط الحالة المدنية لجماعة كلميم ، بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق وخصوصا الفقرة الأولى من المادة 102 منه؛
و القانون رقم 36.21 الصادر بتاريخ 03 ذي الحجة 1442 (14 يوليوز 2021) المتعلق بالحالة المدنية وخاصة الفقرة الأولى من المادة السادسة منه؛
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى قرار التفويض في مهام ضابط الحالة المدنية بالتفويض بالمكتب المركزي للحالة المدنية بمقر الجماعة تحت رقم 55 بتاريخ 30 دجنبر 2021 ، في اسم السيد عادل بوحمزة ، متصرف ممتاز.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
وحرر بكلميم في 27 دجنبر 2022.
الإمضاء: رئيس جماعة كلميم، الحسن الطالبي.

قرار لرئيس مجلس جماعة كلميم رقم 05 بتاريخ 02 يناير 2023 المتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية.

إن رئيس مجلس الجماعة وضابط الحالة المدنية لجماعة كلميم ، بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق وخصوصا الفقرة الأولى من المادة 102 منه؛

وبناء على القانون رقم 36.21 الصادر بتاريخ 03 ذي الحجة 1442 (14 يوليوز 2021) المتعلق بالحالة المدنية وخاصة الفقرة الأولى من المادة السادسة منه ،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يعين السيد يحي أمهيمر، رتبته الإدارية مساعد إداري الدرجة الثانية مرسوم وعامل بمصالح هذه الجماعة، ضابطا للحالة المدنية بالتفويض بمكتب الحالة المدنية الفرعي المتواجد بالملحقة الإدارية الأولى بجماعة كلميم، ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
وحرر بكلميم في 02 يناير 2023.
الإمضاء: رئيس جماعة كلميم، الحسن الطالبي.

قرار لرئيس مجلس جماعة كلميم رقم 06 بتاريخ 02 يناير 2023 المتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية.

إن رئيس مجلس الجماعة وضابط الحالة المدنية لجماعة كلميم ، بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق وخصوصا الفقرة الأولى من المادة 102 منه؛
و القانون رقم 36.21 الصادر بتاريخ 03 ذي الحجة 1442 (14 يوليوز 2021) المتعلق بالحالة المدنية وخاصة الفقرة الأولى من المادة السادسة منه ،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يعين السيد حسن وادي ، رتبته الإدارية مساعد إداري الدرجة الثانية مرسوم وعامل بمصالح هذه الجماعة، ضابطا للحالة المدنية بالتفويض بمكتب الحالة المدنية الفرعي المتواجد بالملحقة الإدارية الثالثة بجماعة كلميم، ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
وحرر بكلميم في 02 يناير 2023.
الإمضاء: رئيس جماعة كلميم، الحسن الطالبي.

قرار لرئيس مجلس جماعة كلميم رقم 09 بتاريخ 10 يناير 2023
المتعلق بالتفويض في مهام ضابط الحالة المدنية.

إن رئيس مجلس الجماعة وضابط الحالة المدنية لجماعة كلميم ،
بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 من
رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم
113.14 المتعلق وخصوصا الفقرة الأولى من المادة 102 منه؛
و القانون رقم 36.21 الصادر بتاريخ 03 ذي الحجة 1442 (14
يوليوز 2021) المتعلق بالحالة المدنية وخاصة الفقرة الأولى من
المادة السادسة منه،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يعين السيد علي اسوليم، رتبته الإدارية متصرف ممتاز مرسوم
ومعامل بمصالح هذه الجماعة ، ضابطا للحالة المدنية بالتفويض
بمكتب الحالة المدنية بالمكتب المركزي المتواجد بمقر بجماعة
كلميم، ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يبدأ سريان مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
وحرر بكلميم في 10 يناير 2023.
الإمضاء: رئيس جماعة كلميم، الحسن الطالبي.

الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة النسخ
لأصولها.

إلغاء التفويض

قرار لرئيس مجلس جماعة كلميم رقم 04 بتاريخ 27 دجنبر
2022 يقضي بإلغاء قرار التفويض في المهام المتعلقة بالإشهاد
على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها رقم
56 بتاريخ 30 دجنبر 2021

إن رئيس المجلس الجماعي لكلميم ،
بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر
الأمر بتنفيذه بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ
20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015)،
وبناء على المادة 6 من القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.81 المؤرخ في 03 ذي
الحجة 1442 (14 يوليوز 2021)،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يلغى قرار التفويض رقم 56 بتاريخ 30 دجنبر 2021 في المهام
المتعلقة بالإشهاد على صحة الإمضاء و الإشهاد على مطابقة النسخ
لأصولها بالمكتب المركزي في اسم السيد عادل بوحزمة ، متصرف
ممتاز.

الفصل الثاني

يبدأ سريان هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.
وحرر بكلميم في 27 دجنبر 2022.
الإمضاء: رئيس جماعة كلميم، الحسن الطالبي

قرار لرئيس المجلس الجماعي لكلميم رقم 07 بتاريخ 02 يناير
2023 يتعلق بالتفويض في مهام الإشهاد على صحة الإمضاء و
الإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها .

إن رئيس المجلس الجماعي لكلميم ،

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر
بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 من
رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) ؛
وبناء على المادة 6 من القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.81 المؤرخ في 03 ذي
الحجة 1442 (14 يوليوز 2021)،
يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد يحي أمهيمر ، الصفة مساعد إداري من الدرجة
الثانية ، مهام الإشهاد على صحة الإمضاء والإشهاد على مطابقة
النسخ لأصولها بالمكتب الفرعي لتصحيح الإمضاء والإشهاد على
مطابقة النسخ لأصولها المتواجد بالمحقة الإدارية الأولى، ليقوم بهذه
المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يبدأ سريان هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .
وحرر بكلميم في 02 يناير 2023.
الإمضاء: رئيس جماعة كلميم، الحسن الطالبي.

بتاريخ 13 شتنبر 2022 الموافق ل 16 صفر 1444 بمقر الجماعة على الساعة الحادية عشرة صباحا.

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛ وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع برنامج عمل جماعة العركوب؛

و بعد اللجوء لعملية الإقتراع العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: (13) ستة عشر عضوا

عدد الأصوات المعبر عنها: (13) ستة عشر عضوا

عدد الأعضاء الموافقين: (10) ستة عشر عضو

الاسم الشخصي والعائلي الصفة داخل المجلس

صالح بوسيف رئيس المجلس

عبد الله براي النائب الأول للرئيس

احمد يعقوب ديدة: النائب الثاني للرئيس

بكار الغيلاني: النائب الثالث للرئيس

الشريف الدليبي: نائب كاتب المجلس

بوسيف يحظيه: عضو مستشار

محمد سيدينا براي عضو مستشار

افنينة بوسيف عضو مستشار

غلانة بكار عضو مستشار

حنان لمينة عضو مستشار

عدد الأعضاء الراضين: (03) ستة عشر عضو

سلامة الزاوي: عضو مستشار

الزاوي براهيم السالم: عضو مستشار

وناتي الشيخ المامي: كاتب المجلس

عدد الممتنعين عن التصويت: 00 لا أحد

صادق مجلس جماعة العركوب بالأغلبية المطلقة للسادة الأعضاء الحاضرين على برنامج عمل جماعة العركوب.

توقيع رئيس المجلس ، صالح بوسيف .

توقيع كاتب المجلس، وناتي الشيخ المامي.

قرار لرئيس المجلس الجماعي لكلميم رقم 08 بتاريخ 02 يناير 2023 يتعلق بالتفويض في مهام الإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها .

إن رئيس المجلس الجماعي لكلميم ،

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 من

رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) ؛

وبناء على المادة 6 من القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية

الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.81 المؤرخ في 03 ذي

الحجة 1442 (14 يوليوز 2021)،

يقرر ما يلي:

الفصل الأول

يفوض للسيد حسن وادي ، مساعد إداري الدرجة الثانية ، مهام الإشهاد على صحة الإمضاء و مطابقة النسخ لأصولها بالمكتب الفرعي لتصحيح الإمضاء والإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها المتواجد بالملحقة الإدارية الثالثة ، ليقوم بهذه المهمة مقامي وبالمشاركة معي.

الفصل الثاني

يبدأ سريان هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

وحرر بكلميم في 02 يناير 2023.

الإمضاء: رئيس جماعة كلميم، الحسن الطالبي.

جبهة الداخلة – وادي الذهب

المقررات والقرارات الصادرة عن مجالس الجماعات ورؤسائها

مقررات اجتماع مجالس الجماعات

المقررات المتخذة من طرف مجلس جماعة العركوب في إطار

الدورة الاستثنائية لشهر شتنبر 2022

مقرر عدد 22 المتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع برنامج

عمل جماعة العركوب.

إن مجلس جماعة العركوب المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية لشهر شتنبر من سنة 2022 خلال جلسته الاستثنائية المنعقدة

المبلغ المقترح	حامل المشروع
عشرون ألف درهم	جمعية الخيرات الاجتماعية والثقافية والرياضية
عشرون ألف درهم	العصبة المغربية لحماية الطفولة جهة الداخلة وادي الذهب
عشرون ألف درهم	جمعية ضياء للتنمية والتكافل بجهة الداخلة وادي الذهب
عشرون ألف درهم	جمعية أيك لحماية الأسرة بجهة الداخلة وادي الذهب
عشرون ألف درهم	جمعية اتحاد مبادرات المواطنة للتنمية وحفظ التنوع التراثي
عشرون ألف درهم	جمعية اتحاد منعي الإبل
عشرون ألف درهم	جمعية هواة ومحترفي الصيد بالقصبة
عشرون ألف درهم	جمعية العركوب المتعددة الاختصاصات
عشرون ألف درهم	جمعية الإمل النسوية
عشرون ألف درهم	جمعية طبية
ثلاثون ألف درهم	جمعية نادي العركوب لكرة القدم
عشرة الاف درهم	جمعية أبطال بئر انزران للتايكواندو وفنون الحرب القتالية

توقيع رئيس المجلس ، صالح بوسيف.

توقيع كاتب المجلس، وناتي الشيخ المامي.

مقرر مجلس جماعة العركوب عدد 24 المتعلق بتعديل القرار الجبائي.

إن مجلس الجماعة الترابية للعركوب. المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية لشهرشتنبر من سنة 2022 ميلادية خلال جلسته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 13 شتنبر 2022 الموافق ل 16 صفر 1444 هجرية بمقر الجماعة على الساعة الحادية عشرة صباحا.

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بتعديل القرار الجبائي؛

و بعد اللجوء لعملية الإقتراع العلني؛

مقرر مجلس جماعة العركوب عدد 23 المتعلق بدعم جمعيات المجتمع المدني.

إن مجلس جماعة العركوب. المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية لشهرشتنبر من سنة 2022 ميلادية خلال جلسته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 13 شتنبر 2022 الموافق ل 16 صفر 1444 هجرية بمقر الجماعة على الساعة الحادية عشرة صباحا.

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

بعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بدعم جمعيات المجتمع المدني؛

و بعد اللجوء لعملية الإقتراع العلني؛

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين (13) ستة عشر عضوا
عدد الأصوات المعبر عنها: (13) ستة عشر عضوا
عدد الأعضاء الموافقين: (13) ستة عشر عضو

الاسم الشخصي والعائلي الصفة داخل المجلس

صالح بوسيف: رئيس المجلس

عبد الله براي: النائب الأول للرئيس

احمد يعقوب ديدة: النائب الثاني للرئيس

بكار الغيلاني: النائب الثالث للرئيس

وناتي الشيخ المامي: ك

الشريف الدليحي: نائب كاتب المجلس

بوسيف يحظيه: عضو مستشار

محمد سيدينا براي: عضو مستشار

سلامة الزاوي: عضو مستشار

الزاوي براهيم السالم: عضو مستشار

افنينة بوسيف: عضو مستشار

غلانة بكار: عضو مستشار

حنان لمينة: عضو مستشار

عدد الممتنعين عن التصويت : 00 لا أحد

يقرر ما يلي :

صادق مجلس جماعة العركوب بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين على دعم جمعيات المجتمع المدني على الشكل التالي:

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بطلب وعاء عقاري من أجل إنجاز تجزئة سكنية؛

و بعد اللجوء لعملية الإقتراع العلني ؛

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين : (13) ستة عشر عضوا

عدد الأصوات المعبر عنها: (13) ستة عشر عضوا

عدد الأعضاء الموافقين: (13) ستة عشر عضو

الاسم الشخصي والعائلي الصفة داخل المجلس

صالح بوسيف: رئيس المجلس

عبد الله براي: النائب الأول للرئيس

احمد يعقوب ديدة: النائب الثاني للرئيس

بكار الغيلاني : النائب الثالث للرئيس

وناتي الشيخ المامي: كاتب المجلس

الشريف الدليبي: نائب كاتب المجلس

بوسيف يحظيه: عضو مستشار

محمد سيدينا براي: عضو مستشار

سلامة الزاوي: عضو مستشار

الزاوي براهيم السالم: عضو مستشار

افنينة بوسيف: عضو مستشار

غلانة بكار : عضو مستشار

حنان لمينة: عضو مستشار

عدد الممتنعين عن التصويت : 00 لا أحد

يقرر ما يلي :

صادق مجلس جماعة العركوب بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين على طلب وعاء عقاري من أجل إنجاز تجزئة سكنية.

توقيع رئيس المجلس ، صالح بوسيف.

توقيع كاتب المجلس، وناتي الشيخ المامي.

المقررات المتخذة من طرف مجلس جماعة العركوب في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022 ، المنعقدة بمقر الجماعة يوم الجمعة 10 ربيع الأول 1444 الموافق 07 أكتوبر 2022.

مقرر عدد 26 المتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023.

إن مجلس جماعة العركوب المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر من سنة 2022 ميلادية خلال جلسته العادية المنعقدة بتاريخ

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: (13) ستة عشر عضوا

عدد الأصوات المعبر عنها: (13) ستة عشر عضوا

عدد الأعضاء الموافقين : (13) ستة عشر عضو

الاسم الشخصي والعائلي : الصفة داخل المجلس

صالح بوسيف: رئيس المجلس

عبد الله براي: النائب الأول للرئيس

احمد يعقوب ديدة : النائب الثاني للرئيس

بكار الغيلاني : النائب الثالث للرئيس

وناتي الشيخ المامي: كاتب المجلس

الشريف الدليبي : نائب كاتب المجلس

بوسيف يحظيه: عضو مستشار

محمد سيدينا براي: عضو مستشار

سلامة الزاوي: عضو مستشار

الزاوي براهيم السالم : عضو مستشار

افنينة بوسيف: عضو مستشار

غلانة بكار: عضو مستشار

حنان لمينة : عضو مستشار

عدد الممتنعين عن التصويت : 00 لا أحد

يقرر ما يلي :

صادق مجلس جماعة العركوب بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين على تعديل القرار الجبائي وذلك بالرفع من سعر الرسم على محال بيع المشروبات من 2% الى 7% وسعر الرسم على عمليات تجزئة الأراضي من 4% الى 5%.

توقيع رئيس المجلس ، صالح بوسيف.

توقيع كاتب المجلس، وناتي الشيخ المامي.

مقرر مجلس جماعة العركوب عدد 25 طلب وعاء عقاري من أجل إنجاز تجزئة سكنية.

إن مجلس جماعة العركوب. المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية لشهر شتنبر من سنة 2022 ميلادية خلال جلسته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 13 شتنبر 2022 الموافق ل 16 صفر 1444 هجرية بمقر الجماعة على الساعة الحادية عشرة صباحا؛

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

- الباب الأربعون : مجموع المداخل المقترحة بالباب 40 :
8 348 800.00 درهم
- الباب الخمسون : مجموع المداخل المقترحة بالباب
50: 140 100.00 درهم
- الباب الستون: مجموع المداخل المقترحة بالباب:60 :
0,00 درهم
- مجموع المداخل المقترحة بالقسم الأول : 12 385 572.00 درهم
- المصاريف**
- الباب العاشر: مجموع المصاريف المقترحة بالباب 10 :
9 725 572.00 درهم
- الباب العشرون: مجموع المصاريف المقترحة بالباب:20: 721
000.00 درهم
- الباب الثلاثون: مجموع المصاريف المقترحة بالباب:30:
240 000.00 درهم
- الباب الأربعون: مجموع المصاريف المقترحة بالباب 40 : 0.00:
درهم
- الباب الخمسون: مجموع المصاريف المقترحة بالباب
00:50:1 699 000.00 درهم
- الباب الستون : مجموع المصاريف المقترحة بالباب 60 : 0.00:
درهم
- مجموع المصاريف المقترحة بالقسم الأول: 12 385 572.00 درهم

وبالتالي فإن مشروع الميزانية حصر على النحو أدناه.

* مجموع المداخل : 12 385 572,00 درهم

* مجموع المصاريف : 12 385 572,00 درهم

* الفائض التقديري : 00.00

توقيع النائب الأول لرئيس المجلس، براى عبد الله.

توقيع كاتب المجلس، وناتي الشيخ المامي.

مقرر مجلس جماعة العركوب عدد 127 المتعلق بالدراسة

والمصادقة على مشروع تصميم التهيئة للمنطقة السياحية

PK36 و PK26.

إن مجلس جماعة العركوب. المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر من سنة 2022 ميلادية خلال جلسته العادية المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2022 الموافق لـ 10 من ربيع الأول 1444 هجرية بمقر الجماعة على الساعة الحادية عشرة صباحاً، طبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

07 أكتوبر 2022 الموافق لـ 10 ربيع الأول 1444 هجرية بمقر الجماعة على الساعة الحادية عشرة صباحاً؛
وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023؛
وبعد اللجوء لعملية الإقتراع العلني؛

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين : (11) أحدا عشرة عضوا

عدد الأصوات المعبر عنها : (11) أحدا عشرة عضوا

عدد الأعضاء الموافقين : (11) أحدا عشرة عضوا

الاسم الشخصي والعائلي الصفة داخل المجلس

عبد الله براى : النائب الأول للرئيس

احمد يعقوب ديدة : النائب الثاني للرئيس

بكار الغيلاني : النائب الثالث للرئيس

وناتي الشيخ المامي : كاتب المجلس

الشريف الدليبي : نائب كاتب المجلس

بوسيف يحظيه : عضو مستشار

محمد سيدينا براى : عضو مستشار

باهي حنان : عضو مستشار

سلامة الزاوي : عضو مستشار

افنينة بوسيف : عضو مستشار

حنان لمينة : عضو مستشار

عدد الممتنعين عن التصويت 00 لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق مجلس الجماعة الترابية للعركوب بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين على مقرر النقطة الأولى المتعلقة بالمصادقة على مشروع ميزانية الجماعة برسم السنة المالية 2023 على النحو التالي:

المداخل

- الباب العاشر: مجموع المداخل المقترحة بالباب 10:
2 916 572.00 درهم

- الباب العشرون: مجموع المداخل المقترحة بالباب 20:
504 000.00 درهم

- الباب الثلاثون: مجموع المداخل المقترحة بالباب 30:
476 100.00 درهم

- 1- دراسة إمكانية تخصيص مواقع للمرافق عمومية بمحاذاة الطريق الجهوية رقم 1100
 - 2- مراجعة معامل شغل و استعمال الأرض و كذلك إعادة النظر في الحد الأدنى للبقع الواقعة ضمن -التخصيصات التالية ZCS – ZAS – RBE-ZTS-ZTB من أجل السماح للمستثمرين الصغار -الانخراط في تنمية هذه المنطقة بجعل مساحة الحد الأدنى للمشاريع هي هكتار واحد.
 - 3- الأخذ بعين الاعتبار الطريق القائمة و الرابطة بين الطريق الجهوية رقم 1100 و منطقة جرف الحمام
 - 4- إعادة النظر في التخصيصات المتعلقة بالمناطق الممنوعة البناء بها (SNA) التي تدخل ضمن المجال البحري وذلك بالسماح في بعض مناطق هذا الملك البحري يسمح البناء فيها شريطة احترام التدابير المعمول بها في هذا المجال – المواد الخفيفة -
- توقيع رئيس المجلس ، صالح بوسيف.
- توقيع كاتب المجلس ، وناتي الشيخ المامي.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع تصميم التهيئة للمنطقة السياحية PK36 و PK26؛ وبناء على الظهير الشريف رقم 1.92.31 صادر في (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير؛ وبناء على منشور السيد وزير الدولة في الداخلية رقم 005/م.ن.ه/م.ق الصادر بتاريخ 17 يناير 1994 المتعلق بتصميم التهيئة وبعد عرض المشروع للعموم وإبداء الملاحظات في إطار مسطرة البحث العلني طبقا للقانون و تدارس هذه الملاحظات؛ وبعد تقديم تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات؛ وبعد اللجوء لعملية الإقتراع العلني، وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : (11) أحدا عشرة
عضوا

✓ عدد الأصوات المعبر عنها : (11) أحدا عشرة عضوا
✓ عدد الأعضاء الموافقين : (11) أحدا عشرة عضوا

الاسم الشخصي والعائلي الصفة داخل المجلس

عبد الله براي : النائب الأول للرئيس

احمد يعقوب ديدة : النائب الثاني للرئيس

بكار الغيلاني : النائب الثالث للرئيس

وناتي الشيخ المامي : كاتب المجلس

الشريف الدليبي : نائب كاتب المجلس

بوسيف يحظيه : عضو مستشار

محمد سيدينا براي : عضو مستشار

باهي حنان : عضو مستشار

سلامة الزاوي : عضو مستشار

افينية بوسيف : عضو مستشار

حنان لمينة : عضو مستشار

عدد الممتنعين عن التصويت : 00 لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق مجلس جماعة العركوب بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين في إطار مسطرة إبداء الرأي حول وثائق اعداد التراب و وثائق التعمير المسندة للجماعات طبقا للقانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات و كذا باقي القوانين و الأنظمة الجاري بها العمل، على تبني الملاحظات و المقترحات حول مشروع تصميم التهيئة للمنطقة السياحية PK36 و PK26 المرفقة بهذا المقرر على الشكل التالي:

البوابة الوطنية للجماعات الترابية

www.collectivites-territoriales.gov.ma